وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

LARBI TEBESSI– TEBESSA UNIVERSITYجامعة العربي التبسي– تبسة

UNIVERSITE LARBI TEBESSI– TEBESSAكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم اجتماع

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة: علوم اجتماعية– أنثروبولوجيا

التخصص: أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية

اجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والاثار

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د"

دفعة 2021

إعداد الطالبة:

– بلغيث أماني.

إشراف الدكتورة:

بروقي وسيلة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
لعموري أسماء	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بروقي وسيلة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
عزوز حاتم	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

LARBI TEBESSI– TEBESSA UNIVERSITYجامعة العربي التبسي– تبسة

UNIVERSITE LARBI TEBESSI– TEBESSAكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم اجتماع

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة: علوم اجتماعية– أنثروبولوجيا

التخصص: أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية

اجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والاثار

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د"

دفعة 2021

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

إعداد الطالبة:

– بلغيث أماني.

إشراف الدكتورة:

بروقي وسيلة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
لعموري أسماء	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بروقي وسيلة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
عزوز حاتم	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى: والدي العزيز حفظه الله

إلى أمي الحبيبة اطال الله في عمرها

إلى اشقائي عبد الله وايهاب وسهام إلى اختي

وصديقتي ملاح بثينة وكل الزملاء.

الطالبة: بلغيث أماني.

شكر و عرفان

الشكر الأول، لله خالق الخلق من عدم، شكر لا يترجمه مداد ولا قلم .

أما الشكر الثاني فأوزعه على من منحوني بصيص أمل فأبصر بفضلهم بحثي العلمي .

أخص بالذكر الأستاذة الدكتورة المشرفة وسيلة بروقي التي اتقدم لها بخالص الشكر والتقدير لقبولها الاشراف على هذه الرسالة والتي كان لعلمها وفضلها وحسن توجيهاتها تصويب افكاري المتشتتة نحو الهدف الاساسي للمذكرة فجزاها الله عني خير الجزاء.

اخيرا خالص شكري وتقديري بكل استاذ(ة) كان له (لها) الفضل في تكويني ومرافقتي خلال مراحل دراستي : الليسانس والماستر الأكاديمي بجامعة الشيخ العربي التبسي تبسة.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي	
مقدمة	1
1-الإشكالية	6-4
2-دوافع إختيار الموضوع	7-6
3-أهداف الدراسة	7
4-أهمية الدراسة	13-8
5- الدراسات السابقة	13
6-صعوبات الدراسة	19-14
7-الترسانة المفاهيمية	20
8-فضاءات الدراسة	19
8-1-الفضاء البشري	19
8-2-الفضاء المكاني	19
8-3-الفضاء الزماني	20-19
9-مناهج وأدوات الدراسات	20
9-1-المنهج الوصفي التحليلي	20
9-1-1-منهج الصداقة	22-21
9-2-أدوات جمع البيانات	22

9-2-1-الملاحظة غير المباشرة	23-22
9-2-2-المقابلة	24-23
9-2-3-الإخباريون	24
الفصل الثاني: إجرام المرأة في المجتمع	//
تمهيد	26
1-مفهوم علم الإجرام	28-27
2-الجريمة قديما	32-29
3-الجريمة حديثا	33-32
4-مفهوم الجريمة	39-33
5-النظريات المفسرة للجريمة	45-39
6-أنواع جرائم المرأة	50-45
7-نسبية الجريمة	51
8-طبيعة الجريمة وآثارها	52
خلاصة	55
الفصل الثالث: دوافع إجرام المرأة في المجتمع	//
تمهيد	57
1- الدوافع الذاتية	58
1-1-الدوافع الوراثية	59-58
1-2-الدوافع البيولوجية	61-60
1-3-الدوافع النفسية	65-61
1-4-دافع السن	68-65
2-الدوافع الموضوعية	68

2-1-الدوافع الاجتماعية	76-68
2-2-الدوافع الاقتصادية	81-76
2-3-الدوافع الثقافية	90-81
خلاصة	91
الفصل الرابع: الاثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة	//
تمهيد	93
1-آثار جريمة المرأة اجتماعيا على النزيلة	96-94
2-آثار جريمة المرأة إجتماعيا على الأسرة	98-97
3-آثار عقوبة السجن إقتصاديا على النزيلة	101-99
4-آثار جريمة المرأة اقتصاديا على الأسرة	103-101
5-آثار جريمة المرأة نفسيا على النزيلة	105-103
6-آثار عقوبة السجن نفسيا على الأسرة	107-105
خلاصة	108
خاتمة	112-110
قائمة المصادر والمراجع	122-114
الملاحق	//
فهرس المحتويات	//

مـــــــقدمـــــة

مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات قديمها و حديثها المتقدمة منها و النامية، وتأثرت بكافة المعطيات المحيطة بل و اختلفت باختلاف العصر في المجتمع الواحد ذاته ،و قد ادت التغيرات التي مرت بها المجتمعات المختلفة من احداث اجتماعية وسياسية و اقتصادية و تكنولوجية الى احداث تغير منسوب للجريمة عموما والجريمة النسائية خصوصا فالجريمة تزلزل الاركان الاساسية للمجتمع وتجرح مشاعر الامان والطمأنينة التي يجب ان يشعر بها حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة . باعتبار ان المجرم فرد من افراد هذا المجتمع يؤثر ويتأثر به والجريمة ظاهرة استقطبت اهتمام الباحثين و العلماء لما لها من اثار تعكس على صيرورة الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها وتمس بسلامة الافراد المادية و المعنوية فمعظم الابحاث حول الجريمة و المجرم بصفة خاصة تناولت الجريمة كظاهرة نفسو اجتماعية تحتاج الى دراسة تحليلة بغرض الوصول الى الاسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا الفعل و كذلك دراستها كسلوك فردي ناشئ عن ارادة اجرامية ، وجدير بالذكر ان هذه الظاهرة ليست نتاج دافع فحسب و انما تضافر مجموعة من العوامل والدوافع سواء كانت ذاتية مرتبطة بالمرأة او خارجية متعلقة بالمحيط الاجتماعي ومن خلال هذه المعطيات تتضمن دراستنا مقدمة واربعة فصول وخاتمة وكانت كالتالي :

مقدمة: فيها مدخل تمهيدي للموضوع.

الفصل الاول : تم فيه معالجة الاطار التمهيدي و المنهجي حيث ذكر في محتوى اشكالية الموضوع ، اسباب اختيار الموضوع ، أهمية وأهداف الموضوع ، المناهج والادوات المتابعة في الدراسة ، الترسانة المفاهمية .

الفصل الثاني : بعنوان اجرام المرأة في المجتمع و الذي ضم مجموعة من العناصر من بينها مفهوم علم الاجرام و الجريمة قديما و حديثا و مفهومها سوسيولوجيا و قانونيا و

كذلك تناولنا فيه النظريات المفسرة للجريمة و التي تمثلت في (النظرية الاجتماعية و النظرية البيولوجية و النفسية و النظرية الاخلاقية و النظرية الجندرية) كذلك احتوى على انواع الجرائم المرتكبة من طرف المرأة و نسبية الجريمة و طبيعتها و اثارها .

الفصل الثالث: بعنوان دوافع اجرام المرأة و الذي تطرقنا فيه الى الدوافع و الاسباب التي تقف وراء ارتكاب المرأة للجريمة بشتئ من التفصيل من دوافع ذاتية (وراثية بيولوجية ، دافع السن ، دوافع نفسية) و دوافع خارجية (اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية) كل هذه الدوافع تؤثر على سلوك المرأة التبسية مما يدفعها الى ارتكاب الجرائم .

الفصل الرابع : بعنوان : الاثار المترتبة عن اجرام المرأة ومن خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة الاثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة و التي تمثلت في (اثر جريمة المرأة اجتماعيا على النزيلة ، اثر جريمة المرأة اجتماعيا على الاسرة ، اثر عقوبة السجن اقتصاديا على النزيلة ، اثر جريمة المرأة اقتصاديا على الاسرة ، اثر جريمة المرأة نفسيا على النزيلة ، اثر عقوبة السجن نفسيا على الاسرة).

و قد تم دمج الجانب النظري و الميداني في الفصلين الاخرين .

و في الاخير خاتمة للخروج من الموضوع و التي هي في الاصل مجموعة نتائج الدراسة

الـفـصــل الأول:

الإطار المنـهجي والمفاهيمي

1- الإشكالية:

تعد الجريمة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، حيث عرف الإنسان الجريمة منذ أن وجد في حياة جماعية، تقوم على علاقات بشرية وروابط ثقافية معينة، ولكن هذا لا يعني أن الإنسان اهتم ببحث موضوع الجريمة أو حاول كشف علتها منذ فجر حياته، حيث كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد جرائم ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث، فلقد كان القتل لدى الإنسان عملا عاديا من أعمال العيش يأتيه بغريزته، ويقاتل بطبيعته كل من يهدد حياته من إنسان أو حيوان، فالجريمة كانت مرحلة من مراحل بقائه وتطوره الثقافي نحو التحضر او نحو الاستقرار.

فكلما تقدمت الحياة الاجتماعية نحو المزيد من الاستقرار تقدم الإنسان في حياته نحو المزيد من النظام، وبدأت الجريمة هي الأخرى تلبس الثوب الثقافي الذي يناسب العصر الذي يعيش فيه، فأبيحت أفعال محرمة وحرمت أفعال مباحة وأصبحت الجريمة مفهوما نسبيا يخضع للزمان والمكان.

فالجريمة ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأفراد المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم كما تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمر بها المجتمع، فهي تتطور وتتغير تبعا للظروف المتغيرة، وباعتبار أن الإنسان ابن بيئته، فقد سعى ومازال في سعيه الدؤوب لمكافحة الجريمة، إذ حاول تشريح السلوك الإجرامي فاهتم بالجريمة باعتبارها فعلا يؤدي إلى الاخلال بالنظم والقوانين المراعية في المجتمع، كما اهتم بالإجرام كعلم له أصوله التي تبحث في المسببات والدوافع...الخ، إلا ان الجريمة ارتبطت تاريخيا في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، أما في عصرنا الحاضر فنجد أن المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية وانما للأسف الشديد، دخلت المرأة

المجرمة السجون وذلك بفعل تظافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة أتون الإجرام وأوقعت بها في بؤرة الجريمة.

فإجرام المرأة يعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة تعتبر عضو فعالا في المجتمع، وأن أي إنحراف في سلوكها من الممكن أن يترك أثاره على المجتمع، فالمرأة نصف المجتمع وإن لم تكن المجتمع بأكمله، فكما يقال حينما تربي رجلا فأنت تربي فردا حينما تربي إمرأة فإنك تربي أسرة بأكملها والمجتمع الذي يحسن تربية فتيانه يقدم لمستقبله أمهات صالحات ينجبن أجيال من الابناء والبنات الأسوياء بعيدا عن الوقوع في مستنقعات الجريمة والاجرام فالمجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية وتسقط القيم والمثل العليا فيه.

فتطور المجتمعات البشرية وتحولها إلى مجتمعات معاصرة، أمر فرض أنماطا جديدة من المعيشة على الجنسين، حيث أن تورط المرأة في الإجرام هو نتيجة للتحول من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى مجتمع معاصر يبيع كل شيء بالإضافة إلى تكاليف الحياة الصعبة خاصة الاقتصادية كلها ظروف ساعدت على انحراف المرأة عن وظيفتها الطبيعية.

فالمرأة لم تعد تكتفي بالمشاركة كعضو في الجماعة الأشرار أو في تنفيذ الجريمة، وإنما أصبحت العقل المدبر واليد المنفذة في الجرائم الكثيرة والقائد لعدد من العصابات المختصة في الاعتداء والسطو والسرقة والتهريب والتزوير...الخ، وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح الجرائم النساء او السلوك الإجرامي عند النساء الذي هو مصطلح من المصطلحات علم الجرائم، وكانت الغاية منه البحث في ظاهرة السلوك الإجرامي عند المرأة لمعرفة أسباب ودوافع تلك الظاهرة والآثار الناتجة عنها.

ومنه فالدراسة سوف تبحث عن الإشكالية التالية: ماهي دوافع إجرام المرأة في المجتمع والآثار المترتبة عنها؟.

وتندرج تحت هذا التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الفرعية من خلالها يمكن الإجابة عن التساؤل المركزي وهذه التساؤلات هي:

- ماهية إجرام المرأة في المجتمع؟.
- ما الدافع لارتكاب المرأة مختلف الجرائم؟
- ما هي الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة الجريمة؟.

2- دوافع اختيار الموضوع:

تعد عملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومعقدة وتتعدد عوامل ومقاييس هذا الاختيار، ولعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث، حيث أن اختياره للموضوع يخضع بشكل كبير إلى اهتماماته وميوله واستعداده لدراسته وكذلك امكانياته ومدى استحواذ المشكلة المدروسة على اهتمامه، إضافة إلى بعض الأسباب والدوافع العلمية المهمة، وفيما يخص موضوع بحثنا فإن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع "أجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والآثار " هي :

أ/ محاولة الكشف عن الدوافع والأسباب الاجتماعية والنفسية التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة والآثار الناتجة عنها.

ب/ نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بثقافة المجتمع الجزائري.

ج/ قلة الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت موضوع إجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والآثار.

3- أهداف الدراسة:

انطلاقا من كون أي بحث علمي يستلزم تحديد جملة من الأهداف التي تعتبر في نظر التحليل العلمي بمثابة المنطلقات الأساسية في تحديد الطور النظري والإمبريقي للبحث فإن هذه الدراسة الحالية تحاول تسليط الضوء على ظاهرة الإجرام النسوي من خلال:

- التعرف على الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تعيشها المرأة والتي قد تكون سببا في ارتكابها الجريمة.

- التعرف على الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها المرأة والتي قد تكون سببا في ارتكابها للجريمة.

- محاولة التعرف على الحالة النفسية للمرأة المجرمة باعتبارها أنثى ولها من الخصائص السيكولوجية والفيزيولوجية وما يميزها عن الجنس الآخر والتي قد تكون دافعا لارتكابها الجريمة.

- معرفة أهم العوامل والأسباب التي تدفع المرأة إلى اقتراف الفعل الإجرامي.

- معرفة الآثار المترتبة عن ارتكاب المرأة للجريمة.

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في موضوع إجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والآثار من خطورة الجريمة على الأسرة من ناحية وأثرها على المجتمع من الناحية الاخرى، حيث يعتبر إجرام المرأة من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة عضو فعال في المجتمع، وإن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك أثره على المجتمع والأسرة التي تعيش داخلها، كذلك على نفسيتها وإن عدم الاهتمام بهذه الظاهرة، (العوامل والأسباب التي تدفع بالمرأة إلى ارتكابها للجريمة والآثار التي تخلفها في أسرتها والمجتمع)، وتسليط الضوء عليها، وتحديد والكشف عن هذه الدوافع والآثار التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة في المجتمع لذلك لا بد من تحديد وكشف الدوافع والآثار كذلك تكمن أهمية الدراسة في :

- تسليط الضوء على مشكلة إجرام المرأة والدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ، والآثار النفسية والاجتماعية التي تخلفها المرأة في الأسرة والمجتمع عند اقترافها للجريمة.

5- الدراسات السابقة:

يعتمد العلم على المعرفة، وبتراكمها والتأمل فيها يتطور العلم، لذلك فالعلم له بداية وليس له نهاية، فما يبدأ به الباحث مبني على نتائج من سبقوه، وما وصل إليه يكون قاعدة لمن يليه، وهكذا فالدراسات السابقة هي بمثابة مصباح أناره الباحث لمعرفة الحدود التي وصل إليها سابقوه لكي يكمل ما بدأو به أو يضيف إليها إبداع أفكاره، وذلك من خلال بحثه وسعيه وراء الحقيقة، لذلك كانت كل البحوث والدراسات تخصص فصلا للدراسات السابقة من أجل عرض ما توصل إليه الباحثين في خلل الدراسة للظاهرة المقصودة.

والدراسات السابقة فوائدها يجنيها الباحث، فهي تعتبر المفاتيح التي تفتح للباحث الباب لمعرفة المنهج العلمي، والأسس النظرية والمنهجية المتبعة في دراسة الظاهرة موضوع البحث.

ومن خلال رصد ومسح الدراسات والبحوث في علم الأنثروبولوجيا الجنائي وعلم اجتماع الجريمة، والتي حاولت تسليط الضوء على الجريمة النسوية والبحث عن دوافعها وأسبابها، والآثار المترتبة عنها، وجدنا دراسات متخصصة في هذا المجال وتتفق مع الدراسة الحالية وهي:

5- 1- الدراسة الأولى: دراسة كارول سمارت (1979):

والتي تحمل عنوان (المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة) واستخدمت الباحثة الاحصائيات الجنائية الرسمية من السجلات الرسمية للسنوات (1935- 1946) و(1955- 1965) و (1965- 1975). في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت الدراسة إلى:

- الكشف عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبين أن:

- التغيير في موقع ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى عدم وجود تباين في تقسيم العمل بين الجنسين.

- تحرر المرأة عامل من عوامل زيادة الجريمة.
- الجريمة النسوية تتجه إلى الجريمة الذكورية كالسرقة والسطو والجريمة المنظمة.
- نظرة المجتمع أنذاك أن النساء أصبحن موجهات للإجرام بصورة أعلى بسبب احتكاكهم بالجنس الآخر خارج البيت، يعني أن أي تغير إجتماعي واقتصادي يمس المرأة ينظر إليه بتخوف كبير، بينما أي تعزيز لقيمة ودور المرأة التقليدي هو بمثابة مضاد حيوي للجنوح والفوضى الاجتماعية.
- تحرر المرأة في المجتمع الأمريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية في الجريمة بينها وبين الرجل، وذلك لضيق الاختلافات الثقافية بينهما، أي أن المرأة أصبحت مساوية للرجل حتى في الجريمة.
- توصلت الباحثة من خلال مقارنتها بجريمة المرأة في الاحصائيات الجنائية بأن هناك تضليل في الاحصائيات الرسمية للجريمة.
- حركة التحرر لن تؤثر على النساء وفقط بل ستؤثر على الوعي وتصورات الشرطة والقضاة وموظفي الخدمات الاجتماعية الذين سيفسرون سلوك المرأة على ضوء اعتقادهم للتحرر.
- الاهتمام بالتحرر وتأثيره على سلوك المرأة لا ينفي إهمال المتغيرات الاجتماعية الأخرى والتي قد تكون أكثر ارتباطا بالسلوك الإجرامي للمرأة.

التعليق على الدراسة:

الدراسة لها أهمية كبيرة، إذ تعتبر من الدراسات الأولى التي فتحت المجال امام البحث في جرائم النساء وذلك بتسليطها الضوء على هذه الظاهرة والعلاقة السببية بينهما وبين التحرر.

الاختلاف والتشابه:

الاختلاف: اختلفت هذه الدراسة عن دراسة كارول سمارت من حيث الموضوع التي تناوله زمانا ومكانا، وجاء الاختلاف كذلك من حيث تناولها للجريمة وربطها بعامل وحيد وهو التحرر.

التشابه: يوجد تشابه بين الدراستين لكونهما تناولتا موضوع الجريمة النسوية.

الاستفادة العلمية والعملية: استفادت الدراسة من دراسة كارول سمارت في كل من:

النظرية: استفادت الدراسة الحالية من النواحي النظرية التي تناولت الجريمة النسوية ونظرياتها.

المنهجية: تمت الاستفادة في معرفة أنواع المناهج المناسبة حيث يمكن تتبع الجريمة من خلال الحصر الشامل للظاهرة المدروسة من السجلات الرسمية أو الجرائد كما هو الحال في الدراسة الحالية .

الفرضيات: استفادت الدراسة الحالية من الفرضيات في معرفة أن التحرر أحد العوامل المسببة للجريمة لدى المرأة.

النتائج: الفائدة من النتائج عن الجريمة ودوافع وقوعها في السعي لنتائج جديدة لاختلاف مجتمع الدراستين.

دراسة مزوز بركو 2007: قامت الباحثة بإجراء دراسة تحت عنوان (إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار) حيث اعتمدت على مناهج متعددة للغوص في أبعاد الجريمة النسوية (كالمنهج الوصفي الاكلينيكي منهج دراسة الحالة) وتحددت عينة الدراسة بشريا بنساء اقترفن الجريمة العمدية، وبلغ عددهن 90 حالة.

وهدفت الدراسة إلى معرفة:

- أهم الخصائص النفسية والاجتماعية للمرأة المجرمة.
- علاقة المرأة المجرمة بضحاياها وكذا أهم الوسائل التي تستعملها المرأة لتنفيذ الجريمة.

- أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الفعل الإجرامي.
- الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- انخفاض نسبة جرائم المرأة إلى جرائم الرجل في المجتمع الجزائري، بفارق كبير جدا لصالح الرجل.
- هناك فروق نوعية وكمية في عدد ونوع الجرائم المرتكبة من قبل الرجال والنساء على حد سواء حيث تكثر جرائم الرجال في السرقة والقتل، في حين تكون الجرائم الرئيسية للنساء: القتل، الدعارة، والزنا.
- أغلبية المجرمات ينتمين للفئة العمرية للعقد الثاني والثالث.
- المستوى الدراسي للسجينات منخفض.
- بينت الدراسة أن وقت ارتكاب المرأة للجريمة يتم ليلا بنسبة 60% مقابل 40% تتم نهارا.
- وفيما يخص وجود شريك مع المرأة في الجريمة فكانت نسبة 64.45 % استعن بشريك وفي 35.55% لم يشركن أي طرف ثاني.
- وسيلة المرأة في الجرائم متعددة حيث وجدت أنها تستعمل الآلات الحادة، السم، المتاجرة بالجسد.
- فيما يتعلق بضحايا المرأة، فوجدت الدراسة أن الرجال أكثر استهداف من قبل المرأة وذلك بنسبة 74.44% مقابل 25.66 % ضحايا إناث.
- انتهت الدراسة إلى ان أسباب إجرام المرأة يأخذها إلى اتجاهين أساسيين:

أولهما: مرتبط بالأسباب المادية، حيث يرجع ذلك لشيوع القيم المادية بعد التغيرات الحادة التي شهدها المجتمع ككل.

ثانيهما: يتعلق بالصراعات الأسرية التي ازدادت بسبب نمو العلاقة الفردية وغياب التماسك والضغط الاجتماعي، وهشاشة العلاقات السائدة في أسر المجرمات كغياب الدور الفعلي للأب والأم على السواء.

تميزت حالات الدراسة بخصائص نفسية واجتماعية هامة هي:

– اضطرابات في شخصية النساء القاتلات يتجاوز ظاهرة العلاقات العصابية ليكشف عن خصائص ذهنية حاسمة.

– هناك سيطرة فعالة للمشاعر والاضطهاد البار أنوي لديهم.

– هناك مشاعر اكتئابية تتخذ مسارا سيكوباتيا للتفعيل.

– هناك كم هائل من اضطراب العلاقة مع الآخر يتجه إلى قتله بدل الذات.

– تحبذ معظم السجينات بناء علاقة اجتماعية داخل السجن ويشارك بعضهن البعض الأكل والشرب والعمل.

بينت الدراسة أن الآثار التي أفرزها إجرام المرأة هي:

- الشعور بالدونية والمهانة والمذلة.
- الرؤية التشاؤمية تجاه المجتمع والمستقبل.
- خوفهن من مواجهة المجتمع ووصمة الاجتماعي لهن كمجرمات.

تعتبر دراسة مزوز بركو من الدراسات المحلية ذات اهمية كبية والتي سلطت الضوء على جريمة المرأة والعوامل المؤدية لها، والآثار المترتبة عنها، حيث تطرقت الباحثة إلى أنماط الجريمة لدى المرأة الجزائرية لاقتحام عالم الجريمة، وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة والمنهج الاكلينيكي والتعمق في الظاهرة أكثر.

الاختلاف والتشابه:

الاختلاف: يكمن الاختلاف في الدراستين أن بركو قامت بالاهتمام بشكل كبير على علاقة السجينة بالسجينات الأخريات، ورؤيتهما تجاه المستقبل.

التشابه: كلا الدراستين تتناول جريمة المرأة المسجونة في المجتمع الجزائري، كذلك تناول الآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها المرأة عند دخولها إلى السجن وارتكابها للجريمة، استخدام المنهج الوصفي.

6- صعوبات الدراسة:

من البديهي أن تعترض أي دراسة علمية ميدانية مجموعة من الصعوبات والتي يعاني منها الباحثون وخاصة في المجتمعات النامية، وتتمثل هذه الصعوبات في:

- من أبرز العصوبات التي واجهتنا إلى حد ما، مادة البحث الذي تقدمه وتتمثل في قلة المراجع المكتوبة عن هذا الموضوع بصفة خاصة والموضوعات التي تتناول المجتمع الجزائري بصفة عامة، لأن تكوين صورة كافية لا بد أن تكون قادرة على شرح الظاهرة التي تتصدى لها بمقولات على الأقل تكون جزئية تربط بين المقدمات والنتائج بطريقة يمكن معها اختيار هذا المقولات في عالم التجربة والواقع، وهذا انعكس على الجانب الميداني، حيث أحسسنا ولمسنا في مراحله أننا تناولنا الموضوع بشيء من العمومية والشمولية، خاصة عندما تم النزول إلى الميدان، حيث ظهرت جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، ولهذا يبقى البحث في هذا الموضوع واسعا.
- صعوبة الدخول والتوغل في الأوساط المستجوبة، وعدم تفهم مجتمع البحث وتخوفهم من إعطاء بياناتهم الشخصية وعدم تقبل الأمر ورفض التعامل معنا، مما اضطرنا إلى اللجوء أو الاستعانة ببعض الأشخاص كوسطاء لتسهيل عملية التوغل في أوساط المبحوثين.
- من صعوبات الدراسة ضعف المستوى التعليمي للمبحوثين وارتفاع الأمية مما اضطرنا إلى تبسيط الأسئلة إلى اللغة العامية، وهذا ما جعلنا نأخذ فترة طويلة في إجراء المقابلة.
- افتقار الجامعة للكتب والمراجع الأنثروبولوجية.

7- الترسانة المفاهيمية:

أ/ التعريف اللغوي للجريمة:

هو فعل من أفعال الشر والخطيئة مخالف للشرع والقانون وتعني كلمة جريمة في اللغة العربية الذنب وهي فعل مقترن بالجرم وهو الذنب والتعدي، وجمع "جرم" هو "جروم" وأصل المعنى: القطع فتقول أجرم أي أذنب والجرم ما يفعله الإنسان مما يوجب القصاص أو العقاب في الدنيا والآخرة.[1]

ب/ التعريف الاصطلاحي للجريمة:

هي كل سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعات جزاءات سلبية ذات طابع رسمي كما تعني أيضا أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد جماعة من الأشخاص.

ج/ التعريف الإجرائي للجريمة:

تمثل الجريمة ثورة على أسباب العيش الهادئ الشريف ومن هنا تصبح الجريمة مصدرا لمجموعة كبيرة من الانفعالات أو ردود الفعل فهي تثير الخوف والحيطة والحذر فهي تجسيد لموقف العنف والتمرد والعدوان.[2]

المجرم:

هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الاصرار، أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب جريمة أم لا ويشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

---

[1]- طالب أحسن، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، بيروت، 2001، ص 19.

[2]- بوريكو ويودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: حداد سليم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2007.

ويعرف المجرم من وجهة النظر القانونية بأنه الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي الذي تقرره السلطة التشريعية التي يعيش في ظلها، فالمجرم في قانون العقوبات هو من أتى فعلا يعد جريمة في نظر القانون.[1]

حيث نجد أن هذا التعريف ركز على وجود مادة في القانون تعاقب على فعل ما ومنه يسمى صاحب هذا الفعل مجرما، في حين أنه لا يعتبر المجرم مجرما إذا أقدم على سلوك لا يقره المجتمع ما دام هذا السلوك لا يوصف قانونيا بأنه جريمة.

التعريف الاصطلاحي للمجرم:

هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما وينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

والمجرم في دراستنا هو كل أنثى انتهكت القوانين والقواعد الجنائية في المجتمع وانتهكت الأعراف او تصرفت على نحو يخالف المعايير الاجتماعية مما أدى إلى الإيداع في مؤسسة عقابية.

مفهوم السلوك الإجرامي:

يقصد بـ**السلوك لغة:** سلك، يسلك، سلوكا، أي المكان.[2]

أما **السلوك الإجرامي اصطلاحا:**

هو سلوك خاطئ، وغير مقبول وهو محصلة تفاعل بعض العوامل الاجتماعية والبيئية ظروف الأسرة والرفقة السيئة والحي هو سلوك مكتسب ومتعلم.[3]

---

[1]– حسن عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995، ص 13.

[2]– أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية –الانكليزي، فرنسي، عربي–، الاسكندرية، سبتمبر 1977، ص 516.

[3]– فيصل السالم: أساسيات التنشئة الاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، الكويت، جامعة الكويت، 1981، ص 98.

كما يشير السلوك الإجرامي إلى ذلك السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بصفة فردية أو منظمة نحو رفض المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ونحو أداء الآخرين، وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة.[1]

بينما يعرفه "نبيل السمالوطي" بأنه: "سلوك يتعارض مع نظام التوقعات المقرر وهو يشكل تحدي لقيم المجتمع أو لما هو مقبول أو متسامح فيه ثقافيا وهو السلوك الذي يحرمه القانون والذي يستوجب العقاب بناءا على نصوص تشريعية معينة، وهو موجه في العادة ضد معتقدات المجتمع وضد النظام الاجتماعي.[2]

أما "كريسي" يعتبر السلوك الإجرامي انتهاكا أو خروجا عن قواعد القانون الجنائي فلا يعد الفعل أو الترك جريمة إلا إذا كان القانون الجنائي ينهي عن ذلك مهما تكون درجة تعارضه للأخلاق أو عدم لياقته أو استحقاقه للوم أو التعنيف.[3]

المجتمع:

يقابل كلمة مجتمع في اللغة الانجليزية كلمة "Society" التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين، والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون هموما أو اهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك بطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته.

ويرى "جورج هوبرت ميد": "المجتمع ما هو إلا حصيلة العرقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية".[4]

---

[1]– مصطفى الخشاب: دراسة الاجتماع العائلي، القاهرة، الدار القومية، 1966، ص 81.

[2]– محي الديم مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص– ص 432– 433.

[3]– نبيل السمالوطي: دراسات في علم الاجتماع بيروت: دار الجبلاوي، 1977، ص38.

[4]– معن خليل عمر: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1991، ص 195.

في العلوم الإنسانية والاجتماعية يميل علماء الأنثروبولوجية لاعتبار "المجتمع نظاما نصف مغلق تشكله مجموعة من الناس، بحيث أن معظم التفاعلات والتأثيرات تأتي من أفراد من نفس المجموعة البشرية".[1]

ويذهب علماء الأنثربولوجية أشواطا أبعد من التجريد حين "تعتبر المجتمع مجموعة علاقات بين كيانات اجتماعية".[2]

تبرز في الإنجليزية كلمة أخرى قريبة في المفهوم هي الكلمة المشتركة "community" التي يعتبرها البعض التجمع او الجماعة دون العلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، فهو مصطلح يهتم بأن جماعة ما تشترك في الوطن والمأكل دون اهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة، بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أمثال "فرديناند تونير Ferdinnand Tonnier" وكلود ليفي ستروس يرون أن هناك اختلافا عميقا بين الجماعة المشتركة والمجتمع ويعتبر أهم ما يميز المجتمع هو وجود بنية اجتماعية التي تتضمن عدة نواحي أهمها الحكم والسيطرة والتراكب الاجتماعي.

إن المجتمع البشري عبارة عن "منظومة معقدة غير متوازنة تتغير وتتطور باستمرار حيث تدفع تعقيدات وتناقضات التطور الاجتماعي الباحثين إلى الاستنتاج المنطقي التالي:

إن أي تبسيط أو تقليل أو تجاهل تعددية العوامل الاجتماعية يؤدي حتما التي تكاثر الأخطاء وعدم فهم العمليات المبحوثة، وقد استقر الرأي أن اكتشاف القوانين العلمية العامة مستحيل في مجال دراسات التطور الاجتماعي".[3]

---

[1]– مصطفى تيلوين: مدخل عام في الانثروبولوجيا، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1، 2011، ص 28.

[2]– زينب حسن زيود: الانثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015، ص 24.

[3]– دنيس كوش: مفهوم الثقافة في لعلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2006، ص 103.

فطريقة بحث المجتمع البشري كمنظومة بالغة التعقيد هي ان تعترف بمستويات مختلفة من التجريد ومقاييس الزمن فالمهمة الأساسية للتحليل العلمي هي إيجاد القوى الرئيسية التي تؤثر على أنظمة معينة لاكتشاف القوانين العلمية المبدئية عن طريق التجرد من التفاصيل وانحراف القواعد.

إذن في الأخير يمكن القول بأن المجتمع هو مجموعة من الأشخاص المتفاعلين، وكما تستخدم الكلمة للإشارة إلى مجموعة تنظم الأفراد الذين يعيشون في مكان مشترك داخل موقع جغرافي مشترك، عموما في وحدات اجتماعية حول قيم مشتركة، وتماسك اجتماعي، كما يمكن أن تشير إلى المجتمع المحلي او المجتمع العالمي أكبر من الأسرة.

الدوافع النفسية:

هي الدوافع التي أثرها يقوم الفرد بسلوكات مختلفة وهي مجموعة من القوى تتجلى واضحا في سلوك الإنسان سواء كان في الجماعة أو في مسلكه كفرد وهي الدوافع المرتبطة بتكوين شخصية الفرد وأجهزته النفسية المختلفة.[1]

التعريف الإجرائي للدوافع النفسية:

نقصد بالدوافع النفسية في هذه الدراسة تلك العوامل المنبثقة من المرأة نفسها وسماتها العقلية والانفعالية.

الدوافع الاجتماعية والثقافية:

هي الدوافع التي تؤثر على الفرد وسلوكاته من خلال الجماعة وعلاقته بالآخرين، فالسلوك الاجتماعي ما هو غلا نتاج العلاقات الديناميكية الصادرة عن تفاعل الفرد بكل قدراته، استعداداته وميوله ورغباته ونزعاته واتجاهاته ومعتقداته مع الإمكانيات التي حوله في البيئة سواء كانت مادية أو اجتماعية أو معنوية أو ثقافية.[2]

[1]– غريب عبد الفتاح: علم النفس الجنائي، مكتبة السيد عبد الله وهبه ، القاهرة، 1987، ص 55.

[2]– يوسف مراد: مبادئ علم النفس العام، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص 76.

التعريف الإجرائي للدوافع الاجتماعية والثقافية:

نقصد بالدوافع الاجتماعية والثقافية في هذه الدراسة كل ما يتعلق بالبيئة العائلية والوسط الاجتماعي المعروف على المرأة منذ ولادتها (الأسرة)، ومنها ما يرجع إلى المحيط الاجتماعي كالوسط المدرسي والمهني، ووسط العمل والأصدقاء، أما الدوافع الثقافية، فنقصد بها كل ما تعلق بالمستوى التعليمي سواء على صعيدها الشخصي أو والديها.

8- فضاءات الدراسة:

8-1- الفضاء البشري:

عينة الدراسة:

إن عينة هذه الدراسة هي عينة قصدية، والعينة القصدية تعني أن ينتقي الباحث أفراد عينة بما يخدم اهداف دراسته بناء على معرفته دون ان يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها وهذه عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر، ولكنها تعتبر أساسا متينا للتحليل العلمي ومصدر ثؤي للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للتباحث حول موضوع الدراسة.[1]

وقد اخترت عينة مكونة من 26 إمرأة.

8-2- الفضاء المكاني:

تم إجراء الدراسة الميدانية في ولاية تبسة وبالضبط في دائرة "بئر العاتر"، لأنه مقر سكن الباحثة وهذا ما سهل لنا إجراء المقابلات مع النساء المجرمات.

8-3- الفضاء الزماني:

استغرقت الدراسة الميدانية حوالي 6 أشهر بين البحث البيبلوغرافي حول الموضوع والنزول للميدان، فقد بدأنا بجمع المادة الأنثوغرافية من الميدان وإجراء مقابلات مع

[1]- net.UAS.https://www بتاريخ: 2021/06/03 على الساعة 22:46.

المبحوثين والزبائن والوسطاء منذ سبتمبر 2020، فلقد كان جمعنا للمادة الأنثوغرافية من الميدان على فترات متقطعة حتى تمكنا من إتمام الدراسة.

9-1- 1- المنهج الوصفي التحليلي:

يعد المنهج الوصفي التحليلي أكثر ملائمة لدراسة مثل هذه المواضيع (الإجرام) فقد فرضت مشكلة البحث أسلوب الوصف والتحليل حيث وجدنا فيه ما يساعدنا على الكشف عن جوانب المشكلة وتحليل أجزائها.

ويعرف المنهج الوصفي على انه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكزة على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".[1]

ومنهج البحث الوصفي التحليلي كما يبدو من التسمية "لا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويقارن ويفسر، ويلاحظ أن وظيفة البحث الوصفي تتمثل في وصف ما هو كائن وتفسيره وهو يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطريقتها في النمو والتطور".[2]

وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على هذا المنهج لدراسة موضوع إجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والآثار، إذ اننا بصدد القيام بدراسة تستوجب علينا وصف الواقع الاجتماعي الخاص بهذه الفئة وتكمن اهمية استخدام هذا المنهج في ضرورة معرفة الظروف الاجتماعية المؤثرة بالمرأة.

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي أنواعه والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 46.

[2]- بلقاسم سلاطنية: حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 279.

9-1- 2- منهج الصداقة:

إن منهج الصداقة كالمناهج الأنثروبولوجية الأخرى، حيث استخدمت في هذا البحث صداقتي مع "ر.م" 26 سنة وهي إمرأة عزباء تعيش في الحي، "الصداقة هي منهجية بحثية مناسبة وذلك لأن الخواطر والرؤى التي تنبثق من الصداقة الشخصية ربما توفر عمقا أفضل من مناهج البحث التقليدية"[1]، حيث أن الصداقة منهج إنساني هام في مثل هذه الظواهر الاجتماعية "إجرام المرأة". لكن استخدام الصداقة كمنهجية بحثية يثير استفهامات جديدة، بسبب الخلل البين الذي ينطوي عليه توازن القوى بين الباحث من جهة والمخبر (مصدر المعلومات) من جهة أخرى".[2]

حيث استخدمت هذا المنهج في الأحيان لظروف معينة، أدت إلى تعذر المواصلة في العمل البحثي الميداني، فكنت على صلة منتظمة بـ "ر.م" هاتفيا وهذا ما سماه الانثروبولوجي "رولن" "خيال الأنثروبولوجي عن بعد".[3]

ويشدد على ضرورة الصداقة كمنهج لفهم وجهة النظر المحلية الأهلية حسب "مالينوفسكي" وكمقاربة أبستمولوجية لفهم المواقف الذاتية للناس، فالصداقة كمنهج للبحث الأنثوغرافي يجب أن تتضمن أربعة جوانب هي:[4]

1- المحادثة (الانخراط اليومي).

---

[1]- محمد حسن غامري: المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ج 1، ط 1، 1982، ص 55.

[2]- المرجع السابق، ص 57.

[3]- محمد حسن غامري: المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ج 1، ط 1، 1982، ص 59.

[4]- كلايد كلكهون ووليام هكلي: الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، تحرير: رالف لنتون، ترجمة: عبد المال الناشق، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، المكتبة العصرية، بيروت ونيويورك، 1967، ص 17.

2- علينا أن نجري البحث على الإيقاع والخطى الطبيعية للصداقة.

3- علينا أن نموضع بحثنا في السياق الطبيعي للصداقة.

4- علينا أن نبحث بأخلاقية الصداقة وموقف مفعم بالأمل والاهتمام.

معظم هذه الجوانب تشكل في وجهة نظر العلماء الأنثروبولوجيون جزءا من البحث الميداني الجيد.

يمكننا كباحثين أنثروبولوجيين أن نحصل على بعض الرؤى بما يحدث على الأرض دون إجراء بحوث حقلية بواسطة الصداقة وهذا راجع إلى ظروف قد يقع فيها الباحث الأنثروبولوجي وصعوبة الدراسة الميدانية.

9- 2- أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات جمع البيانات الوسيلة الهامة التي تعتمد عليها كافة العلوم في جمع الحقائق ويتوقف صدق ودقة النتائج المتوصل إليها في أي بحث على دقة الأدوات المستخدمة ودرجة مصداقيتها وقد حاولنا استخدام بعض الأدوات التي تمكننا من الوصول إلى البيانات المستهدفة بأكثر من دقة وموضوعية وذلك حسب طبيعة الموضوع وكيفية استجابة المبحوثين فقد اعتمدنا على الملاحظة غير المباشرة والمقابلة.

فالملاحظة: تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في البحث العلمي وهي تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات لموضوع الدراسة وكذلك الكشف عن صفات الظاهرة المدروسة.

9- 2- 1- الملاحظة غير المباشرة:

هي أسلوب أنثوغرافي يعتمد على جمع المعلومات من خلال مصادر أخرى كالرجوع إلى آراء ومؤلفات الباحثين والدارسين السابقين والمعاصرين أو يعتمد على ملاحظات ومشاهدات الرحالة والمسافرين أي اعتماد الباحث على المصادر والوثائق والرواية تكون لها علاقة بموضوع الدراسة وفي هذه الحالة يجب على الباحث ان يعتمد على الشروط التالية:

- تدقيق الباحث في المصادر.
- أن يفهم الباحث ما تحتويه المصادر.
- ان يقوم باستبعاد كل المصادر والمعلومات التي فيها شك.
- الابتعاد عن المعلومات التي تأتي من غير المختصين في الموضوع ومن بين المصادر التي يمكن أن يستفيد منها الباحث تجد المصادر أو المعلومات المكتوبة أو المروية بالتواتر والمعلومات التي يمكن استنباطها من الاساطير أو الفولكلور الشعبي كالأمثال التقليدية والقصص والأغاني والموسيقى وروايات البطولات التي يتناقلها أفراد المجتمع وما ينتج عنها من أساطير العادات التقليدية والمعتقدات الشائعة بين الناس وكذلك أداب السلوك التي يراها المجتمع.[1]

9-2- 2- المقابلة:

لقد عرف "انجلز" المقابلة: "أنها محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع فرد آخر أو مع أفراد بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي، أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص"[2]، فالمقابلة من أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمادة الأنثوغرافية.

لقد تمت الاستعانة بالمقابلة لكون هذه الأخيرة أداة هامة وفعالة بالنسبة لهذه الدراسة لأنها تتمثل في الحوار اللفظي الشفوي وجها لوجه بين الباحث الأنثروبولوجي والمبحوث، وقد اعتمد الباحث في هذه الأداة بشكل أساسي في البداية خلال الدراسة الميدانية حيث قمنا بعدة مقابلات مع منحرفات وأيضا الوسطاء، حيث تضمنت هذه المقابلات التعرف على الظروف

[1]- ملحس ثريا: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2000، ص- ص 126- 129.

[2]- محمد علي محمد: علم الإجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 3، 1983، ص 476.

التي تعيشها هذه الفئة، وكانت هذه اللقاءات تدور حول كشف خفايا هذا العالم والدوافع التي أدت بهذه الفئة دون غيرها إلى الدخول إلى عالم الإجرام.

9- 2- 3- الإخباريون:

بطبيعة الحال أن نجاح الدراسة الميدانية يتوقف إلى حد بعيد على حسن اختيار الاخباريين والتعاون معهم، فهم يمثلون حلقة الاتصال بين الباحث والمجتمع طوال فترة الدراسة، ويعرف "جريك بايلي" الإخباريون بالقول "أن الأشخاص الذين يسمحون له بالقيام بملاحظة سلوكياتهم يسمون الخبراء والاخباريين".[1]

قد يقدم أحد الاخباريون عونا كبيرا للباحث ولكن هل يكون لكل إخبار يقع الاختيار عليه نفس الاهتمام بموضوع الذي يقوم الباحث الميداني بدراسته؟.

إذن من بين الأساسيات في البحث الأنثروبولوجي حسب كبار الأنثروبولوجيون يتمثل في استخدام اخباريين رئيسيين من هذا النوع كمصدر للمعلومات الأنثوغرافية، فالناس يتمايزون فيما بينهم بالنسبة إلى معرفتهم وتفسيراتهم لنظمهم الاجتماعية والثقافية، كما يختلف الناس في اهتماماتهم وقدراتهم على التعبير اللغوي، وبالتالي لا يجد الأنثروبولوجي إلا عددا قليلا من الافراد يصلحون كإخباريين ملائمين، أن البعض من القدرات الاخبارية يكشفها الباحث ذاته أثناء التدريب على تصوير المعلومات الثقافية في الإطار المرجعي الذي يستخدمه الانثروبولوجي.

[1]- عبد الله عبد الغني غانم: طرق البحث الأنثروبولوجي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 1، 2004، ص 103.

الـفـصــل الثانـي:

إجرام المرأة في المجتمع

تمهيد :

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للمفاهيم التالية : علم الاجرام و الجريمة قديما وحديثا كذلك مفهومها السوسيولوجي والقانوني وصولا الى النظريات المفسرة لها والتي حاول من خلالها اصحابها تفسير السلوك الاجرامي وكذلك انواع جرائم المرأة سنلقي الضوء على بعضها قد يكون في القاء الضوء على تلك الانواع كشف عن انماط الجرائم المرتكبة من طرف المرأة واخيرا تطرقنا الى نسبية الجريمة وطبيعتها وآثارها.

1- مفهوم علم الإجرام:

ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1879م من خلال كتاب عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي "توبينارد Topinard"، وفي عام 1885، أطلق الفقيه الإيطالي "جاروفالواGarofalo"، اسم علم الإجرام على مؤلف ظهر له ذلك العام.[1]

ويرى الكثير من العلماء والباحثين أن علم الإجرام قد دخل بشكل واضح في عصره العلمي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على أيدي مؤسسي المدرسة الوضعية وصاحب المذهب البايولوجي في تفسير الجريمة، الطبيب الإيطالي "لمبروزو Cesare Lombroso".[2]

فيما يذهب باحثون آخرون، إلى أن المدرسة النفسية، هي التي أعطت علم الإجرام منهجيته العلمية، وذلك من خلال أبحاث ودراسات قام بها علماء النفس و أطباء نفسيون كالفرنسي "كابانيس"، والبريطاني "بريشار"، وعالم النفس "سيامان"،[3] ثم في مراحل لاحقة الطبيب النفسي "سيجموند فرويد Sigmund Freud" مؤسس مدرسة التحايل النفسي، والعالم "ألفرد أدلر" وغيرهم.

في حين يذهب آخرون إلى أن المدرسة الاجتماعية، التي تعتبر اليوم أكثر المدارس شيوعا، والأكثر تأثيرا في السلوك الإجرامي.[4]

---

[1]- عدنان الدوري: اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط 3، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984، ص 9.

[2]- أحمد محمد خليفة، مقدمة في دراسات السلوك الإجرامي، ج 1، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 16.

[3]- أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص 80.

[4]- أحسن مبارك طالب، المرجع السابق، ص 82.

وقد أعطت بعدا أكثر شمولا لعلم الإجرام من خلال كتابات وأبحاث روادها وأنصارها، أمثال "إنريكوفيري Enrico Ferri "، و"غابرييل تارد، وروبرت مرتون" وغيرهم من علماء الاجتماع.

وبذلك يمكن القول، أن الإجرام قد استقى نظرياته ومناهجه من ثلاثة علوم هي: علم "البايولوجيا الجنائي Criminal Biology" المتضمن العوامل البايولوجية من خلال نظريات أنصار المذهب البايولوجي، و"علم النفس الجنائي Criminal Psychology" المنطوي على دراسة العوامل النفسية من خلال أنصار المذهب النفسي، و"علم الاجتماع الجنائي Criminal Sociology"، الذي يضم العوامل الاجتماعية من خلال أنصار المذهب الاجتماعي.[1]

يعرف علم الإجرام بشكل عام بانه العلم الذي يختص بدراسة الظاهرة الإجرامية، وبالتحديد فإنه العلم الذي يحدد ويفصل بين مختلف عناصر الشخصية التي تميز بين المجرم وغير المجرم، ويهتم في جميع تخصصاته بالفئة الأولى مقارنة بالفئة الثانية، محاولا في نفس الوقت فهم العوامل والظروف والملابسات عامة، والاجتماعية منها خاصة، التي تؤدي أو تساعد على فصل الفئتين الواحدة عن الأخرى.[2]

وعلم الإجرام بمعناه هذا لا يتعدى غير دراسة الجريمة والمجرم دراسة علمية منظمة، الأمر الذي يقربه من العلوم الأخرى او يضعه في زمرة علوم الإنسان.[3]

[1]– أكرم نشات إبراهيم: علم النفس الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، 2005، ص 4.

[2]– مصطفى عبد المجيد كارة: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ص 14.

[3]– عدنان الدوري: اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص 10.

2- الجريمة قديما:

اهتم العلماء على اختلاف اختصاصاتهم ومنذ القدم بموضوع الجريمة، وحاولوا تفسيرها من منطلقات عديدة وغريبة أحيانا، فمثلا ذهب الفلاسفة القدماء البابليون والآشوريون والهنود والصينيون إلى الاعتقاد بعلاقة الإنسان بالنجوم وتأثيراتها على السلوك.[1]

وربط آخرون الجريمة بمعتقدات دينية بدائية،[2] أو عولجت على أساس أسطوري أو "ميثولوجي Mythology"، ومعتقدات مصدرها ما يعرف "بالاتجاه الشيطاني Démonological Fren" وهو الذي يركز على الاعتقاد بأن هناك عوامل غامضة تؤثر في سلوك الافراد، وهذه العوامل تتمثل أصلا في الاعتقاد بالأرواح الشريرة، او الاعتقاد بوجود قوى خفية داخل الفرد تأمره بمعصية –توقع معين– (في الثقافة التوتمية)،[3] أو بوجود ارواح شريرة تدخل الإنسان وتأمره بفعل الشر أو إتيان الفعل الإجرامي.[4]

وهناك بعض القبائل البدائية، فسرت الجريمة على أساس الاعتقاد بأن المحيط والكون تتحكم فيهما قوى خفية شريرة هدفها أذى الإنسان وهي التي تأمره بارتكاب الشرور والجرائم، وأن التصدي لمثل هذه القوى الشريرة يتطلب القيام بطقوس وأعمال معينة تدخل ضمن المعتقدات الدينية.[5]

أما الإغريق فقد ذهبوا في تفسيراتهم للجريمة مذاهب شتى تراوحت بين التفسير اللاهوتي والميتافيزيقي الغيبي احيان، والتفسير الفلسفي المنطقي غالبا، والتفسير البايولوجي في أحيان أخرى، ونلاحظ هذا الاختلاف والتناقض بوضوح لدى العديد من الفلاسفة

---

[1]– أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 20.

[2]– احمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دوافع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب، الرياض، 1984، ص 4.

[3]– أحمد محمد خليفة: مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص 11.

[4]– أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 37.

[5]– نبيل محمد السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق، جدة، 1983، ص 170.

الإغريق، حيث أن أفلاطون poloto يتحدث في كتابه "القوانين" عن أن الجريمة لا ترجع إلى سبب طبيعي في الإنسان، ولكنه يرجعها إلى الشيطان،[1] فإذا دخل الشيطان إلى جسم الفرد فإنه يأمره بارتكاب الجريمة، وإذا أراد الفرد التخلص من العمل الإجرامي ما عليه إلا التخلص من الشيطان بداخله،[2] وذلك من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أفلاطون نفسه، فسر الظاهرة الإجرامية بعد ذلك باعتبارها نتاج نفسية مضطربة ترجع إلى عيوب خلقية أو إلى انحرافات عقلية عند الإنسان.[3]

كذلك نلاحظ هذا التناقض لدى سقراط عندما تطرق إلى موضوع الجريمة، في سياق معالجته لموضوع الفضيلة والرذيلة وربط بينهما وبين الجهل والعلم، معتبرا أن الفرد يرتكب الجريمة نظرا لجهله وليس عن عمد أو قصد ولو عرف طريق الفضيلة لاتجه إليها. وبهذا يرى سقراط أن العلم هو أساس الفضيلة وأساس قمع الجريمة.[4] ومن ناحية أخرى نجد سقراط نفسه عاد وفسر الجريمة على أساس وجود عيوب خلقية لدى الفرد المجرم، معتبرا أن الإجرام فساد في الخلق تفضحه عيوب في الخلقة.[5]

كذلك نلاحظ هذا التناقض لدى أرسطو الذي بحث في علم الفراسة او مظاهر جسم الإنسان، وحاول إعطاء تفسيرات لها، لما في ذلك من علاقة بأخلاقيات وسلوكيات البشر وخصالهم أو حظوظهم ومستقبلهم بقوله (من الممكن التعرف على الكثير من أخلاق الفرد

---

[1]– أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 39.

[2]– نبيل محمد السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، المرجع السابق، ص 73.

[3]– علي محمد جعفر: علم الإجرام والعقاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 11.

[4]– محمد أبو حسان: أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، 1997، ص 129.

[5]– أكرم نشات إبراهيم: علم الاجتماع الجنائي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص8. ص8.

عن طريق دراسة سماته الجسمية وعلاماته المميزة التي تظهر في لون شعره)،[1] إلا أنه عاد بعد ذلك لينطق انطلاقة جديدة لتفسيره للجريمة مبتعدا عن تفسيره السابق، معتبرا أن المحيط والظروف التي تحيط بالفرد، تؤدي به غلى السلوكيات المنحرفة الإجرامية، وذكر بعض النقاط التي تزد في المفهوم العصري للمحيط الاجتماعي مثل: الحسد، الطمع، وحب الثروة.[2]

وعلى الرغم من الاختلاف والتناقض لدى فلاسفة الإغريق في تفسير الجريمة إلا أنهم جاؤوا بأفكار ونظريات جديدة في تفسير الجريمة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بعوامل البايولوجية، حيث تعود جذور المذهب البايولوجي في تفسير الجريمة إلى هؤلاء الفلاسفة الإغريق، الذين تنبهوا في وقت مبكر إلى ما بين سلوك الإنسان وسحنته من ارتباط وذلك قبل العالم الإيطالي "سيزاري لمبروزو" بقرون طويلة.

وفي نفس الإطار السابق لتفسير الجريمة، حاول قدماء المصريين كذلك ربط السمات والخصائص الجسمية بطباع النفس وأخلاق الإنسان وسلوكه، أما العرب القدماء فقد بحثوا هم أيضا في علم الفراسة وذلك عند تعرضهم لمواضيع مثل: القيافة والعيافة والكهانة، أما القيافة فتعني الفراسة أو معرفة أوجه التشابه بين الولد وأقاربه، وتحولت إلى التنبؤ بسلوك الفرد وطباعه عن طريق دراسة سماته الجسمية، أما العيافة فتعني فن معرفة الاشخاص والدواب عن طريق دراسة آثار أقدامهم، في حين تعني الكهانة، محاولة الادعاء بمعرفة المستقبل.[3]

وهكذا استمدت الشعوب والأمم المختلفة وعلى مر العصور في محاولاتها لتفسير الجريمة، ففي القرون الوسطى ونتيجة للسيطرة الكلية للكنيسة الكاثوليكية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اوروبا، وانكماش حرية التفكير، فقد سيطرت العديد من

[1]– محمد أبو حسان: أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 129.

[2]– أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 39.

[3]– محمد أبو حسان: أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 129.

الأفكار التي يرفضها العقل والمنطق السليم، والتي تمثلت في خليط هجين من الأفكار اللاهوتية الكنيسة والفكر الإغريقي غير المنقع.[1]

والظاهرة الإجرامية وتفسيراتها لم تخرج هي الأخرى عن هذا الإطار فنجدها خليطا من التفسيرات اللاهوتية الكنيسة والتفسيرات الخرافية في أغلب الحالات،[2] ففسرت الجريمة بأنها انتهاك للقانون الإلهي بالمفهوم الكنسي أحيانا، أو نتيجة لتأثير الأرواح الشريرة أحيانا أخرى، وتارة أخرى يكون مردها إلى اتباع مسالك الشيطان وخرق التعاليم الكنيسية.

3- الجريمة حديثا:

بقيت التفسيرات السابقة للجريمة متداولة في أوروبا طيلة القرون الوسطى،[3] في نهاية القرن السادس عشر، عندما بدأت سيطرة الكنيسة وتأثيرها يضعف تدريجيا، فبدأ الفكر الاجتماعي في أوروبا يعرف تقدما ملحوظا، فظهرت أفكار تحررية جديدة، ومنها تلك التي عالجت ظاهرة الجريمة، فأصبح ينظر إلى الجريمة على انه من الافعال الاجتماعية، أي أنها سلوك من السلوكيات الاجتماعية التي يقوم بها افراد المجتمع، وعلى أساس ان السلوك الاجتماعي للأفراد يرتكز على خيارات رشيدة وعقلانية، أي أن الفرد هو الذي يحدد نوع السلوك الذي يسلكه، وقد جاء هذا التفسير في إطار ظهور مفاهيم جديدة مثل: الحرية، والعقد الاجتماعي والإرادة الحرة للفرد، وسيادة القوانين التي نادى بها بعض العلماء والمفكرين في أوروبا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، أمثال "جان جاك روسو J. J. Rousseau، وفولتير Voltaire، منتسكيو Montesquieu.[4]

---

[1]- أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 40

[2] - John. Hangan : Modern Criminology –Crime and criminal behavior and control. New york, Mac Crow-Hill. 1978, p 9.

[3]- احمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دوافع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، المرجع السابق، ص 22.

[4]- أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، المرجع السابق، ص 22.

واستمر بعد ذلك التطور في تفسير الجريمة، بظهور المدرسة التقليدية في التفكير الجنائي، في اوروبا على يد العالم الإيطالي "سيزاري بكاريا Cesare Baccaria"، والبريطاني "جريمي بنثام Jeremy Bentham" واعتمدت هذه المدرسة في تفسيرها للسلوك الإجرامي على مذهب اللذة والمنفعة، فحوى هذا التفسير أن الإنسان حر فيما يختاره من سلوك ليحقق له أكبر قدرة من المنفعة واللذة.[1]

أما **السلوك الإجرامي:** فهو سلوك إنساني يختاره الفرد على أساس الموازنة بين مقدار ما يحققه له هذا السلوك من متعة ولذة محتملة من جهة، وبين مقدار ما يلحقه من ضرر أو ألم نتيجة قيامه بالفعل ذاته من جهة اخرى، ولذلك فالفرد يختار ذلك الفعل الذي ترجح كفة لذته على كفة ألمه أو ضرره، وهو حين يختار بين جريمة معينة وأخرى فإنه يختار بين مقدار اللذة أو المتعة التي يحصل عليها جراء ارتكابه لها من جهة، ومقدار ما يلحق به من عقاب مقرر للجريمة، ولذلك فهو يختار الفعل الأخف ضررا والأكثر متعة.[2]

وتوالت بعد ذلك التطورات السريعة في مجال تفسير الجريمة، على أساس ومناهج علمية، فظهرت المدرسة الوضعية التي اتخذت من المذهب البايولوجي أساسا لتفسير الجريمة، ثم المدرسة النفسية التي اتخذت من المذهب النفسي أساسا لتفسير الجريمة، وأخيرا المدرة الاجتماعية التي اتخذت من المذهب الاجتماعي أساسا في تفسير الجريمة.

4- مفهوم الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ أن وجد الإنسان ومازالت موجودة في وقتنا تلازم الإنسان في المجتمع الذي يقوم على مبادئ وقيم لا بد من اتباعها لغرض تحقيق الانضباط بين أفراده، وعند الخروج من هذه المبادئ والقيم يعتبر ذلك جريمة ويسمى الفاعل بالمجرم.

---

[1]- Edoin H.Sutherland and Danald Gressy :Principles ol Criminology, Sixth Edition, New York, 1960, P 52.

[2]- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص 87.

الجريمة إذا أنواع من الخروج عن قواعد السلوك التي يحددها المجتمع لأفراده، لأن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك الإجرامي المنحرف وفقا لقيمه ومعاييره.[1]

تمثل الجريمة والسلوك الانحرافي ميدانا واسعا في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والقانون، غير أن العلماء قد اختلفوا في تعريف مفهوم الجريمة والسلوك الانحرافي ولذلك تعددت تعريفاتهم للجريمة وتنوعت إلى حد التباين إلى درجة أن هذا التباين يبدو أحيانا في مجال الحقل العلمي الواحد كما هو الشأن في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حيث هناك من العلماء من يربط بين الفعل الإجرامي وانتهاك القانون ومنهم من يركز في تحديده للفعل الإجرامي على مسألة انتهاك المعايير الاجتماعية، بينما يضفي البعض الآخر أهمية متساوية على انتهاك القوانين والمعايير الاجتماعية في تحديد الفعل الإجرامي.

4- 1- تعريف الجريمة سيسيولوجيا:

لقد صنفت تعريفات الجريمة من وجهة النظر السوسيولوجية إلى ثلاث فئات:

أ/ **الفئة الأولى:** تربط هذه الفئة بين الجريمة وانتهاك القوانين ويعد في نظرها السلوك الانحرافي هو ذلك السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي، ويقصد بالمجتمع السياسي في نظر هذه الفئة ذلك المجتمع الذي تحكمه قوانين تضعها وتسهر في تنفيذها سلطة مختصة معترف بها اجتماعيا ورسميا ومنه يعرفون الجريمة بأنها: "كل فعل ينتهك القانون".[2]

---

[1]- محمد ياسر الخواجة: الانحراف والمجتمع، دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 16.

[2]- Horton paul and gerals R. leslia, the sociology of social problems. 2nd edition Appleton Country pressine, 1960, p 109.

أما "أدوين شور" فقد عرفها بأنها: "كل سلوك يهدد القانون الجنائي"[1]، وعرفها "فرانك براسل" بأنها: أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة.[2]

إلا أن هناك من الباحثين من يرى أن هذه التعريفات تنطوي على بعض العيوب وتعاني من أوجه نقص كثيرة ويبررون ذلك بأن الجريمة لا توجد في المجتمعات المتطورة فقط بل توجد كذلك في المجتمعات البدائية والمجتمعات ليس لها نظام سياسي مكتوب كالمجتمعات البدائية والمجتمعات المختلفة المختلفة التي تحكمها العادات والتقاليد وتخلو من قوانين مكتوبة تشرف عليها هيئة رسمية محدد كما أن هناك أنماط سلوكية كثيرة ومتعددة يمكن أن توصف بأنها أفعال إجرامية، وفي بعض الأحيان لا يدرك المشرع أن أفعالا معينة قد تهدد البناء الاجتماعي، أو قد يكون هناك أفعال إجرامية لم ينتبه إليها المشرع عند وضعه للقانون.

وعليه وفي رأي هؤلاء الباحثين أن تعريف الجريمة بأنها انتهاك للقانون، تعريف غير مقنع لأن هذا التعريف يصف أفعالا غير ضارة اجتماعيا على انها جريمة في الوقت الذي تستبعد كثيرا من أنواع السلوك التي قد تلحق أضرارا بالغة بالمجتمع، كما أنه في بعض الأحيان يكون المجرمون ضحية غير عادل.

كما يرون أنه ليس بالضرورة النظر إلى القانون على أنه تعبير عن إرادة المجتمع ويهدف إلى حماية قيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية الأساسية، بل قد يكون القانون في بعض الأحيان مفصلا على نحو معين ليلائم ايديولوجية معينة أو شخصا معينا أو فئة قليلة من الناس، وبالتالي فإن اختراقه لا يشكل أي أذى للمجتمع ككل.[3]

---

[1] – Edoin.M.Shur. our criminal society. Prentice hall N.Y ? 1969. P9.

[2] – Frank.R.Prassel.Introduction to american criminal jusyice Hamper and row publisher N.Y. 1975 ? P 2.

[3] – أحمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، دراسة مقدمة من قبل المركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض، 1983، ص 14.

غير أن هذا الراي يتعارض مع أهم خصائص القاعدة القانونية التي تتميز بالعمومية والتجريد، أي أنها تصاغ وتوجه إلى الأشخاص أو الوقائع بصيغة عامة، ولا توجه إلى شخص معين بذاته، ولا إلى واقعة معينة، فكل شخص اجتمعت فيه أوصاف معينة وكل واقعة توافرت فيها شروط معينة ينطبق بشأنه أو بشأنها القاعدة القانونية، ومثال ذلك ما قضت به المادة 40 من القانون المدني الجزائري[1] بقولها: " كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجز عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد تسعة عشرة (19) سنة كاملة".

فهذه القاعدة تنطبق بالنسبة لكل شخص ذكر كان أم أنثى متى توافرت فيه شروط معينة هي:

1- بلوغ سن الرشد وهو تسعة عشرة سنة كاملة.

2- أن يكون متمتعا بكامل قواه العقلية وغير محجوز عليه.

فإذا توافرت هذه الشروط انطبقت القاعدة القانونية وأصبح الشخص أهلا لممارسة حقوقه المدنية، ولا تقف عند شخص معين، بل تسري بالنسبة لكل الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط تطبيقها سواء في الحاضر أو المستقبل ما دامت القاعدة معمول بها ولم يتم إلغاؤها.

ويجري الأمر بالمثل بالنسبة للوقائع إذ لا تنصرف القاعدة القانونية إلى واقعة بذاتها، ولكن تنطبق إذا توافرت في الواقعة شروط معينة مثل ذلك واقعة تمام ولادة الإنسان حيا يترتب عليها بدء شخصيته، وهذا الحكم لا يقف عند شخص معين وإنما ينطبق على كل شخص تمت ولادت حيا، فكل من يولد حيا تبدأ شخصيته القانونية سواء ذلك في الحاضر أم في المستقبل طالما ظلت القاعدة قائمة ومعمول بها.

[1]- القانون الصادر بالأمر رقم 75/58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

ب/ الفئة الثانية: وتعتمد في تعريفها للجريمة على الربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع، وقد تبنى هذه التعريفات معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلى رأسهم "سالن Sallin" الذي يعرف الجريمة على أنها: " انتهاك للمعايير الاجتماعية ".[1] بينما عرفها كل من "ديفيد هوبرت وديفيد سميث" بأنها: "شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى فساد النظام القائم".[2] وبشكل عام فقد اتفق معظم علماء الاجتماع في تعريفهم للجريمة على أنها انتهاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية.

ج/ الفئة الثالثة: فقد ارتكزت في تعريفها للجريمة على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد وفي هذا الإطار فقد عرف "مارشال بارونكلينار" بأنها: "كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة.[3]

كما عرفها الدكتور "عبد الجبار كريم" بأنها: "انتهاك للقيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.[4]

ويبدو من أن تعريفات الفئة الثالثة أقرب للواقع ذلك انها جمعت بين مخالفة معايير وقيم المجتمع وانتهاك القانون، ولكن مهما كانت المعايير المعتمدة في تعريفات الجريمة فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاء تعريف واحد موحد وشامل للجريمة نظرا لاختلاف المعايير والقيم من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، كما أن القانون مستمد من المجتمعات لذلك فما يعتبر مخالفا للقانون في مجتمع ما قد يكون مباحا في مجتمع آخر، ونظرا لما

---

[1] – James E.Davis, Social problems, Free Press.N.Y , 1970, p 195.

[2] – David T– Herbert and David Smith, Social problems and the city, Oxford university press.N.Y ,1979, p 117.

[3] – Marshall Barron Clinard : Sociology of Deviant Behavor. 3rd edition N.Y Rinhart and Winston, 1968.

[4] – Abdul Jabbar Karim, Crime Prevention, Almaarif Press, Baghdad, 1963, p 5.

سبق يمكن اقتراح التعريف التالي للجريمة: "الجريمة سلوك ضار بالمجتمع وقيمه يقرر له القانون جزءا جنائي توقعه السلطة المختصة"، ومنه فكل سلوك لا يعاقب عليه القانون لا يعد جريمة حتى وإن كان في نظر البعض مخالفا لقيم ومبادئ المجتمع ما دام لا يترتب على ارتكابه أي ضرر سواء بالأفراد أو بالمجتمع ككل.

4- 2- المفهوم القانوني للجريمة:

لقد اختلف الباحثون والمختصون في الجريمة حول جدوى وضع تعريف قانوني عام لمفهوم الجريمة، حيث يرى البعض منهم عدم جدوى وضع مثل ذلك التعريف طالما أن المشرع يحدد لكل جريمة من الجرائم نصا خاص بها، يحدد أركانها وأجزائها.

ويرون أنه مهما بذل من جهد في وضع هذا التعريف فإنه لن يأتي جامعا لكل المعاني المطلوبة، ولا مانعا من دخول معاني قد تكون خارجة عن قصد المشرع،[1] لذلك نلاحظ أن أغلب قوانين العقوبات في العالم لا تعني بتعريف الجريمة كالقانون الفرنسي والإيطالي والمصري والعراقي واللبناني والسوري وغيرها، وإن كانت بعض القوانين القليلة في العالم تناولت تعريف الجريمة كقانون العقوبات المكسيكي مثلا الذي عرف الجريمة بأنها: "العمل أو الامتناع المقرر له جزاء في القوانين الجزائية".[2]

أما التعاريف التي وضعها فقهاء القانون الجنائي للجريمة، فلم تتفق على تعريف لفظي واحد لمفهوم "الجريمة"، ولكنها غالبا متفقة من حيث المعنى، ومن تلك التعاريف: (أنها فعل أو امتناع عن فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاء جنائيا)،[3]

[1]- محمد الفاضل: المبادئ العامة في قانون العقوبات المقارن، ط 4، دمشق، 1965، ص 199.

[2]- أكرم نشأت إبراهيم: القواعد العامة لقانون العقوبات المقارن، ط 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 46.

[3]- علي محمد جعفر: علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص 7.

وبصياغة مشابهة عرضها آخرون بأنها: (فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا).[1]

كما تم تعريفها بأنها: (كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن إنسان مسؤول ويقرر له القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا).[2]

5- النظريات المفسرة للجريمة:

5- 1- النظرية الاجتماعية: يذهب أنصار هذه المدرسة إلى تفسير الاختلاف في الإجرام بين الرجل والمرأة يرجع إلى مركز المرأة في المجتمع ووضعها فيه، وإن الفارق الأساسي بين إجرام المرأة والرجل يأتي من المجتمع إذ أن وضع المرأة في المجتمع يجعلها أقل إجراما من الرجل.

والمرأة تخضع لإشراف أكثر دقة من الإشراف الذي يخضع له الرجل ويسلكن أنماطا سلوكية تنفر من الجريمة، كما أن التنشئة الخاصة والتقاليد السائدة تجاه المرأة كتوليد الشعور ، فالقوة والغلبة مقياس للرجال وصبغة الضعف مقياس للنساء، وتقول الأديبة الفرنسية "سيمون": الرجال لا يولدون رجال وكذلك النساء لا يولدون نساء، وإنما يسيرون أثناء عملية التنشئة الاجتماعية وهي التي تحدد الأوضاع النفسية للجنسين، وإنما ترسم الأنماط السلوكية لكل منهما، فلو كانت هناك نقيضة للنساء فتلك التنشئة هي المسؤولة عنها وليس التكوين البيولوجي.

فالمرأة تتمتع بحماية اجتماعية لا يظفر بمثلها الرجل، حيث أنها في مجمع مراحل عمرها تحيا في كنف رجل يحميها ويوفر لها حاجاتها ويحمل عنها المسؤولية، سواء أكان

[1]- محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم العام، ط 3، القاهرة، 1973، ص 45.

[2]- أكرم نشأت إبراهيم: القواعد العامة لقانون العقوبات المقارن، المرجع السابق، ص 47.

الرجل أب أو أخ أو زوج أو ابن ومن ثم تكون المرأة في غير حاجة إلى مواجهة المجتمع وظروفه التي تؤثر عليها وتدفعها للإجرام.[1]

لذلك ففي الأحوال التي تفقد فيها المرأة الحماية نتيجة لنكبات الحياة والتي يترتب عليها فقد العائل أو تخليها عن حماية دويها طواعية كنوع من التمرد على النظام الاجتماعي القائم فإن نسبة إجرامها تزيد.

وقد أثبتت الاحصائيات أن نسبة إجرام المرأة تلك النظرية صادقت صحيح الواقع، حيث أن دور المرأة في المجتمع ونشاتها المحافظة والحماية الشديدة التي تحظى بها من ذويها ما هي تحصينا لها ضد العوامل الاجتماعية.

5- 2- النظرية البيولوجية والنفسية: يفسر أنصار هذه النظرية قلة المرأة من الرجل لأنها كائن ضعيف البنيان من الناحية العضوية والنفسية والإجرام يستلزم عادة قوة وجسارة لا يتوافران عند المرأة، وإننا إذا نظرنا إلى التكوين البدني لكل من الرجل والمرأة لوجدنا فارقا كبيرا في كل شيء، حيث عنى الباحثون بعقد مقارنات بين أجزاء جسم الرجل وجسم المرأة من حيث الطول والوزن سواء في الأعضاء الداخلية مثل (القلب، الطحال، الكليتين... المخ وكرات الدم الحمراء والبيضاء) أو الأعضاء الخارجية مثل (طول القامة وعرضها ووزنها وتناسب أجزائها بعملية حسابية دقيقة).، خلص بعض الباحثين إلى أن نسبة قوة المرأة البدنية تقدر بنصف قوة الرجل تقريبا وعلى هؤلاء (كتيلية).[2]

ومن الناحية النفسية فإن الدراسة تعرضت لظروف خاصة بها، تؤثر على نفسيتها وتدفعها إلى ارتكاب بعض الجرائم من ذلك حالات الحمل والوضع والرضاعة والحيض ولا شك أن التفسيرات السابقة قد احتوت على جانب كبير من الحقيقة خاصة وأنها تتفق على ما

---

[1]- أحمد علي إبراهيم حمو: المدخل إلى علم الإجرام، كلية القانون، جامعة النيلين، ص 180.

[2]- عبد الله فتوح: دراسات في علم الإجرام، المركز العربي للدراسات الآنية، الرياض، 1414هـ، ص 632.

تؤكده الاحصاءات من أن المرأة لا تميل إلى الجرائم الجسمية عادة والتي تحتاج إلى قوة بدنية ونفسية خاصة وأن هناك عددا كبيرا من جرائمها ترتكبها في فترة الحيض والحمل.

ولكن تعرضت هذه النظرية للنقد من حيث الأساس الذي تم بناءها عليها وكذلك لكونها لا تكتفي لتفسير كل أوجه الاختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل حيث انتقد بعض الباحثين القول بأن المرأة أضعف بدنيا من الرجل، مستندين في ذلك إلى أن متوسط العمر لدى المرأة أطول منه لدى الرجل، كما أنها أكثر مقاومة للأمراض عن الرجل، وأكثر تحملا للألم الجسدي، فضلا أن نسبة الوفاة بين مواليد الإناث أقل منها لدى الذكور، وقد استخلصوا من ذلك ان المرأة أكثر قوة وتحملا من الرجل ولا أضعف منه بل هو الجنس الضعيف.

5- 3- النظرية الأخلاقية: يرى أنصار هذه النظرية أن المرأة مخلوق رقيق وأكثر تدينا من الرجل، ودورها في الأسرة يضفي عليها المزيد من الرقة والليونة المتنافران بالتأكيد مع المسلك الإجرامي لا يستند إلى دليل منطقي أو إلى اساس علمي وذلك للأسباب التالية:

أولا: لا توجد أي أدلة منطقية أو علمية تؤكد أن المرأة تتفوق على الرجل من حيث القيم الأخلاقية والدينية.

ثانيا: أما عن القول بأن المرأة تتمتع بالرقة والحنان نظرا لأن وظيفة الامومة تجعلها أكثر إيثارا وتضحية فهو قول مرسل لا يستند إلى أي أساس علمي، بل على العكس فطبقا لما هو ثابت إحصائيا فإن المرأة تتفوق على الرجل في جرائم تناقض رسالتها الطبيعية كأم وتخالف ما تتسم به من عطف وحنان، كجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة، وتعريضهم للخطر وجرائم الإجهاض، فالمرأة في مثل هذه النوعية من الجرائم تكون هي الجاني، وهي على يقين من أن المجني عليه هو فلذة كبدها ابنها أو ابنتها.

ثالثا: وأما عن القول بان المرأة أكثر تدينا من الرجل، فإنه قول لا يصادف صحيح الواقع، حيث أثبتت العديد من الاحصاءات أن من بين أكثر الجرائم التي ترتكبها النساء جريمة البغاء وشهادة الزور.[1]

5- 4- النظرية الجندرية: مع ظهور مفهوم (الجندر Gender) ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر جرائم النساء وجرائم الرجال أيضا، من بينها نظرية (ضبط القوة) التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت الأسرة أبوية اتسعت فجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث، وإن الأسرة بطريكية التسلطية تمارس عكس الأسرة الديمقراطية ضبطا قويا من قبل الآباء، وتفضيلا للذكور على الإناث، مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة وإن مسالة القوة والصراع في العلاقات الأسرية تكون فيما بعد (مرحلتي الطفولة والمراهقة) انعكاسا لبيئة العمل، وبما أن مساهمة المرأة في سوق العمل تتزايد في معظم المجتمعات فإن تورطها في الانحراف وارتكاب الجريمة يكون أكثر.[2]

وفي عام (1997)، طرح (شمدت) نظرية (توجه القوة)، ونظر إلى الجريمة بوصفها فعلاً بنيوياً، وقال إن توجه القوة، والعِرق، والطبقة، هي من نتائج وضاعة البناء الاجتماعي، أي أن الجنس يحدده البناء الاجتماعي، وهو الذي يحدد إدراكنا وتعريفنا هذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع. وبعد أن تتم عملية التعريف هذه، يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية قيامهم بأدوارهم المعرّفة اجتماعياً. فالطبقة القائمة على المنافسة، في المجتمعات الرأسمالية، هي التي تحدد الأدوار الاقتصادية، وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيض والجرائم الجنسية ، فيما تضطر النساء إلى ارتكاب جرائم السرقة والإيذاء .

---

[1]- عبد الله فتوح: دراسات في علم الإجرام، المرجع السابق، ص 644.

[2]-أمل المرشدي: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.mmohamah.net/low 00/5/21: 9، pm.2021

الحركات النسوية:

في العقدين الماضيين، ظهرت ثلاث حركات نسوية ، قامت الأولى على مفاهيم مثل الجندر والعِرق والطبقة ، والثانية جندرية خالصة، والثالثة تقوم على الجسم والجنس . ولعل من أبرزها (الاتجاه الماركسي النسوي) الذي يرى أن النظام الرأسمالي قائم على استغلال النساء والفقراء بشكل خاص، وتقسيم العمل على أساس الجنس، حيث تحتل النساء مسؤوليات غير رفيعة ومواقع متدنية في العمل، أدى إلى أن يكون مصدر الجريمة عند المرأة في هذه المجتمعات ثنائي المصدر.[1]

أولاً: توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس، الذي يدفع بالمرأة إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة اقتصادية أو خاصة بالملكية.

وثانياً: مكانة المرأة في سوق العمل، التي تصل إلى مستوى التهميش الذي يجعلها مضطرة إلى أن تكون تابعة للرجل، مما يفضي إلى شعورها بالغضب والإحباط الذي يؤدي بالنتيجة إلى ارتكابها جرائم تلحق الأذى والضرر بالرجل.

أما الاتجاه الاشتراكي الأنثوي، فيرى أن اضطهاد المرأة هو أحد الصفات المركزية للنظام الأبوي الرأسمالي، وأن الجريمة نتيجة حتمية للوضع الطبقي. ولهذا تكون جرائم النساء ذات طبيعة اقتصادية، لأنها هي الضحية في هذا النوع من المجتمعات. وبتفسير مشابه، يرى الاتجاه الليبرالي الأنثوي أن هنالك عدم مساواة في التعامل مع النساء، لاسيما في نظام العدالة الجنائية. وان مفاهيم الشهامة والنخوة هي من مخلفات الماضي. وانه لا بد من إعادة النظر في مساواة المرأة مع الرجل، وأن لا تقتصر قوة المرأة في بيتها، إنما في سوق العمل والوظائف العامة أيضاً، وانه كلما زادت عمليات دمج المرأة في سوق العمل قلت ممارسات التمييز ضدها.

---

[1]– أمل المرشدي: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء ،2016، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.mmohamah.net/low 00/5/21: 9، pm.2021

ويلخص لنا (ويليامز) و(مكشين) 1999م التفسيرات المتنوعة التي طرحتها الحركات النسائية بالآتي:

1- إن مفهوم الجندر Gender ليس مسألة طبيعية بل نتيجة لعوامل اجتماعية وتاريخية وثقافية،وليس مشتقاً من الفروق البيولوجية الجنسية.

2- إن الجندر وعلاقاته الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية هي طرائق سلوكية أساسية.

3- إن العلاقات الجندرية ومفاهيم الرجولة والأنوثة منظمة من حيث المبدأ على تفوق الرجال ودونية النساء، لاسيما في البناء الاقتصادي والسياسي.

4- إن المعرفة والأنظمة المعرفية هي نتيجة جندرية، أي أنها تعكس وجهة نظر الرجال في الأمور الاجتماعية والطبيعية[1].

لقد تطور علم الجريمة الخاص بالمرأة بفعل عدة عوامل أهمها ظهور حركات الحقوق المدنية والحركات النسائية بالرغم من انقسامها على نفسها إيديولوجيا وعرقياً. ولعل الميزة الأساسية للتوجهات الحديثة في هذا الميدان أنها حولت الانتباه من الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء إلى متغيرات أخرى لها دورها. فالحركات النسوية الماركسية ترى أن المصدر الرئيس للتمييز بين الذكور والإناث هو النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على ثنائية استغلال المرأة في البيت وخضوعها للرجل بسبب عدم الاستقلال الاقتصادي. أما النظريات الراديكالية فترى أن العامل الاقتصادي، وإن كان صحيحاً، فإنه ليس تفسيراً نهائياً، فركزت على الجندر والأبوية حيث الرجال يتخذون من النساء موضوعات جنسية مصحوبة بالعنف والاغتصاب؛ فيما تطرح نظريات أخرى تفسيرات أخرى، تجعلنا نخلص إلى القول أنه لا يوجد عامل أو سبب أو متغير واحد يفسر جرائم النساء، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى

[1]- أمل المرشدي: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء ،2016، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.mmohamah.net/low 00/5/21: 9، pm.2021

تغيير في مناهج البحث الخاصة بالجريمة وجرائم النساء بشكل خاص، بل إلى إعادة النظر في المفاهيم والمعتقدات التي اعتاد تفكيرنا قبولها كما لو كانت مسلمات.

6- أنواع جرائم المرأة:

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر جرائمهن الرئيسية، كما يمكن أن نطلق عليها جرائمهن الشائعة أو الغالية.[1]

6- 1- جرائم النساء ضد الأشخاص: (Les crimes contre les personnes)

جرائم الدم التي ترتكبها النساء هي أقل بكثير من تلك التي يرتكبها الرجال، حيث نجد أن جرائم القتل عند المرأة أقل، لكنها عندما تقتل، نجدها تقتل بأبشع الصور.

ويتفق معظم المتخصصين في جرائم النساء على ان النساء يستخدمن الخداع والمكر في اقتراف الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال فيرى "بيرس سميث" أنه بالرغم من أن النساء يلعبن دور ثانوي في جرائم النصب والاحتيال مقارنة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الرجال إلا أنهن يستخدمن الدهاء والحيلة في هذه الجرائم، وذلك في صورتين:

الصورة الأولى: هي القيام بإغراء الرجل حتى يجد نفسه منغمس معهن في وضع مخل بالشرف فيظهر شريكها وهو عادة الزوج أو الاخ المزعوم فتهدده بالقتل أو بالتشهير به بين الناس إن لم يدفع مبلغ من المال يتناسب مع درجة ثرائه.

[1]- سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1986، ص 29.

الصورة الثانية: فهي التي نجد فيها المرأة تقوم بدور الزوجة المهذبة أو الأخت الرقيقة اللطيفة التي تقتصر مهمتها على إضفاء جو من الثقة على الموقف الذي يتم به الاحتيال على المجني عليه.

أما فيما يخص طريقة الارتكاب لهذه الجرائم فتظهر أنها متشابهة مع الطرق التي ينتهجها الرجال في ارتكاب الجرائم، لكن نجد ان للجرائم أسلوبين يميزان المرأة على الرجل في طريقة ارتكابهما للجرائم ويستخدمان خاصة في الجرائم العاطفية (Les crimes passionnels) يتمثلان في القتل بالسم أو عن طريق حمض الكبريت المركز، فنجد أن التسميم هو واحد من طرق ارتكاب النساء للجرائم حيث نجد أن سبعة من أصل عشرة "جرائم التسميم" هو من اقتراف المرأة في حين أن الهجوم على الأشخاص لا يمثل سوى 20% مما ترتكبه المرأة.

وبالنسبة لـ"شاربونتييه Charpontier" **السم:** هو السلاح المفضل للقاتل الهستيري، لذا نجد أنه في غالب حلات المرأة المسممة هناك حاجة إلى الفحص العقلي فمن خلال هذه الخبرة فقط يمكن تحديد مسؤولية المتهمة، وهذه المرأة المسممة الهستيرية يجب أن تكون رهن الاعتقال داخل السجون أو في أحد المصحات النفسية تحت إشراف أطباء نفسانيين، وتعتبر المرأة المسممة قاتلة بكل ما للكلمة من معنى.[1]

إن الجرائم التي تقترفها النساء تعد من الجرائم الخفية مما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن، ففي الماضي القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة الاهمال الإجرامي أو التجويع دون أن يكون اكتشاف ذلك

[1] – Martine. Kalus zynski, penser la violence des femmes, coline.cardi et genviéve pruvost (ed), 2012 p 288.

ممكنا كما نجد أن هناك أطفال ماتوا بطريقة غامضة وهم تحت رعاية المربيات أو النساء اللواتي أنجبن دون زواج.[1]

وتتميز جرائم القتل التي تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجني عليه فقد لا تكتفي المرأة بقتل زوجها الخائن بل تقوم بتشويه جثته.

6- 2- جرائم النساء ضد الممتلكات: (Les crimes des femmes contre les propriéties).

تتمثل جرائم النساء ضد الممتلكات عموما في السرقة والسطو، حيث يوجد نموذجين مستخلصان من الكتابات الإجرامية في هذا الموضوع: السرقة في مكان خاص كالسرقة في العمل وه حال الخادمة التي تسرق من المنزل الذي تعمل فيه، والسرقة في مكان عام حيث يكون السارق من كل الطبقات الاجتماعية وغير معروف مثل سرقة المحلات التجارية الكبرى.

أ/ السرقة في الأماكن العامة: (Le volcans un espace public)

فيما يعلق بجرائم السطو والسرقة في الأماكن العامة فإنه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، إلا أن الواقع كشف عن بعض القضايا وذلك أن النساء يتدخلن في ارتكابها احيانا سواء بالتحريض عليها أو بالمساندة في ارتكابها كأن تقدم المعلومات الضرورية عن المجني عليه أو عن المكان الذي سترتكب فيه الجريمة او أن تقوم بالمراقبة أثناء التنفيذ أو ان تضلل رجال الشرطة حتى لا يتمكنوا من القبض على الجناة ومهما يكن فإن الأدوار الاجتماعية العديدة للمرأة تقدم لها فرصا غير عادية للسرقة وتمنحها حصانة كبيرة ضد القبض والمحاكمة فالنساء النشالات ينتقدن من قيمة أنهن إناثا.

[1]- سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المرجع نفسه، ص 31.

ومن الملاحظ أن عدد جرائم السرقة من المتاجر الكبرى قد زاد مع زيادة هذا النوع من المتاجر، والتوسع في طريقة حصول المشترين على السلع بأنفسهم حتى انغمس في عملية السرقة من المتاجر الكبرى النساء المحترفات والسارقات المحترفات والمصابات بجنون السرقة ولعل سرقة النساء من المتاجر تعد الدليل الواضح على مدى افتقار الاحصائيات الجنائية إلى الدقة، وعدم تعبيرها عن الواقع فمن المعروف ان آلاف النساء يرتكبن جرائم السرقة من المحلات الكبرى كل عام ولكن القليل منهما هو الذي يكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره، والشيء القليل من هاته الجرائم يصل إلى الشرطة.[1]

ب/ جرائم السرقة في الأماكن الخاصة: (Le volcans un espace privé)

تتمثل أساسا في ارتكاب السرقة في مكان العمل كارتكاب الخادمات لسرقات بأعداد كبيرة سواء من مخدومهن أو من الغير، وقد فسر "لومبروز" ذلك بأن الدور الذي تقوم به الخادمة يعرضها لإغراء شديد فترتكب السرقة، ولكن نظرا لأن معظم السرقات التي ترتكبها الخادمات تقع على أشياء قليلة القيمة كالمأكولات والملابس فإنها لا تبلغ إلى الشرطة بسبب تسامح المخدومين.[2]

ويركز "ديريكار"R. de Ryckére" المختص في هذا النوع من الجرائم المنزلية، على العلاقة بين المهنة وطبيعة الجريمة والجاني، كما أن تصور "تارد Tarde" حول الجريمة المهنية استأنف لوجود ارتباط وثيق بين إمكانية الإجرام أثناء الممارسة الطبيعية لأي عمل.[3]

[1]– سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المرجع نفسه، ص– ص 32– 33.

[2]– سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المرجع نفسه، ص 34.

[3] – Martine Kalus zynski IBIDM. p 28..

6- 3- جرائم المرأة ضد الطبيعة:

أ/ الوأد (قتل الرضع)L'infanticide:

يعد الوأد والإجهاض جريمة فبالنسبة لـ "لاكاز Lacaze" الوأد هو انحراف عن مشاعر الأمومة كما أن الخوف من الفقر، العار، واحتمال فقدان المكانة، اعتقادها بأنها لن تكون قادرة على تربية ذلك الطفل، هذه هي على الأرجح أسباب قتل الرضع، ولكن هذه الأسباب غير كافية للحد من الرعب الذي يربطها بالجريمة ضد مخلوقات صغيرة عاجزة لا يمكنها إلا البكاء فبالنسبة له، وغالبا ما تكون الأم التي تقتل طفلها تحركها دوافع اخرى تأخذ على محمل الجد حيث أنها تقتل للتخلص من أعباء مزعجة، لتنجب فرض الرضاعة الطبيعية أو جهد الرعاية، للحفاظ على شبابها ومفاتنها، لمواصلة حياتها المغامرة، وأحيانا وأخيرا فإنها تقتل لاسترضاء الكراهية المكرسة لوالده ضد المخلوق الصغير.

ب/ الإجهاض:

يرى فريق من المتخصصين في علم الإجرام ان الإجهاض هو أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع، والتقديرات بالنسبة لهذا النوع من الجرائم تجاوزت 200000 جريمة إجهاض سنويا في الولايات المتحدة، والموقف أسوأ من ذلك في فرنسا مما يجعل معدلات الجرائم الإجهاض وحدها، حيث احتلت جريمة الإجهاض مركز الصدارة في الجرائم التي ترتكب من قبل المرأة، فانتشار تلك الجريمة كان نتاج لتحرر المرأة الاقتصادي وخروجها إلى العمل وشعورها باستقلاليتها مما أدى إلى تحررها من الروابط والقيود التي كانت مفروضة عليها من قبل، ومن ثم اكتسبت الحياة الجنسية لديها معنى جديدا مرادفا لمفهوم حرية التصرف بجسدها ولاستقلالها في حياتها الخاصة مما أدى إلى ارتفاع في نسبة الحمل غير المشروع وبالتالي إلى الإجهاض تخلصا من عبئ لا تريده، أيضا من أهم أسباب الإجهاض تدني المستوى المادي للعائلات

المتوسطة الدخل فضلا عن ارتفاع تكاليف الحياة والبطالة وسوء الأحوال الأمية وقلة الوازع الديني والأخلاقي، فضلا عن قيام معظم الدول المختلفة اقتصاديا بشن حملات توعية تهدف إلى الحد من الإنجاب بسبب الانفجار السكاني الذي أصبح قنبلة موقوتة تهدد البشرية بكارثة مجاعة وفقر لم تعرفها من قبل كل هذا أدى إلى سن تشريعات تبيع الإجهاض حتي مرحلة معينة من الحمل مثل قانون ولاية نيويورك الصادر في شهر جويلية 1970 ولكن معظم البلدان تحرم قوانينها الإجهاض مثل الجزائر مثل الجزائر، سويسرا التي رفض شعبها في 1977 قانونا يبيح الإجهاض في حالات معينة.[1]

6- 4- الجرائم الجنسية:

أ/ جريمة الدعارة:

وهي ظاهرة معتلة تعكس كمرأة مختلف المؤثرات السلبية التي تسود في أي مجتمع فهي تعكس انهيار القيم وسيادة الثقافة المادية التي تؤثر في بعض الأشخاص مما يؤدي إلى كل الانحرافات الجنسية، وتعرفها الدكتورة "نوال السعداوي" بأنها: "حدوث عملية جنسية بين رجل وامرأة لتلبية حاجة الرجل الجنسية، ولتلبية حاجة المرأة الاقتصادية".[2]

ب/ جريمة الزنا:

وهي تعتبر من أخطر الجرائم الاجتماعية التي يمكن ان ترتكبها المرأة، وهو من أسوء الكوارث التي تتعرض لها الأسرة خاصة إذا صدر هذا الزنا من الزوجة الام وعليه يختلف مفهوم الزنا حسب الحالة السوسيولوجية للمرأة.

---

[1]- مصطفى العوجي: دروس في العمل الجنائي، الجريمة والمجرم، ج 1، مؤسسة نوفل بيروت، 1980، ص 470.

[2]- حيزية حسناوي (2012)، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، قسم علم اجتماع الإنحراف والجريمة، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 140.

7- نسبية الجريمة:

الجريمة وإن كانت ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية سواء أكانت بدائية أو متطورة قديمة أم حديثة متخلفة أم متقدمة فإن ما تتناوله من أفواع النشاط ليس واحد في الزمان أو المكان ما دام أساس التجريم تابعا لوجهة نظر المجتمع في زمان ما أو مكان ما ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل في ذاته ولذاته بل نظرة المجتمع بذاته إليه فالجريمة الواحدة في المجتمع له تثبت على حال واحد من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة عن القانون فهي مرة مخالفة ومرات أخرى جنحة، ومرة ثالثة جناية وهكذا فالجريمة لا تظل على حالها دوما إلا في حالات بسيطة لها ملابساتها التي يحدد القانون فاعليته والمثال على ذلك جريمة الزنا بالمتزوجة إن كان التشريع الموسوي يجعل عقوبة الزاني والزانية القتل وبعد أن اصطنعت المسيحية والإسلام في معاملتها شدة صارمة وصل الأمر في التشريعات المعاصرة إلى اعتبارها جنحة لا أكثر بل جنحة ذات طابع خاص تحيط بها عوامل التخفيف من كل جانب.[1]

فالقانون المصري على سبيل المثال يجعل الحبس عقوبة الزنا على أن يكون رفع الدعوى العمومية بإذن الزوج وأن يظل رضاؤه مستمرا طيلة إجراءات المحاكمة والتنفيذ كما يعامل الرجل معاملة خاصة سواء في توافر شروط الجريمة أو في وسائل الإثبات، وقد وصل الحال في التشريع في الاتحاد السويسري الصادر عام 1937 إلى تخيير الزوج المجني عليه بين عقاب زوجته الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنة على ألا يتلو ذلك طلاق أو انفصال وإلا حينئذ لا تتعدى الغرامة وهناك في و.م.أ بعض ولايات كولايتي "نيفادا وتينيسي" لا تجعل من الزنا جريمة على الإطلاق.

[1]- العيسوي عبد الرحمن: الصحة النفسية والجريمة، المكتب العربي الحديث، (س.غ.م)، ص 145.

ويرى بعض الباحثين أن هناك جرائم يمكن اعتبارها دائمة أو طبيعية وهي الأفعال التي كانت فيما مضى وستكون دائما في عداد الجرائم كالقتل والسرقة ولكن استقراء الماضي يدل على أنه حتى القتل والسرقة لم يكونا دائما وفي كل الأحوال من الجرائم فالقتل في اليونان القديمة في بعض عصورها لم يكن جريمة إذا وقع بين أفراد العائلة الواحدة إذ كان يعد مسألة من شأن رب الأسرة وأد البنات وقتل الأولاد خشية الفقر لم يكن يعد جريمة في المجتمعات العربية في الجاهلية ولكنهما منذ ظهور الإسلام وحتى الآن من أشنع الجرائم في هذه المجتمعات نفسها ولم يكن هذان الفعلان يعدان انحرافا في روما القديمة وبعض المدن اليونانية القديمة وبخاصة إذا ما كان الطفل مصابا بعاهة جسمية أو مرض عقلي او كان غير مرغوب فيه ولكنهما منذ ظهور المسيحية صار يعدان من الجرائم التي لا تفتقر في تلك البلاد أما السرقة فكانت مباحة ضد الأجانب في اليونان والرومان القديمتين قبل أن ينظم قانون الأمم ما يمكن أن نعتبره القانون الدولي القديم وقد كانت السرقة تعد نوعا من[1] أنواع المهارة والبطولة يكافأ فاعلها في بعض مدن اليونان القديمة أما الآن فقد أصبحت السرقة تعد جريمة.[2]

يتضح مما سبق أن التجريم يتأثر وفقا لاختلاف الازمنة في المجتمع نفسه ووفقا لاختلاف الأمكنة بين مجتمعات مختلفة في الزمن الواحد.

8- طبيعة الجريمة وآثارها:

الجريمة بحكم طبيعتها العدوانية تشكل تحديا لكل ما هو عادي ومألوف وكما سبق الذكر أن "إيميل دور كايم" يعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمع ولكن هذا لا يعني بأية حال من الأحوال أن الشخص المجرم نفسه إنسان سوي وطبيعي أو أنه لا يعاني من شذوذ

[1]- شفيق محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000، ص 147.

[2]- شفيق محمد، الجريمة والمجتمع، المرجع السابق، ص 214.

بيولوجي أو نفسي أو عقلي ويقول أصحاب هذا الرأيان للجريمة فائدة كبيرة ويضربون لذلك مثالا بجريمة قتل سقراط وانها كانت ثورة من أجل التحرير والديمقراطية ثورة على آراء الأغلبية ولكن الحقيقة أن تضحية سقراط هي التي تعد نبراسا يضيء الفكر وليس قتله.

إن الجريمة ظاهرة قانونية تنشأ بالقانون وتزول بزواله وإذا كان هناك من تشابه بين جريمة وأخرى فهو في أن كليهما مخالف لنص قانوني معين من قانون العقوبات فالقانون ينشئ جرائم جديدة ويلغي آخر وقد يصبح العمل البطولي في وقت من الأوقات عملا إجراميا في وقت آخر فالثورات السياسية تعد إجراما إذا فشلت الثورة وتعد بطولة وطنية إذا نجحت ولذلك من الصعب إيجاد سمات ثابتة توجد لدى كل المجرمين ولا توجد دون سواهم، فقد يكون المجرم شخصا مجنونا وقد يكون سويا أو عبقريا أو متوسط الذكاء، وقد يكون شريرا يكره المجتمع ولا يحترم قوانينه وقد يكون مواطنا صالحا نبيلا يحترم المجتمع وقد يرتكب جريمته عن قصد وقد يرتكبها عن غير قصد أو تحت ظروف عسيرة أو لحاجة قاهرة.[1]

والمحولات التي استهدفت ربط الجريمة بخصائص جسمية أو عقلية او نفسية معينة فشلت في تحقيق أهدافها، وهناك تعدد من المجرمين أو من الطوائف الإجرامية فهناك جماعات مجرمة وعصابات إجرامية، وهناك المجرم المعتاد أو المحترف ويرد البحث في علة الجريمة وطبيعتها إلى فكرة الخير والشر في الإنسان وإلى فكرة الجبر والاختيار في الفلسفة.[2]

ولقد جاء الطبيب الإيطالي "سيزار لومبرزو" في النصف الثاني من القرن 19 ليضع جهود من سبقوه من الأطباء في إطار نظرية علمية تعتمد على فرضيات علمية معينة ولقد أعلن أنه وجد "المجرم المطبوع" الذي يشكل نموذجية إجرامية وراثية ويمكن تشخيص هذا المجرم بسمات أو صفات تشريحية وعقلية ونفسية ومزاجية معينة ولقد اعتقد لومبروزو أن

[1]– طالب أحسن، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، بيروت، 2001، ص 167.

[2]– محمد الحسن إحسان، علم اجتماع الجريمة، دار وائل، الأردن، 2007، ص 152.

وصمات الانحلال ليست في الواقع سبب الجريمة وإنما هي عوامل مساعدة تسهم في مضاعفة قابلية الفرد على ارتكاب الجريمة ولقد استعان بوضع فرضين في وضع نظرية عن "المجرم المطبوع":

الفرض الأول: من علم الأجناس البشرية الطبيعي وهو عبارة عن افتراض وجود نكسة وراثية أو أن إجرام المجرم يرجع غلى مرض الصراع وهي حتمية بيولوجية، لا يستطيع المجرم مقاومتها رغم اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإن الجريمة حتمية لا مفر منها ولا يمكن القضاء عليها بالوقاية أو العلاج وكان هذا نواة لما عرف باسم مدرسة لومبروزو أو المدرسة الوضعية او المدرسة الإيطالية في تفسر الجريمة ولقد أكد أنصاره ان الانحطاط العضوي الذي يميز المجرم هو شذوذ نفسي أو عقلي موروث يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة، وأبرز آخرون تحقيق التوافق الاجتماعي.[1]

ومعنى ذلك أن الوراثة مجرد خلفية أو أرضية لحدوث الاضطراب المحتمل هذا الاضطراب الذي قد يتخذ شكلا عقليا أو نفسيا او عصبيا أو شكل إدمان خمور ومخدرات او شكل جريمة وانحراف، وبذلك خفف الاتجاه الوراثي من حدته وحل محل الوراثة اصطلاح "النقص البيولوجي" أو "الانحطاط البيولوجي".[2]

[1]– مصلح الصالح: النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة، مؤسسة الورق، الأردن، 2000، ص 121.

[2]– عوض جابر سيد: الجريمة والانحراف في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 144.

خلاصة :

توصلنا من خلال هذا الفصل الى ان الجريمة لديها مفاهيم عدة واختلافات كثيرة وهذا راجع الى نظرة كل عالم لظاهرة الجريمة فهذا يرجع الى تغير المجتمعات وتطورها واختلافها المتباين كذلك نستخلص ان هناك الكثير من النظريات المفسرة للجريمة ومنها النظرية الاجتماعية و النظرية البيولوجية والثقافية والنظرية الاخلاقية والنظرية الجندرية، اما بالنسبة لأنواع جرائم المرأة فهي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة وهي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل المرأة ، او بمعنى اخر جرائمهن الرئيسية.

الـفـصــل الثالث:

دوافع إجرام المرأة في المجتمع

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى دوافع إجرام المرأة والتي يقصد بها الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للجريمة ونأخذها بشيء من التفصيل من دوافع ذاتية وراثية بيولوجية، دافع السن، دوافع نفسية) ودوافع خارجية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) حيث تؤثر على سلوك المرأة مما يدفعها إلى ارتكاب الجرائم.

وهذا يعني أنه لا يمكن إرجاع جريمة المرأة إلى دافع معين أو دافع محدد، فجريمتها تعود إلى تضافر مجموعة من العوامل والدوافع، سواء كانت ذاتية مرتبطة بالمرأة أو خارجية متعلقة بالمحيط الاجتماعي.

دوافع إجرام النساء:

إن الظاهرة الإجرامية عند المرأة ظاهرة معقدة مما يستلزم البحث عن مختلف الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة أي الأسباب التي تؤثر على المرأة وتدفعها إلى طريق الجريمة وكذا التطرق إلى أهم المدارس والاتجاهات المفسرة له أي أن إجرام المرأة يعود إلى تظافر عدة الدوافع سواء كانت داخلية مرتبطة بشخصيتها أي بتكوينها العضوي أو النفسي أو كانت دوافع خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها والمحيطة بها إذا إجرامها ناتج عن تفاعل عدة دوافع وهذا ما سأتطرق إليه من خلال المطلبين الآتيين تحت عنوان الدوافع الذاتية و الدوافع الموضوعية إجرام النساء.

1- الدوافع الذاتية:

والقصد من هذه الدوافع مجموعة الخصائص والصفات المتعلقة بشخص المرأة والتي بدورها تكون سببا في اقترافها للجريمة ومن خلال هذا المطلب سأحاول دراسة ثالث الدوافع وهي مقسمة إلى ثلاث فروع وهي الدوافع الوراثية والبيولوجية الدوافع النفسية ودافع السن.

1-1-الدوافع الوراثية:

إن المقصود بالعوامل الوراثية هي انتقال خصائص و صفات معينة سواء كانت عضوية أو نفسية، كالعاهات والأمراض العضوية أو العقلية من الآباء إلى الأبناء فيمكن لتلك الخصائص والصفات الوراثية أن تدفع القرد حاملها ارتكاب الجريمة والمقصود من هذا هو وراثة بعض الإمكانيات أو الاتجاهات التي تعتبر مهيئة لارتكاب الجريمة إذا ما صادفتها ظروف معينة، ولكن ليس بالضرورة أن كل من يحمل هذه الصفات أو الخصائص يكون مجرما إذا كان سلفه مجرما، فهذه عبارة عن إمكانيات تولد نسبة استعداد إجرامي يهيئ الشخص ولا يمكن اعتبارها هي من تولد الجريمة نفسها.

لقد ذهبت بعض النظريات إلى تفسير هذا السلوك الإجرامي إلا أن هناك اختلاف بينهم، فهناك من يرى أن ميراث خصائص إجرامية معينة بدنية أو عقلية أو نفسية هو الذي يقود حتما إلى ارتكاب الجريمة و ذلك هو فحوى نظرية المبروزو عن المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا لخصائص تجعله مجرما[1]. وهناك من أنكر دور الوراثة في ارتكاب الجريمة، مؤكدا على ارتكابها يرجع إلى بعض العوامل البيئية المرتبطة بالفرد.[2]

غير أن النتيجة لا تعني أن ما ينتقل بالوراثة هي خصائص إجرامية معينة و إنما مجرد امكانيات أو اتجاهات قد تولد لدى الفرد الميل أو الاستعداد لارتكاب الجريمة وارتكاب النساء للجرائم قد يعود إلى الظروف المعيشية الصعبة و البيئة السيئة التي عاش فيها أفراد الأسر.

وقد أجريت بعض الدراسات والأبحاث في بعض الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية على بعض أفراد أسر مجرمة وذلك لمعرفة صلة الوراثة بالجريمة فتوصلت إلى نتائج تؤكد بأن الاستعداد الإجرامي الذي ينتقل عن طريق الوراثة يظل كامنا في نفس حامله إلى أن يتعرض الفرد لظروف بيئية اجتماعية مهيئة، فيتفاعل الاستعداد الاجرامي مع هذه الظروف فيدفع بصاحبه إلى ارتكاب الجريمة.

و يتضح من خلال هذا الاستعداد أن انتقال الصفات الوراثية يلعب دورا كبيرا في دفع الأشخاص ومن بينهم المرأة إلى ارتكاب الجريمة متى صادفت ذلك ظروفا معينة قد تكون مشاكل أسرية أو صعوبات مادية أو مستوى معيشي متدني أو بطالة و غيرها.

[1]– محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام و العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 21.

[2]– بشير سعد زغلول: علم الإجرام، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص 47.

1-2- الدوافع البيولوجية:

ونقصد بها التكوين العضوي للمرأة، و الذي يحتوي على مجموعة من الخصائص والصفات الجسدية أو البدنية الظاهرة، ووظيفة أجهزة جسمها الداخلية بعد التكوين العضوي للمرأة وما يصاحبه من ظهور علامات الأنوثة عليها وبروز مفاتنها أحد الأسباب التي تدفع بالأشخاص السيئين المحيطين بها إلى التحرش بها جنسيا وهتك عرضها أو اغتصابها أو استخدامها في الأعمال الأخلاقية تنتج عنها جرائم الزنا، الدعارة، والبغاء.

وقد اهتم العلماء في القديم بفحص المرأة جسمانيا و مقارنتها بالرجل وذلك من خلال هيكل جسدها و دماغها وملامح وجهها ودمها وإفرازها وقوتها وأمراضها وشيخوختها وكذلك أطرافها، فكان هدفهم إيجاد صلة ترابط واقتران بين الخصائص الجسمانية للمرأة ونفسيتها بوجه خاص، وفي هذا الصدد صرح الأديب "Gule michlet" أن المرأة لا تفعل أي شيئ مثل الرجل وأنها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مغايرة لطريقته وأن حركاتها تختلف عن حركاته أيضا وليست الدمها ذات الدورة الدموية لدم الرجل ولا تتنفس بنفس الطريقة التي يتنفس بها الرجل،[1] زيادة على هذا فإن المرأة تتعرض إلى تغيرات فيزيولوجية تؤدي إلى اضطرابات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية مثل: حالة الحيض وانقطاعها عند بلوغ سن اليأس، وحالة الحمل وحالة الوضع والرضاعة، فهذه المراحل تكون فيها المرأة أكثر انفعالية ومزاجية فتصبح مؤهلة لارتكاب مختلف الجرائم لاسيما جرائم العنف، السب، القذف، الضرب والجرح.

كما تؤكد بعض الدراسات أن الفترة التي تسبق فترة الحيض تقترن بتغيرات هرمونية عديدة، ثبت طبيا أنها تؤدي أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب الذي يؤدي إلى الإنتحار أو في حالات يمكن أن تؤذي الأم وليدها ربما تصل إلى حد القتل، و الميل للحدة

[1]- د. حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 44.

و العنف الذي يؤدي بها إلى فقدان السيطرة على نفسها أو إلى الخمول مما يجعلها تهمل مسؤوليتها اتجاه أسرتها و خاصة الأطفال.

اضافة إلى أن الاضطرابات التي تصيب افرازات الغدد عند المرأة قد يطرأ عليها بعض التغيير كالزيادة والنقصان مما يدفعها إلى ارتكاب الجريمة، خاصة الغدد الدرقية إذ عند إفرازاتها تؤدي إلى الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية والتي تعتبر عاملا مؤديا إلى ارتكاب الجريمة.

1-3-الدوافع النفسية:

يرجع أنصار الاتجاه النفسي الإجرام إلى الدافع نفسي دافعا له يكون من فعل النفس التي تختل أو تتأثر بذاتها إذ يرى في هذا الصدد أن المرأة تتميز عن الرجل بتكوينها النفسي الخاص بها.[1]

ونقصد بالدوافع النفسية المؤثرات أو الدوافع الداخلية التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، وعندما نتحدث عن الدوافع النفسية نقصد بها الشعور بالحرمان، عدم الشعور بعدم الاهتمام والتقليل من الآخرين، الشعور بالذنب...، إلى غيرها من الدوافع النفسية تحفز دوافع داخل المرأة مثل الغيرة، الكراهية، الحسد، الرغبة في الانتقام مما يؤدي بها إلى حد الجريمة، حيث يؤكد المختصون في علم النفس أن العوامل النفسية من أهم العوامل الدافعة لجريمة المرأة، ومعنى كون العامل النفسي هو أن يكون من فعل النفس التي تختل وتتأثر بذاتها، وليس باختلاف وظائف بعض أعضاء الجسم، فللعوامل النفسية أثر يستهان به على سلوكها الإنساني خيرا أم شرا، فقد ترتكب المرأة الجريمة إذا شعرت بفقد الشيء من ذاتيتها أو يختص بها سواء في العنصر الروحاني أو العنصر المادي، ولذا فإنها تقترف الجريمة متى

[1]- فتوح عبد الله الشاذلي، اساسيات علم الإجرام و العقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 135.

ما مست مشاعرها مساسا جارحا أو تعرضت مصالحها لخطر، ولذا فإن أي محفز خارجي يستفزها يمكن أن يساعد على ظهور بعض العوامل الكاملة في نفسها ومن ثم يؤدي إلى غضبها واقترافها للجريمة.

وعليه فالجريمة تنشأ من تغلب بعض الدوافع النفسية كدافع التملك، الخوف، الحب، الكراهية، العدوانية، الغيرة...

إن للمرأة نوازع نفسية تهيئها لصور خاصة من الإجرام مثل الغرور والشغف الشرود العقلي ومن ملكة النقد، وهذا ما يلاحظ حين يتعمدن النساء إخفاء أعمارهن عوامل الجريمة عند النساء الحقيقية ومبالغتهن في التزيين وإبراز مفاتنهن ورغبتهن في أن يكن موضع اهتمام من جانب النساء قبل الرجال في جميع المجالات.[1]

تتميز المرأة بعاطفة الأمومة وهذا ما يجعلها تخاف على كيان أسرتها وأطفالها بشكل غير طبيعي ما يدفعها نتيجة لذلك للدفاع عن أسرتها وأبنائها ضد أي محاولة اللاعتداء عليهم وذلك عن طريق ارتكاب الأفعال الإجرامية كالسب والقذف والضرب والجرح إلى غير ذلك من السلوك الإجرامي.

كما أن الدراسات والأبحاث التي ربطت الاضطرابات النفسية بانحراف المرأة وجدت أن القلق والاكتئاب أكثر انتشارا بين النساء، فمعظم الانحرافات الأخلاقية والجرائم التي ارتكبتها النساء كانت نتيجة لهذا القلق والاكتئاب.[2] وقد ارتكزت بحوث علم النفس الإجرامي على أبحاث "فرويد" و "ونغ" وغيرها من علماء النفس خصوصا على تقسيم فرويد للجهاز النفسي وأجزائه الثلاثة الهو، الأنا، الأنا الأعلى، وعلاقة هذه الأجزاء بالسلوك الإجرامي ومن أهم الدوافع النفسية المساعدة على ارتكاب المرأة للجريمة.

---

[1]– د. عبد الرحمن العيسوي، بسيكولوجية النساء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص89.

[2]– عبد الرحمن العيسوي، المرجع السابق، ص 34.

- **الإحباط:** حيث تبحث المرأة عن متنفس لها للتقليل من هذا الشعور مما يؤدي بها إلى ارتكاب جرائم أخطرها جرائم القتل.

- **الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية:** يرجع هذا الكبت إلى السنين الأولى لحياة المرأة الذي قد يكون نتيجة خلل في التنشئة الاجتماعية للمرأة أو حرمان عاطفي أو غيرها من الصدمات التي قد تكبت أثناء حياة الطفولة مما يؤدي إلى حدوث صراعات لا شعورية تبحث عن مخرج لها تؤدي إلى السلوك الإجرامي.

إنها حالة (س. 17 سنة): منذ أن كنت طفلة في 9 سنوات من عمري، وأنا أحس بالوحدة لأن أمي وأبي كانت بينهما مشاكل كبيرة أدت بهما إلى قرار الطلاق وفيهما امراض نفسية كانا يخرجانها فينا نحن أولادهما دائما، كنت أتخيل لو أن لي أما تحبني وتحضنني وأنام جنبها، وتحكي لي قصة وتدلعني، وأب أكون صديقة مقربة منه قبل أن أكون ابنته لكن للأسف هما لم يكونا هكذا.

صرت أحب فنانة لبنانية وأتخيل أنني ابنتها ولم يتوقف هذا الشيء على انني أتخيل أني ابنتها، بل زاد عن حده ووصل إلى مرحلة الهوس، وصرت أقرأ الكثير عن ابنة هذه المغنية اللبنانية المشهورة وأتمنى لو كنت أختا لها وأتخيل المواقف بالتفصيل الممل وليس هذا وحسب، بل صرت أرفع يدي إلى ربي وأقول له: "يا رب اجعلني بقدرتك ابنة الفنانة، وأختا لابنتها الوحيدة، واجعلني جميلة مثل ابنتها".

عندما علمت أمي بكل هذا أصبحت تهينني وتستحقرني، وأختي الكبرى أيضا وأبي كان يضربني في الوقت الذي كنت أحتاج فيه للحنان ولا أحد يقول لي: "أنا معك ولن أتركك، لكن للأسف لن أسمع هذه العبارة في حياتي من أهلي كرهتهم كثيرا تمنيت الموت وحاولت الانتحار ومع ذلك لم يهتموا.

ما اتمناه أشياء حقا بسيطة لكنها صعبة عليهم وليست من وقع حياتهم كنت اتمنى فقط أن أعيش في بيت جميل ونظيف وأن تكون حياتي طبيعية مثل كل الناس الذين يضحكون ويبتسمون فجأة وليس لهم عقد في حياتهم.

تعبت كرهت حياتي مقدرتش نصبر ونحمل أكثر من هك ماما وبابا دمرولنا حياتنا وحطمونا نحكي معاهم نتضرب نسكت قلبي يتفلق" لم يكن أمامي إلا الخروج من المنزل، وقضاء وقت كبير مع أناس آخرين أنسى بهم هم عائلتي حتى أصبحت أخالط وأعرف كل الاصناف وأقلدهم في تصرفاتهم ولبسهم حتى أنني أصبحت أدخن ومرة على مرة نوكل الدواء "هذا الكل منهم هوما كرهتهم كرهت حتى نسميهم بابا وماما والله لا نسامحهم".

توصلنا من خلال مقابلاتنا مع بعض المراهقات التبسيات أن البعض منهم يعاني من كبت ناتج عن الصراعات الطفولية وهذا راجع إلى سوء التنشئة الاجتماعية في بعض الأسر التبسية وإفراط الوالدين في بناتهم وتجاهلهم وإهانتهم واستحقارهم وضربهم وتوبيخهم منذ صغرهم، كل هذه المعاملات والأساليب تولد عقد وتأثر في شخصية المرأة التبسية وتؤدي إلى الانحراف وصولا إلى الجريمة وما لاحظناه أن مثل هذه الأسر المتزمتة ما زالت متواجدة بقلة وفي القرى والبلديات التابعة لولاية تبسة ويرجع هذا إلى مستواهم الثقافي وبيئتهم المعيشية.

- **الإحساس بالظلم:** قد تشعر بأن حقوقها مهضومة و بأنه لابد من أن تحصل على حقوقها تامة مقابل ما تقوم به من اعمال.

- **الشعور بالذنب:** يرى "فرويد" أن القرد الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام وهذا ما يسمى بالعقاب الذاتي.

- **الحرمان:** يعتبر من أهم الدوافع النفسية المؤدية بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة، فالشعور بالإهمال والحرمان يؤدي بالمرأة إلى البحث عن التعويض مما يؤدي إلى ارتكابها أفظع الجرائم.

- **كثرة الضغوط النفسية:** قد تكون هذه الضغوط ناتجة لأزمات نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تكون مجتمعة، مما يجعل المرأة تبحث عن مخرج من هذه الضغوط، ما قد يؤدي إلى إتيانها لسلوكات إجرامية أو انحرافية أخطرها جرائم القتل التي عادة ما تكون مرتكبة ضد الزوج.

في الأخير مهما تعددت الأسباب وتنوعت في محتواها إلا أنه يمكن أن نخلص أن كل دافع من الدوافع السالفة الذكر يساهم في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة سواء كان هذا السبب نوعيا أو اجتماعيا أو نفسيا وحتى اقتصاديا، و يضاف للسبب أو جملة هذه الأسباب استعداد المرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي هذا الاستعداد الذي ما إن يجد التربة التي تغذي حتر يخرج إلر الساحة جريمة خاصة يكون مقترفها امرأة .

1-4-دافع السن:

ونقصد به المراحل العمرية التي تمر بها المرأة، وتختلف خصائص المرأة من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه المراحل العمرية، كما أن للبيئة المحيطة بها دورا هاما في تحديد اتجاهات سلوكها في كل مرحلة عمرية.[1]

فالسن عامل من العوامل المساعدة على دفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة، فهو يؤثر على حجم ونوع الجرائم التي ترتكبها، فقد توصلت بعض الدراسات و الأبحاث إلى أن أغلب الجرائم المرتكبة من طرف المرأة خاصة الأخلاقية وجرائم السرقة ترتكب في مرحلة المراهقة وسن الشباب أي ما بين 15سنة و 25سنة، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المراة في هذه

[1]- بشير سعد زغلول، المرجع السابق، ص 24.

المرحلة العمرية وذلك من خلال ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها وزيادة الغريزة الجنسية عندها ما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا والبغاء والدعارة، فهي تتميز في هذه المرحلة العمرية بعدم نضوجها العقلي والنفسي وتهورها و لامبالاتها وحب المغامرة لديها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها في الحياة، إضافة إلى ذلك تعيش ظروف قاسية تدفعها في حالات عديدة إلى جرائم السرقة والإيذاء الجسماني.

تقول (ر. 16 سنة): "حين أحببت ابن خالتي كنت في سن 14 سنة كنت مقبلة على سن المراهقة... وكنت حينها مازلت ألهو في ألعابي... وكان هو يراقبني بنظراته الخفية ومازلت حينها أفهم معناها أحسست بنخزات قوية بقلبي أحببته وكنت دائمة التواجد في بيتهم وكانت أخته التي تكبرني بسنة صديقتي بل أختي الكبيرة ونحن أكثر من أخوات في بطن أم واحدة، وفي ليلة من ليالي الصيف كنت جالسة معها واخبرتني بأن أخوها يحبني ويود التحدث إلي... ويا ليته لم يحصل هذا... وأخبرتني أنه يحبني من مدة طويلة ولكن لم يجرأ على التحدث معي، كنت في بداية مراهقتي طفلة لا أعلم معنى الحب الحقيقي وكنت حينها أبادله الشعور كان يتردد كثيرا على بيتنا وأنا أيضا وكنا معا سنة كاملة بالتحديد ولم يكن لدي هاتف لكي أتصل به من هاتف منزلنا وبعد ذلك جاء موسم الحج فقررت أمي الذهاب إلى الحج وذهبت وأنا إلى بيت خالتي، وفي يوم من الأيام وبعد الغداء ذهب الجميع إلى النوم فتفاجأت به وهو يوقضني ويطلب مني السكوت واللحاق به خرجنا إلى الحوش، فقال لي: "نطلعو لفوق السطح خير"، طلعت نجري ونضحك كي البهلولة ونقولو تو نهبط نوض أختك تجي معانا وندیرو جو مع بعضانا" كنت نيته خبيثة ينظر إلي بنظرات عيونه الحقيرة المتوحشة... اعتدى عليا وضربني لأنني كنت أريد التخلص والهروب منه، وبعد كل هذا قال لي تصرفي على عادتك وانسي ما حصل ولا تخبري احد بشيء، وما تزيديش تحكي معايا ودوري بيا"، كنت في قمة قهري أبكي وأقول له ماذا فعلت بي وكيلك ربي الله لا

تربحك مكش راجل علاه درتلي كيما هك، ضربني وقالي ما درتلك والو افهمي مازالك عذراء ما عندك مناش تخافي روحي ضرك أخطيني...".

من هذا المنطلق فإن معظم بنات المجتمع التبسي المراهقات منهم يعتبرون ضحايا لأنه وللأسف تكاد تنعدم مسؤولية الوالدين واهتمامهم ببناتهم ونصحهم وإرشادهم إلى التربية الدينية، فالمجتمع التبسي كم هو معروف مجتمع محافظ متمسك بعاداته وتقاليده، لكن تقصير الوالدين راجع إلى انشغالاتهم وأعمالهم طوال النهار وهذا ما يمكن الكلاب البشرية من اللعب بعقول بناتهم والوقوع بهم في الجريمة.

ويلاحظ أن جرائم القتل عند المرأة تزداد خلال مرحلة النضوج لديها خاصة في من السادسة و الثلاثين سنة فاكثر وهذا ناتج عن المشاكل الأسرية التي تعانيها المرأة و العنف المسلط عليها و استغلالها اقتصاديا، جسديا و جنسيا بالإضافة إلى الحرمان العاطفي خاصة المرأة التي تكون متزوجة مما يدفعها لارتكاب جريمة القتل لرفع الظلم عنها أو الانتقام لكرامتها زيادة على ذلك النزاع الواقع داخل الأسرة حول الميراث، مما يترتب عنه من ظلم يقع اتجاهها بحيث تلجأ المرأة وخاصة في الأرياف إلى السلاح ومن ثم ارتكابها جرائم القتل أو الشروع فيها.

وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية الرسمية انخفاض نسبة الجرائم خلال مرحلة الشيخوخة مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب خاصة في الدول العربية إذ في هذه المرحلة تكون المرحلة تكون المرحلة ترفل بالسعادة والعز والعيش في رعاية أبنائها أما عند اقترافها للجريمة في هذا السن فلأنها قد تكون تشعر بالحرمان أو الوحدة، إلا أنه نجد أن المرأة

تتوقف عادة عن الإجرام في سن الخامسة والخمسين من عمرها ففي هذه المرحلة تبدأ تتناقص عدد الجرائم لديها بصفة تدريجية.[1]

2-الدوافع الموضوعية:

والمقصود بالدوافع الموضوعية بالظروف هي الظروف والوقائع التي لا تتعلق بشخص المرأة أي بتكوينها العضوي أو النفسي وإنما ترجع إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بها والوسط الذي تعيش فيه والتي يكون من شأنها التأثير على سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة.[2]

والدوافع الخارجية أو الموضوعية هي العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية والتي تؤثر على سلوك المرأة مما يدفعها إلى ارتكاب الجريمة، وعليه فسوف نتعرض لهذه العوامل الخارجية المفسرة للسلوك الإجرامي عند النساء، والتي تتعلق بكل من:

* الدوافع الاجتماعية: وسوف نتناول الأسرة، المدرسة والصديقات.

* الدوافع الاقتصادية، الفقر والبطالة.

* الدوافع الثقافية: وسائل الإعلام، التعليم والوازع الديني.

2-1- الدوافع الاجتماعية:

ويقصد بالدوافع الخارجية التي تحيط بالمرأة وتؤثر على سلوكها و شخصيتها | مما يؤثر على دوافعها الداخلية فترتكب الجريمة. وبالأحرى هي مجموعة من العلاقات والروابط

[1]- اسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام و العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979، ص 50.

[2]- فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص 187.

والصلات التي تنشأ بين المرأة وبين غيرها من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها.[1]

وتتعلق الدوافع الاجتماعية بالبيئة التي يعيش فيها الفرد مثل الأسرة والظروف العائلية، جماعة الرفاق، وبصفة عامة كل الظروف الاجتماعية المؤثرة في حياة الفرد فتوجه سلوكه الاجتماعي في هذا الاتجاه أو ذاك.[2]

وكما يشير علماء الإجرام إلى السلوك الإجرامي وغير الإجرامي على حد سواء، يتعلمه الفرد من خلال اتصاله بجماعات أولية (الأسرة، الأصدقاء، ...) ومن بين المجتمعات البيئية المؤثرة على سلوك المرأة بالسلب ما يدفعها لارتكاب الجريمة الأسرة، المدرسة، الصديقات، وسأتطرق إلى هذه البيئات كالاتي:

1- الأسرة:

تعد الأسرة هي المصدر الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية لما لها من دور كبير في رعاية الفرد وإشباع حاجاته الأساسية كما أنها المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الفرد أولى علاقاته الإنسانية، وهي المسؤولة عن اكتسابه لأنماط يتكون منها | المجتمع، فإذا صلحت صلح المجتمع كله و إذا فسدت فسد المجتمع كله وبعبارة أخرى الأسرة هي النواة الأساسية لتكوين شخصية الفرد في كل مرحلة من مراحل حياته، فهي التي يستمد منها أخلاقه ومبادئه وقيمه وكيفية التعامل مع الأخرين، ومدى مساهمته في خدمة المجتمع و صلاحه.

وبالتالي فإن صلاح الأسرة وتماسكها وأخلاقياتها وقيمها الدينية والاجتماعية ومدى احترامها والتزامها للأنظمة والقوانين السائدة فيها صلاح للمرأة وتأثير إيجابي على سلوكها

[1]- وادي عماد الدين، السلوك الإجرامي عند المرأة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 34

[2]- جعفر العلوي، علم الإجرام، مكتبة المعارف الجامعية، فاس، المغرب، 2005، ص 37.

مستقبلا إذ يجعلها بعيدة عن الوقوع في مستنقع الجريمة والعكس صحيح، أي إذا كانت الأسرة مفككة وغير مستقرة أو فاسدة فإنها تمثل وسطا سيئا قد يؤدي إلى انحراف الأبناء وذلك نتيجة معاناتهم من إهمال وعدم رعايتهم في سن مبكرة، وبالقدر الذي تتخلى فيه الأسرة عن دورها ووظيفتها في بناء الفرد، يبرز على السطح الجانب السلبي للفرد، و ربما كانت الأسرة أكثر تأثيرا بأسرتها نظرا لموقعها في الأسرة | وارتباطها بها، وعليه فهذا بالإضافة إلى شيوع التوتر والصراع والتفكك بين أفراد الأسرة تكون المرأة مهمشة مما سيئ من طرف شخص أو عدة أشخاص في العائلة فقد يكون الزوج أو الأب أو أهل الزوج وغيرهم من الذين يسرفون في الطغيان والقسوة والعدوانية وتعنيف المرأة.

تلك هي حالة "أميرة 35 سنة" كانت تعاني وتعيش المر حيث أنها لم تنقطع عن البكاء بحرقة وهي تقول: "انفصلت أمي عن أبي ونحن صغار، وكنت أنا الكبرى وكان عمري إثني عشرة سنة، تزوج أبي بامرأة أخرى كان يأتي احيانا لزيارتنا، وذات يوم تقدم أحد الجيران وطلب أمي للزواج، أخبرتنا أمي بانها ستتزوج منه، وأقنعتنا ان ذلك في مصلحتنا لأنه إنسان ميسور الحال وقد قبل أن نعيش معها، وقالت لنا بأنه: "راح يطهلا فيكم ويديركم في عينيه".

- هل قبلتم الوضع؟.

لم تتكلم حتى كلمة... ماذا بوسعنا أن نقول؟، كنا أربعة أطفال يتامى، بل اليتامى أرحم منا...، انتقلنا إلى بيت الرجل ولم يكن ميسور بل مجرد خضار بسيط، بدأ يحاسب أمي على كل شيء ويتهمها دائما بالتبذير وبأن أولادها يستهلكون كل شيء مثل الأبقار.

كانت أمي تتعصب ولكني كلما تحدثت معها تقذف في وجهي بكلمات لن أنساها طول حياتي..."كان ما عجبكش الحال قودي لبرا روحي لباباك يلمك، أخرجي عليا وهنيني"... ذات يوم وبعقليتي الصغيرة، ذهبت إلى بيت أبي طرقت الباب ففتحت لي زوجته وأخبرتني أنه غير موجود، وإن أردت رؤيته أنتظره في الخارج، وغلقت الباب في وجهي، ظللت واقفة

أنتظره وما إن رآني حتى صاح بي: "أنتي راش ديري هنا؟، لم يكلف نفسه مشقة السلام عليا وحين إرتميت على يده لأقبلها انتزعها بعنف طالبا أن أجيبه أولا، بكيت وحكيت له عن المعاملة التي نلقاها أنا وإخوتي من زوج أمي وطلبت منه أن أعيش معه لأني لا أريد الرجوع لزوجي أمي...، أتدري ماذا فعل؟ دفعني حتى كدت أسقط وصرخ بي أن أعود إلى أمي والعذاب ...خرجت من البيت في سن التاسع عشر بعد أن تخاصمت مع زوج أمي وكدنا نتشاجر بالأيدي، لعنته ولعنت أجداده، وأفرغت كل ما في قلبي وخرجت بدون رجعة وها انا أعمل في بيت دعارة خير من نرجع لبيت الهم والغم".

وهذا ما ينطبق على ما توصلنا إليه من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين، فإن الأسرة هي المصدر الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية، فبصلاحها يصلح المجتمع كله وبفسادها يفسد المجتمع كله، فالأسرة التبسية مثلها مثل أي أسرة لا تخلو من المشاكل واضطرابات العلاقات داخلها، وهذا كله لديه دور كبير في انحراف المرأة ووقوعها في الجرائم ويرجع هذا إلى غياب الوازع الديني لمعظم أفراد المجتمع التبسي وعدم مشورة الكبير والرجوع إليه في حل مشاكلنا تفاديا للطلاق والضرب والتشرد...الخ.

وأوضحت بعض الدراسات بأن اضطراب العلاقات داخل الأسرة دور كبير في انحراف المرأة، والتي قد تسبب الوقوع في الجرائم لأن حياة الفرد كشخص يعتمد على | علاقاته بالأخرين وعندما يشعر بالإهمال والإهانة والإذلال ينتابه خوف كبير من أن يصبح غير منتمي للمجتمع وقد أصبح منعزلا تماما عن العالم، لذلك يحاول الإنسان بكل الطرق أن يكون بؤرة الاهتمام، و إذا فشل في ذلك يتعرض للإهانة مجددا ثم يتحول هذا الشعور القوي

بالعجز إلى الجرائم.[1] إذا الأسرة تلعب دورا كبيرا في حياة المرأة إذ توجد كثير من الأمور التي تترك أثرا سيئا في حياتها على نحو يدفعها لارتكاب الجريمة.[2]

2- المدرسة:

تعتبر المدرسة أحد جوانب الوسط الاجتماعي الخاص الذي يؤثر في سلوك الفرد، وتلعب المدرسة دورا مهما في تهذيب وتربية الأبناء والبنات، حيث أن دورها لا يقتصر على الجانب التعليمي فقط بل يجب أن يشمل كذلك الجانب التربوي و ما يتعلق بذلك من تلقين للقيم و المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تسود في المجتمع.[3]

وتعتبر المدرسة أول مجتمع أجنبي يتصل به الطفل بعد مجتمع الأسرة، و في مجتمع المدرسة يلتقي الطفل بغيره من ممن هم في سنة أو سن قريبة من سنه و يلتقي كذلك بأساتذته و مدرسيه، و بقدر ما تنجح المدرسة في أداء دورها التعليمي و التربوي بقدر ما تقدم للمجتمع فردا قادرا على التكيف مع المجتمع وما يسوده من قيم ومبادى | أخلاقية، وعلى العكس، فإن فشلت المدرسة في القيام بهذا الدور يشكل أحد العوامل الدافعة إلى الجريمة.

ويمكن توضيح العلاقة بين المدرسة وبين احتمال إقدام الفرد على ارتكاب الجريمة بان فشل المدرسة في القيام بدورها وفشل الطفل في دراسته بمثل قرينة على شخصية الفرد القابلة

---

[1]-الإهانة الشديدة قد تدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم عشوائية على الموقع http//www.up.2sw2r.com

[2]- نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي دراسة قانونية، اجتماعية، ميدانية منشورة على الموقع

http//www.wirt.net/publication/women%20and%20craims/wcb%201.htm.01-06-2005.

[3]- محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 194.

للانحراف، وحقيقة الأمر فإن ذلك يكون راجعا إلى عوامل داخلية لدى الطفل نفسه مما تجعله غير قادر على التكيف مع مجتمع المدرسة و بالتالي المجتمع الكبير فيما بعد، وقد يكون الأمر راجعا في جانب كبير منه إلى أسباب تتعلق بالمناهج الدراسية ذاتها و بأسلوب المعاملة داخل المدرسة و بعدم كفاءة أو بعدم تأهيل المعلم بدرجة كافية للتعامل مع الأطفال في سن مبكرة. و كل ذلك قد يدفع الطفل إلى التغيب عن المدرسة أو الهروب منها وقضاء وقت الدراسة في الشارع أو الأماكن العامة مما يعرضه ذلك للإحراف و ارتكاب الجريمة[1]، ويلاحظ أن البنت أكثر تخليا عن الدراسة | إما لرسوبها المتكرر أو باختيارها لمقاطعة الدراسة نظرا للضغوط المباشرة أو غير المباشرة من الأسرة أو المجتمع، وعلى الرغم من أهمية الجهود التي بذلت من أجل تحقيق ثورة تعليمية و ثقافية فإن مكانة البنت في العمل التربوي ما زالت في حاجة إلى بذل جهود أكبر واهتمام من طرف الآباء من جهة و المخططين البيداغوجيين من جهة أخرى، وفي هذا الصدد بينت بعض الإحصائيات عن السلوك الإجرامي عند المرأة المتمدرسة يشكل نسبة أقل من إجرام المرأة غير المتمدرسة، وأن الشهادات التعليمية المحصل عليها من طرف هذا الصنف الأخير تتراوح ما بين الشهادة الابتدائية و شهادة البكالوريا.

3- الصديقات :

يحتاج الفرد في كل من زمان ومكان إلى من يوافقه في السن، والرأي، و القيم، والاتجاهات، والمعارف، والرغبات، والحاجات، والخبرات، فكل فرد يرتاح القرينه، ويشعر بالألفة لعشرته، وبالتوافق والانسجام عند التعامل معه ، والصداقة لا تقل أثرا عن الأسرة سواء في السلوك السوي أو المنحرف، فالإنسان مهما بلغت خبراته و تجاربه فإنه يتاثر بمن حوله و بمن يعاشره و يجالسه[2] بمعنى أن هناك تأثير متبادل بين الأصدقاء ينشأ عنه اتجاه

[1]- فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص 141.

[2]- د. فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص179.

عام جماعي فيما بينهم، هذا الاتجاه قد يكون من ناحية احترام القوانين و المبادئ و القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، و هنا يمكن القول أن جماعة الأصدقاء هذه تشكل أحد العوامل المانعة من الإجرام، وقد يكون هذا الاتجاه العام فيما بينهم نحو مخالفة القوانين و الخروج على المبادئ و القيم السائدة داخل المجتمع، و لذلك ياتي سلوكهم منحرفا و متجها إلى ارتكاب الجرائم و في هذه الحالة يمكن القول بان جماعة الأصدقاء تشكل أحد العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة .[1]

إذا فمحاكاة المرأة لصديقات منحرفات يهيئ لها القوة المحركة لارتكاب سلوك الجريمة، لأن المرأة إذا كان لديها استعداد نفسي للجريمة و ارتبطت بصديقة منحرفة تزيد رغبتها في الجريمة والانحراف، فقد أكدت بحوث العلماء مثل Cluck.cho.healy على أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية و ليست فردية فلا تقتصر على فرد واحد. بل تهم جميع الأفراد المنظمين لجماعة واحدة.

كما أكدت بعض الدراسات أن جماعة الرفاق كان لها الأثر الأقوى في دفع المرأة إلى ارتكاب أنماط مختلفة من الجرائم كالسرقة، و خاصة الجرائم الأخلاقية.

وتعترف "صفاء 22 سنة": "كنت أصادق أحد شبان حارتنا حيث علمني النصب والاحتيال على الناس وسرقة اموالهم، وكنا قد اتفقنا على إبتزاز أموال ابن جارنا البالغ من العمر 17 سنة والذي كان يحلم بالسفر خارج الوطن حتى يبني مستقبله، فزعمنا له أننا نستطيع ان نلبي طلبه ونحضرا له جواز السفر والفيزا في أقل من شهر، وأقنعناه بأن الحالة تشتغل في القنصلية الفرنسية التي بإمكانها أن تسهل مرور أوراقه، بشرط أن يحضر لنا مبلغا قيمته 20 مليون سنتيم، وأخبرناه أن والدته لديها مجوهرات وهي كبيرة في السن وليست بحاجة إليها مثله وأنه أحق بها "ماماك عاشت وقتها ما عندها ما راح دير بالذهب انت لقادر

[1]– محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 196.

ادير بيه كلش وتأمن بيه مستقبلك...". فما كان هذا الأخير سوى الانصياع وراء طلبنا وقام بسرقة مجوهرات أمه وبيعها وإعطائنا المبلغ.

انتظر ابن جارنا قرابة 03 اشهر جواز السفر وتأشيرة الذهاب إلى فرنسا، ولكن بدون فائدة، حيث كنا نتهرب منه بحجة صعوبة الإجراءات، فلما أدرك بأننا خدعناه طلب منا أن نردا إليه المبلغ وألا يفضح أمرنا ويخبر أبيه، فخفنا كثيرا من إفشاء السر، فهربنا إلى ولاية عنابة بالمبلغ المسروق، وبدأنا في التفكير بمشروع نسترزق منه فأول ما فكرنا فيه هو فتح مطعم حيث نتقاسم عمله أنا للطبخ وغسل الأواني وهو لتوزيع الأطعمة وفعلا فتحنا المطعم وبدأنا في العمل ولكن والد ابن جارنا رفع دعوى قضائية ضدنا وباشرت العدالة في فتح تحقيق ضدنا، وكان من السهل جدا الوصول إلينا، حيث تم القبض علينا ونحن نباشر عملنا صباح يوم من أيام أوت 2006 واتهمنا بجريمة النصب والاحتيال وتكوين جمعية أشرار وحكم علينا بالسجن بخمس سنوات لي أنا وثماني سنوات لصديقي "مازالني نتفكرها كي اليوم ساعة بساعة".

وهذا يؤكد أن أفراد المجتمع التبسي تسودهم روابط وعلاقات اجتماعية تمكنهم من التواصل فيما بينهم، وبما أن المجتمع التبسي مجتمع متفتح يسمح لبناته ونساءه بالدراسة والعمل والتسوق...الخ كل هذا يساهم في معرفة صديقات أكثر ودخول عالمهم والاختلاط بهم ويدد هذا خطرا خاصة مع غياب الرقابة الأسرية والسماح بالحرية التامة كما هو الحال في المجتمع التبسي، لأن الأصدقاء الحقيقيين وفي مجتمعنا ووقتنا هذا أصبحوا نادرين ومن الصعب إيجادهم، وكل هذا راجع إلى التقليد الأعمى لأفراد المجتمع التبسي للغرب وغياب السلطة الأبوية وعدم حزم الأمور والتحكم في المرأة.

وقد بين ديننا الحنيف مدى تأثير الصديق يقول عز و جل: "ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا (27) و يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا (28) لقد

أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني و كان الشيطان للإنسان خذولا (29)"،[1] وقال الرسول – صلى الله عليه وسلم : "المرء على دين خليله فلينظر أحدكم لمن يخالل " و الخليل هو الصديق، فإذا كان أثر الصديق يمتد إلى الدين فلا شك أن الأثر في السلوك والاتجاهات سيكون أقوى وبهذا يبين الدين الإسلامي خطورة صديق السوء و ما يجره من ندامة على صاحبه لتأثره بانحرافه. و كما قيل: " قل لي من صديقك أقول لك من أنت".

ويلاحظ أن المرأة المرتكبة للجريمة تتأثر أكثر بتلك الصديقات السيئات و اللواتي تصاحبن و تختلط معهن في أوقات كثيرة في البيئة السكنية التي تعيش فيها،[2] و خاصة في المنازل ما يؤدي إلى تعلمها السلوكات الإجرامية ومن ثم القيام بارتكاب الجرائم، لا سيما إذا كانت سريعة التأثر لأسباب راجعة إلى تكوينها النفسي أو العقلي أو لأسباب بيئة اجتماعية تؤثر في شخصيتها، خاصة أن هناك دراسة ميدانية تشير إلى أن المبحوثات من السجينات من غير عاملات و أميات.[3]

2-2-الدوافع الاقتصادية:

تلعب الدوافع الاقتصادية دورا كبيرا في الدفع نحو الجريمة وباي شكل من الأشكال، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع المرأة نحو السلوك الاجرامي هي عامل الفقر، عامل البطالة والفراغ .

دافع الفقر :

ونقصد به عجز المرأة عن اشباع حاجاتها الشخصية الرئيسية بالشكل المطلوب، نظرا للدخل المادي المنخفض لأسرتها، و الذي لا يمكنها من توفير حاجاتها الضرورية، فالفقر قد

[1]- سورة الفرقان: الأية 27-28-29

[2]- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائرية ذات المجرم وو اقعه الاجتماعي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 62.

[3]- نجيب علي سيف الجميل، المرجع السابق، ص 196.

يحول بين الفتاة و بين متابعة دراستها، وذلك لعدم امتلاك المال لدفع الرسوم الجامعية وشراء الأدوات والكتب والمستلزمات الدراسية، مما يقف مانعا في حصولها على تعليم جامعي أو تخصصي، بالتالي عدم امكانية الحصول على عمل يمكن أن تكتسب منه، مما يجعلها تقع في حالة بطالة، وخاصة في المدن وفي هذه الحالة وفي ظل عدم وجود عائل يعولها قد تلجأ إلى ارتكاب الجريمة للحصول على المال غير المشروع.[1]

والفقر يخلق عند المرأة شعورا بانعدام العدالة الاجتماعية، فعجز المرأة عن إشباع حاجاتها الشخصية الرئيسية بالشكل المطلوب، لا سيما إذا كان الدخل المادي لأسرتها منخفض والذي لا يمكن من خلاله توفير حاجاتها الضرورية ما يجعلها تندفع نحو السلوك الإجرامي غير آبهة بالقيم الأخلاقية، حيث تلجأ المرأة للحصول على ضرورياتها إذا كانت لا تملك وسيلة أخرى للعيش، إذ أن الدعارة طريق للكسب لا يحتاج إلى رأس مال أو تعليم أو تدريب، ويعتبر في نظر المرأة من أسهل المهن وأكثرها ربحا، إذ ما تحققه منها يزيد بكثير بالمقارنة مع أي عمل آخر.[2]

تقول "سعاد 42 سنة": عندما كنت في سن العشرين تقدم أحد الرجال لخطبتي فوافق أبي على الفور وطلب من العريس أن يعجل في أخذي وإعطائه المهر، ففعل العريس ولم أمسك أي مبلغ من مهري، ولم يسمح لي ان أقوم بتجهيز نفسي كباقي بنات جيلي "حرمني من فرحة عمري"، تزوجت "وكمل همي" راجلي مشو فرحة ظهر بخيل ومشحاح وكان يضربني لأتفه حاجة ويتهمني بالتبذير ومحاولة سرقة ماله وكان يهينني أنني لم أحضر معي أي شيء وامتدت معاملته إلى درجة أنه يمنع علي حتى لقمة العيش التي كانت تسد رمقي.

[1]– نسيمة أحمد الصيد، إجرام المرأة والدلالات والأبعاد، دراسة أجريت في جامعة سكيكدة، الجزائر، ماي 2010، ص 9.

[2]– نجية اسحاق عبد الله، سيكولوجية البغاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984، ص51.

تقول سعاد: "كنت نحلم نهرب من الهم طحت فالميزيرية، راني مدعية شر، عمري ما شبعت كيما الناس، عمري ما عشت متهنية كيما الناس، والله لا فهمت واش درت في حياتي حتى يصرالي هذا كامل"، استمر زواجي وأنجبت مولود، كنت أعتقد أن أباه سيغير معاملته ويشفق عليا بعدما أصبحت أما، لكنه على العكس أصبح يحملني مسؤولية طفلي ويطالبني بتدبير حاجياتنا، كان أنانيا لا يحس إلا بنفسه ولا يشعر إلا بجوعه هو أما نحن فنصيبنا فقط ما بقي من طعامه ومع بكاء الطفل وشدة معاناتي واليأس الذي يملك كل حياتي لم أشعر بنفسي إلا وأنا أهرب من بيته عائدة إلى بيت أبي طالبة منه الطلاق والغريب في الأمر طلقني دون أي محاولة منه لردي إلى بيت الزوجية التعيس ما صدق هم وتنحى على قلبو، رجعت للدار وثارت ثائرة أبي إخوتي ثمانية وأنا ورضيعي نحتاج إلى الأكل، لم يكن أمامي سوى النزول إلى الشارع بحثا عن لقمة العيش أرتزق منها وأساهم في مصروف البيت لم يشأ أحد أن يفتح لي باب الرزق الحلال خاصة بعدما أصبحت مطلقة، وفي المقابل أبواب الحرام تفتح لي أبوابها، دخلت عالم الانهيار بإيعاز من إحدى صديقاتي التي أخبرتني أنني سأتقاضى مبلغا من المال ولن أخسر شيئا ما دمت مطلقة، ولا أحد سيشعر بما نقوم به خاصة أنه سيتم نهارا" ارتميت في أحضان الرذيلة دون تفكير لم يكن بوسعي أن أمانع في أن يفعل في أي شيء او أن أصبر حتى يأتي الفرج ويفتح لي الله أبواب الخير فقد نفذ صبري وأصبحت قدرتي على التحمل معطلة وسلكت الطريق السهل تعبت من التفكير "ما لقيت منين نجيب، تميزرت ياسر في حياتي منحبش ولدي يجوع ويمرض وما نلقاش منين نوكلو ولا نداويه ربي يغفرلي ويسامحني....".

فقد أثبتنا من خلال ما لخصناه أن المجتمع التبسي لا يوجد نوع من المساعدات الاجتماعية، وإن كانت فهي قلة ولا تدوم فحين تعجز الأسرة على مساعدة المرأة وحين تحدث المشاكل والقطيعة في الأسرة لا يبقى هناك سواء ذراعها تعتمد عليه وخاصة المرأة المطلقة هي وأبنائها فتعتبر عالة على الجميع لذلك فالفقر والاحتياج دافع للكثير من نساء

وبنات المجتمع التبسي سواء مراهقة أو مطلقة أو أرملة إلى ارتكابهم للجرائم تمكنا من العيش وعدم الاحتياج.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الفقر قد يكون عاملا غير مباشر لدفع الفرد لارتكاب الجريمة، وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة قد تدفع الأب إلى السفر أو الخروج للعمل وتغيب فترات طويلة عن البيت، وقد يؤدي أيضا إلى خروج الأم للعمل، ولا شك أن ذلك يؤثر تأثيرا سلبا على تربية الأبناء وممارسة واجب الإشراف والرقابة عليهم، الأمر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعات السوء، ويندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم السرقة و التسول، ولكن لا يعني كل هذا إرجاع الجريمة لعامل الفقر فقط إذ أن هناك عوامل أخرى لا تقل عنه أهمية، و عندما يذكر الفقر تذكر البطالة.

دافع البطالة و الفراغ:

للمرأة تأثير كبير على المجتمع من خلال نزولها إلى سوق العمل، فبالعمل تشعر المرأة أن باستطاعتها تأكيد ذاتها وشخصتتها، وبإمكانها نيل حقوقها بالكامل ككائن بشري و في نفس الوقت تحقيق رضاها عاطفيا، وإبراز لمواهبها خارج البيت ولذلك في الآونة الأخيرة كان غزوا كاسح من قبل المرأة لجل المهن والوظائف المختلفة، وكان اثارها الايجابية والسلبية ففي المقام الأول اكتسبت بنفسها و استطاعت أن تعبر عن نفسها بصوت مرتفع بكل قوة وجرأة، أما من الناحية السلبية فاشتغال المرأة جلب لها الكثير من المشاكل منها المنافسة مع الرجل وفقد الكثير من العطف الذي كانت تحظى به من قبل، إلا أنه بالنظر إلى هذه السلبيات فليست أكثر واقعا وتأثيرا من سلبيات البطالة وآثارها على الفرد بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة.

فالبطالة ظاهرة تحول كما و مضمونا مع تحولات المجتمعات بحيث يعكس مضمونها في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي بمختلف جوانب هذا التطور الذي يحدد جلح التوزيع الديمغرافي للسكان إلى فئات نشيطة، و فئات عاطلة، وفئات احتياطية.

كما أن البطالة مرض من الأمراض الخطيرة التي تصيب حياة الفرد والمجتمع في نفس الوقت فإذا تفاقمت نسبتها بمجتمع ما تكون لها انعكاسات و مضاعفات وخيمة، ليس فقط على التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية، بل على حياة المجتمع ككل.[1]

فالبطالة في الدول المتخلفة لا يتحملها العطل وحده ، بل يتقاسمها أفراد العائلة الأشد قرابة إلى العاطل، و خصوصا أولئك الذين يتوفرون على مداخيل داخل العائلات التي تعطل بعض أفرادها. وكلما انخفضت نسبة البطالة ارتفعت مداخيل العائلات لأن تموج نسبة البطالة يولد حركة نقل المداخيل بين الأفراد و العائلات.

فالإنسان كائن حي باشر خلال حياته من مراحل قد تبدأ بالضعف وتنتهي به مرورا بمراحل القوة والعطاء، فإذا تعطلت سواعد الشباب مدة طويلة تنقص قوتها مع ارتفاع السن ولذلك يتسبب انتشار البطالة في تقليص قدرة المجتمع على الإنتاج و في تفشي أمور اجتماعية وأخلاقية ترهن الحاضر و المستقبل و في ضعف القدرات الفيزيولوجية و الفكرية للأفراد نظرا لقلة المواد المغذية للجسم. فالمرأة العاملة بفقدانها لعملها لأي سبب كان أو عدم حصولها على عمل رغم قدرتها على العمل بما تملكه من معارف علمية أو خبرة عملية يترك أثر واضح على إجرامها، فتوقف المرأة عن العمل رغما عنها وحرمانها من مورد رزقها المعتاد أو عدم حصولها على العمل، خصوصا إذا كانت تعيل أسرة أو لا يوجد من يعيلها

[1]– بن شني أملة، الظاهرة الإجرامية عند الإناث، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجرام والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، مستغانم، 2012/2011، ص 28.

ويرعاها ما يدفعها إلى ارتكاب جرائم الأموال و خاصة جريمة السرقة للحصول على المال و إثبات حاجاتها و حاجات أسرتها الضرورية لا سيما ما إذا كانت من أسرة فقيرة.[1]

وقد تندفع المرأة إلى جرائم أخرى كايذاء الآخرين أو الجرائم الأخلاقية التي ليس الهدف من ورائها الدافع المادي، و إنما لما تفرزه هذه البطالة من حالة فراغ لدى المرأة مما يؤثر في حالتها النفسية كالتوتر والقلق، وذلك لأن الفراغ إن لم يستفد منه الفرد في الجانب الإيجابي، ضيعه في الجانب السلبي، وقد أوضح ذلك الإمام الشافعي حين قال: "من لم يشغل نفسه بالحق شغلها بالباطل.

وخلاصة القول أن البطالة و الفراغ يعتبران احدى العوامل الدافعة بالمرأة الارتكاب الجريمة، ومع ذلك لا يمكن الجزم بأنهما سيب الجريمة.

2-3-الدوافع الثقافية:

نقصد بالدوافع الثقافية مجموعة القيم، المعايير، العقائد، العادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، والتي لها تأثير على سلوك المرأة فتدفعها لارتكاب الجريمة. وعندما نتحدث عن العوامل الثقافية فإننا نقصد الدين، التعليم، وسائل الإعلام شبكات الاتصال ... وغيرها من العوامل التي لها تأثير على سلوك المرأة سواء سلبا أو ايجاب.

و الثقافة السوية للإنسان هي التي تؤدي إلى الملائمة بينه و بين الطبيعة، وبينه و بين المجتمع، و بينه وبين القيم الروحية و الإنسانية، أما إذا حدث خلل في هذه العلاقات أو احداها فهذا يعني أن ثقافة الإنسان خرجت عن الإطار السوي، ربما تمثل في الجريمة

[1]- نسيمة أحمد الصيد، الملتقى الوطني حول المرأة والجريمة والدلالات والأبعاد، أيام 10 و11 نوفمبر 2009 عنوان المداخلة: إجرام المرأة الدلالات والأبعاد، قسم علم الاجتماع، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2009.

1- وسائل الإعلام:

كما سبق و أن أشرنا أنه في ظل البطالة و الفراغ ربما تلجا المرأة إلى ملء فراغها عن طريق مشاهدة التلفزيون باعتباره من أقوى وسائل الإعلام التي ظهرت في القرن العشرين، حيث يقدم للمشاهدين المعارف و الأفكار و الخبرات في مشاهد متكاملة تعتمد على الصورة الحية المقترنة بالصوت الدال على عمق المشاعر و مغزى الأحداث والوقائع. كما له تأثيرا متنوعا على المرأة ربما بالسلب لما تروجه بعض القنوات من مواقف تبرز السلوكات الإجرامية كالخيانة الزوجية، و زنا المحارم، و الكسب غير المشروع عن طريق السرقة، و الاختلاس و النصب و الاحتيال... و غير ذلك من البرامج الموجهة و التي تثير بعض الدوافع الكامنة في نفس المرأة كالدافع الجنسي، حيث أكدت دراسة عربية من خلال تحليل مضمون ما بثته قناة فضائية عربية واحدة خلال أسبوع فوجدت أنها بثت أكثر من 300 جريمة قتل أي بنسبة 27% و تتضمن كذلك 30% موضوعات جنسية 15% منها تدور حول الحب الشهواني، و96% من هذه الجرائم عنف جسدي، منها 58% عنف مدمر،[1] حيث أن هذا العنف ناتج عن تعود ذهن المشاهد على هذه السلوكات السلبية، و هذا ما أكده (George Gerbaner) في نظريته عن الغرس الثقافي حيث يرى أن العنف الذي يقدم في التلفزيون يؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة لما يعرف بتراكم الصورة الذهنية لدى المشاهدين،[2] بمعنى أن المشاهد يتعود على هذه الصور و تصبح أمر عادي بالنسبة له و لا يستهجنه، و كذلك يعمل التلفزيون من خلال برامجه على إثارة و تحريك الدافع المادي داخل المرأة، كما أوضحت (Cecilia Schubert) من أن البرامج التلفزيونية تروج بصورة غير واقعية و سلبية و غير قابلة للتحقيق من قبل النساء، إذ أن هذه

[1]- من دوافع الجريمة التسوية في الموقعhttp://www.alwatan.com.sa

[2]- د. مجدي عزيز ابراهيم، موسوعة المعارف التربوية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 1، 2007، ص 281.

البرامج تبث أن لهن الحق في النجاح و التحرر وتدعي النجاح لكل النساء، مما يؤدي غالبا بالنساء الفقيرات إلى ارتكاب الجريمة لتحقيق تلك النجاح، وقد تنحرف المرأة خاصة من كانت في سن المراهقة فتضطر لبيع عرضها مقابل الحصول على الجديد، حتى لا تتفوق عليها زميلاتها، أو تبدو أقل منهن شأنا في مظاهر الزينة و الثراء التي ترسمها لهن وسائل الإعلام.

تقول إلين (23 سنة):انا طالبة جامعية بدأت معاناتي منذ نجاحي في شهادة التعليم الثانوي و دخولي الجامعة، كنت لا أملك شيئا إلا هاتف بسيط أتحدث به مع أهلي لأطمئنهم عني ولكني لم أكتفي به فطلبت من أبي أن يشتري لي هاتف متطور، كتن غرضي منه هو فتح فايسبوك و إنستغرام مثل باقي البنات ، لكن حجتي لأبيهي مساعدته و تمكيني من الدراسة حتى أحقق النجاح ، وما ان إشترى لي أبي هاتف طلبت من أحدى الصديقات اللاتي تقمن معي في الإقامة الجامعية بفتح فايسبوك وإنستغرام وتعليمي كيف أستعملهم، لم ترفض لي طلبا وأخذت ترسل طلبات صداقة إلى بنات وأولاد كانت تعرفهم ولها علاقة بهم وأقنعتني بالتحدث معهم لأنهم سوف يساعدونني في دراستي وفي أي شيء أحتاجه، أعجبتني الفكرة وبدأت بالتحدث معهم، كنت فرحة جدا قضيت ليلة ممتعة معهم لم أنام ليلة كاملة وفي الصباح لم أستطع الذهاب إلى الجامعة وهكذا إستمر وضعي، تخليت عن دراستي ولم تكن هذه المشكلة فقط فقد أصبحت مهددة من قبل الأولاد الذين عرفتهم في الفايسبوك لأنني كنت ألبي لهم طلباتهم وأرسل لهم صوري في كل حالاتي، كان الأمر يعجبني عندما يعجبون بجمالي وشكلي ولكنهم لم يكتفوا بهذا فقط بل طلبوا مني الإنظمام ألى عالمهم و تعاطي وبيع المخدرات وإرتكاب ابفواحش وسرقة هواتف ونقود بنات الجامعة والإقامة وإن لم أفعل سيقومون بنشر صوري و فضحي، كانوا مجموعة كبيرة يعرفون بعضهم البعض وأدخلتني إيمان معهم الله لا تربحها كرهت حياتي كرهت نعيش تليفون وفايسبوك

دمرولي حياتي وحولوها لجحيم ياريتني بقيت بتليفوني السامبل ضيعت مستقبلي وخسرت شرفي وما ربحت والو من الدنيا.

وبالفعل من خلال ما توصلنا إليه أن المجتمع التبسي قائم على المظاهر، فمهما كان مستواهم المعيشي متدني وظروفهم المادية لا تسمح لهم إلا أنهم: يملكون جميع وسائل الإعلام فمن خلال مقابلتي معهم وملاحظتي لهم فإن معظم بنات ونساء المجتمع التبسي لهم هواتف نقالة متطورة وغالية الثمن وكذلك الحواسيب و...و...والإنترنت متوفرة دائما...إلخ فقد كانو متمكنين من إستعمالها كبيرا وصغيرا وبشكل مفرط دون رقابة وهذا ما أدى بهم إلى الإنجرار في طريق الجريمة وكل هذا راجع إلى ثقافة المجتمع التبسي .

و يمكن تلخيص الأثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، و الذي يتمثل في:

– عرض الأساليب المختلفة التي يستعملها الجناة في ارتكاب جرائمهم سواء فيما يتعلق بطرق تنفيذ هذه الجرائم هذا إذا أخذنا في اعتبار ميل الإنسان بطبيعته إلى التقليد.

– كثرة ترديد أخبار الجريمة وتصويرها على أنها من الأمور العادية والشائعة في المجتمع يخلق نوعا من اللامبالاة لدى الأفراد ويدفع إلى الاعتماد بان الجريمة أصبحت أمرا غير مستهجن من قبل المجتمع

– انتشار أفلام العنف و الجنس من خلال السينما و التلفزيون يثير الغرائز المكبوتة خاصة لدى المراهقين نظرا لضعف مقاومتهم النفسية لإغراء الجريمة و لميلهم الشديد نحو التقليد.

– المبالغة في تمجيد الجريمة و المجرم وجعل هذا الأخير بطلا يتعاطف معه الجمهور، وما يرتبط بذلك من تصوير للمزايا التي يحصل عليها المجرم من وراء جريمته، بدلا من تصويره وهو ينال عقابه عما اقترفه من جرائم. وهذه البالغة التي تقوم بها وسائل الإعلام تعطي

صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد مما يخلق لديه نوعا من انعدام التوازن النفسي وما قد يترتب على ذلك من نتائج خطيرة.

و منه فوسائل الإعلام أصبحت مدرسة يتعلم منها المجرمون أو من لديهم استعداد إجرامي أحدث الخطط الإجرامية من حيث الأساليب و الوسائل و طريقة التنفيذ، و إخفاء معالم الجريمة، و كيفية الإفلات من قبضة العدالة، و كل هذا لديه تأثير خطير من حيث إثارة خيال بعض المشاهدين الذين لديهم استعداد اجرامي إلى تقليد بعض المجرمين المعروفين أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية.[1]

و هكذا يتضح أن وسائل الإعلام بوضعها الحالي تلعب دورا كبيرا في انتشار الجريمة في المجتمع، من خلال إصرارها على بث ثقافة الشر و الهدم بدلا من نشر ثقافة الخير و البناء و عليه فالمرأة تقدم على الجريمة لما تتواصل مع الفضائيات المنحلة في ظل غياب الرادع الأسري و الوازع الديني

- **الوازع الديني:** إن الدين عبارة عن مجموعة من القيم و المبادئ السامية التي تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر و تستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله سبحانه و تعالى.[2]

والدين الإسلامي هو سياسة و منهج يمكن أن يكون له دور مباشر و إيجابي بالنسبة لظاهرة الانحراف عن القواعد القانونية، وذلك من خلال تثقيف الشريعة الإسلامية و جعلها المصدر الأول للتشريع و ذلك إيمانا بعدالة الإسلام، وإن كان الدين أحد الوسائل الهامة للضبط الاجتماعي تحقيقا لنظام اجتماعي داخل المجتمع.[3] فإنه من و المؤكد أن سيادة القيم الدينية كمنهج أو إطار فكري عام سوف يدرأ عن المجتمع في الكثير من الحالات الخطيرة

[1]- حسناوي حيزية، المرجع السابق، ص 170.

[2]- على عبد الله حمادة، إجرام النساء، دراسة قانونية واجتماعية، تفس الموقع الالكتروني السابق.

[3]- د. عاطف أحمد فزاد نور الدين: في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ص 160.

من حدوث عدد كبير من الانحرافات الخلقية كالسرقة أو الدعارة أو الاختلاس...، ولقد كشفت احدى الدراسات التي أجريت على الشباب الجائح آن 97% من عينة الدراسة كانوا من المسلمين و هي نتيجة خطيرة مقارنة بقم الاسلام س و مبادئه، كما تؤكد الأبحاث و الدراسات أنه هناك إيجابية بين اتجاهات السلوك المنحرف و الافتقار إلى القدرة الدينية التي توجه وترشد وتقود بحكمة واستشارة الشباب ليلتقوا حولها و يسترشدون بها وهذا ما جعل المجتمعات الإسلامية عاجزة عن تحقيق التوازن بين الأخذ بأسباب القيم الدينية و تحقيق ما يسمى بالإشباع الروحي او البدني، و هو الأمر الذي لا يمكن أن يتم في غيبة الصفوة المستنيرة من رجال الدين الذين يقع عليهم عباء التوجيه و الإرشاد.

أما بالنسبة للنساء المنحرفات فمن المؤكد أن حاجتهن إلى الإرشاد و التوجيه الديني أمر لا شك فيه و هو دور يمكن أن تؤديه مجموعة من النساء المتطوعات من الجمعيات الدينية النسائية شريطة أن يكون على المستوى العام من الكفاءة و القدرة على التعامل مع هذه النوعية من النساء غير السويات.

فضعف الوازع الديني عند المرأة يعني غياب أو ضعف قيمها الدينية و الأخلاقية و مبادئها السامية، فتمسك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعا حصينا يبعدها عن ارتكاب الجريمة، فالدين يمثل جزء من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها.[1]

- التعليم :

يقصد بالتعليم تلقين المعلومات عن طريق القراءة و الكتابة و تعلم مبادئ الحساب الأولية، و كذلك التربية و بث القيم الأخلاقية و الاجتماعية في نفوس الأطفال.[2] و التعليم

[1]– مد بن شلي آمنة، الظاهرة الإجرامية عند الإناث، المرجع السابق، ص 29

[2]– د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 107

بهذا المفهوم يساهم بدرجة كبيرة في التقليل من اقدام الفرد المتعلم على ارتكاب الجريمة، ومع ذلك فقد لا يكون للتعليم هذا الأثر لدى بعض الأفراد الذين يتوافر لديهم ميل اجرامي نحو ارتكاب نوعية خاصة من الجرائم.

لقد اختلف علماء الإجرام حول تحديد تأثير التعليم على المستوى العام للإجرام، فالبعض ينكر أثر التعليم في خفض نسبة الإجرام في المجتمع و يستدلون على ذلك بعدم انخفاض النسبة العامة للإجرام في بعض البلاد رغم الانخفاض الملحوظ في نسبة الأمية[1]و يرى أنصار هذا الرأي أن التعليم وارتفاع مستواه يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاجرامي للمجرمين المحترفين، أي مستوى الإتقان والاحتراف في الجريمة، استعانة بالمعارف و العلوم و التقنيات المعرفية العلمية، التي يمكن استخدامها إجراميساء ومن ثم يؤدي إلى ارتكاب أفعال اجرامية أكثر دقة في التخطيط، وأكثر براعة في التنفيذ، وهذا من شأنه أن يصعب إمكانية اكتشافها، لذلك طالب المبروزو " بعدم رفع المستوى التعليمي للمجرمين، ومعتادي الاجرام، لأنه ينمي فيهم الميل الإجرامي، هذا لأن العليم يصقل المواهب ويوسع نطاق الفهم الخبرة و البعض الأخر يرى أن التعليم يؤدي إلى خفض نسبة الجريمة، وذلك لأن التعليم يهذب من شخصية الفرد ويحد من جموحه وراء غرائزه و ينمي لديه القيم الأخلاقية و أحترام المبادئ الاجتماعية، الأمر الذي ينمي لديه القدرة على مقاومة الدوافع الاجرامية لديه.

وتشهد نرجس (35 سنة) على ذلك " أغلب البنات أميات لم يدخلن المدرسة قط مما يخلق لهن مشكلات دائما، أنا واحدة منهن ولدت في قرية بعيدة أخي دخل إلى المدرسة أما أنا فقد رفض أبي أن أدرس... إذا ما بحثت عن عمل أول ما يسئلونك عنه هو المستوى التعليمي وقد حدث لي ذلك مع بعض الذين صادفتهم ممن يملكون المحلات أو الشركات، لذلك فقد إتبعت طريق الحرام لأنه الأسهل و الأضمن والأسرع في كسب المال "، تلخص

[1]– أحمد عوض بلال، المرجع السابق، ص 393.

هذه الشهادة أن إنتشار التعليم في المجتمع التبسي يقابله انخفاض في نسبة الإجرام . وقد دفع ذلك الأديب العالمي فيكتور هيجو في التعبير عن ذلك بقوله " إنشاء مدرسة يعني إغلاق سجن . فكلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة كلما إرتفع معدل الجريمة .

والحقيقة أن الخلاف بين الاتجاهين السابقين هو في حقيقته خلاف حول مفهوم التعليم فيما يتعلق بعلم الإجرام، فلو وقفنا عند مفهوم التعليم بمعناه الحرفي و هو مجرد محو أمية الفرد و تلقينه قواعد الحساب ومجموعة من المعلومات الأولية، فلا شك أن التعليم سوف يكون عديم الأثر فيما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة، و لكن إذا أخذنا بمفهوم التعليم سيكون له أثر هام في خفض نسبة الجريمة في المجتمع.[1]

وبالإضافة إلى الإحصاءات التي اعتمد عليها البعض للقول بانعدام الأثر المانع للتعليم فيما يتعلق بالإجرام يجب التعامل معها بحرص شديد، من ناحية لأن عدم انخفاض نسبة الإجرام رغم انخفاض نسبة الأمية قد يكون راجعا في نظام التعليم المأخوذ به بحيث لا يحقق التعليم ما يراد به من تهذيب و تربية للنفس البشرية، ومن ناحية أخرى فإن نسبة الإجرام في المجتمع لا يتوقف تحديدها على عامل التعليم وحده، و إنما تساهم في زيادتها أو انخفاضها عوامل أخرى داخلية و خارجية تتفاعل مع بعضها البعض في الحد من ارتكاب الجريمة أو الدفع إلى ارتكاب الجريمة.[2]

كما يرى البعض الآخر أن أجرام المتعلمين له طابع مميز لا يتسم بالعنف بل يتسم بالدهاء و المكر نتيجة ما يمنحه التعليم للمتعلمين من وسائل جديدة تعتمد على الذكاء و التفكير بدلا من اعتمادها على العنف، وكان في مقدمة من نادي بهذا الراي المبروز"، حيث يتفق هذا التفسير مع نظريته التي ترى أن الميل الإجرامي كامن في شخص المجرم من خلال تكوينه البدني والنفسي، وليس من شأن التعليم القضاء على العوامل لدى الفرد و إنما

[1]– د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص158-

[2]– د. عبد المنعم العوضي، المرجع السابق، ص 139

يقتصر تأثيره فقط على تغيير طبيعة الإجرام فيحوله من إجرام عضلي يعتمد على العنف إلى إجرام ذهني قائم على الدهاء.[1] ولكن البعض الآخر يرى أن التعليم بمفهومه الحقيقي يمارسه أثره التهذيبي في الحد من الاستعداد الإجرامي لدى الفرد، وذلك لما يغرسه من قيم أخلاقية و اجتماعية تساعد الفرد على ضبط سلوكه وجعله متوافقا مع مقتضيات الحياة الاجتماعية ومع ضرورة احترام القانون..

كما أن التغير النوعي في طبيعة الإجرام قد يفسر على ضوء اعتبارات أخرى ليس بالضرورة أن يكون التعليم من بينها.[2]

و على اعتبار أن التعليم أحد العوامل التي تواجه الجريمة في المجتمع فقد اتضح من خلال هذه الدراسة أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة كلما ارتفع معدل الجريمة وخاصة جريمة القتل، حيث كشفت الدراسة الحالية عن انخفاض المستوى التعليمي المعظم مقترفات الفعل الإجرامي "القتل" بحيث أن أعلى نسبة سجلت للمرأة بدون مستوى تعليمي كانت 60.54 % .

[1]– د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق نكره، ص 160.

[2]– بشير سعد زغلول، المرجع السابق، ص103-

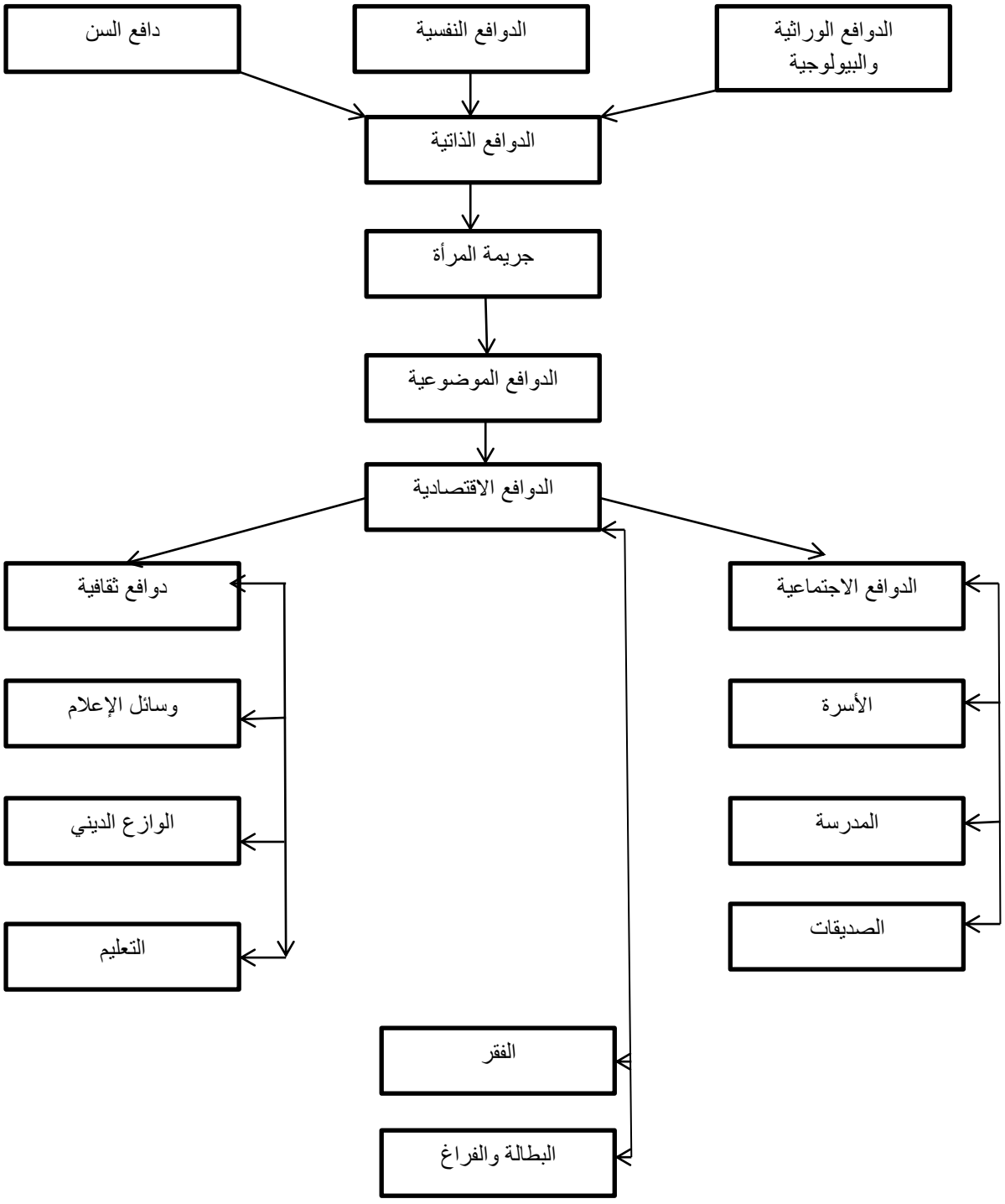

مخطط رقم 01 : يوضح دوافع إجرام المرأة

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أنه مهما تعددت الأسباب وتنوعت في محتواها إلا انه يمكن أن نلخص كل دافع من الدوافع السالفة الذكر يساهم في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة سواء كان هذا السبب اجتماعيا أو اقتصاديا أو نفسيا وينضاف للسبب أو جملة هذه الأسباب استعداد المرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، هذا الاستعداد الذي ما إن يجد التربة التي تغذيه حتى يخرج إلى ساحة الجريمة.

الـفـصــل الرابع:

الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة

تمهيد :

مما لا شك فيه أن الجريمة في أي مجتمع يتبع عنها الكثير من المفاسد الأخلاقية، وانتشار الخوف وعدم الأمان لدى الأفراد وتراجع الاقتصاد والمشاريع وغيرها، فالجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورة على المرأة إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وأثارها المدمرة على مستوى المرأة والأسرة . ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة الأثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة .

اثار جرائم المرأة:

1- اثر جريمة المرأة اجتماعيا على النزيلة:

تعتبر المرأة من اهم دعامات الأسرة الجزائرية حيث نجد أن لها تأثيرا واضحا في الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الريف، إذ تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل في مجالات الرعي والزراعة وغيرها من الحرف هذا بالإضافة الى واجباتها الأساسية من تدبير شئون المنزل من طبخ ونظافة واشراف على تربية الأبناء ولكن من الهنات التي تؤخذ على الشرقيين بصفة عامة أنهم لا يقدرون أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في الأسرة حق قدره فتجدهم لا يعنون بتثقيفها العناية الكاملة التي تمكنها من اداء رسالتها على اكمل وجه ان الشرق لو تخلى عن هذا الطغيان الذي لا مبرر له ووضع المرأة في مستوى واحد مع الرجل وهي ليست اقل كفاءة ونشاط لربح من وراء ذلك ربحا عظيما ويقول أوجست كونت أن المرأة هي الواسطة بين الرجل والانسانية[1] وحتى تقوم المرأة الأم أو الزوجة بدورها المنوط بها في الحياة فانه يجب أن ينمي عقلها بالثقافة والعلم حتى يتيسر لها أن تقوم بدورها حق قيام .ان فاقد الشيء لا يعطيه قال الإمام بن باديس. «اذا علمت ولدا فقد علمت فردا واذا علمت بنتا علمت امة والمرأة كما هو معروف لا تمثل فقط نصف المجتمع بل انها تمثل المجتمع كله ولهذا فان تخلف المرأة وتكبيلها بالقيود لا يقف تأثيره عليها فقط بل يتعداه للرجال والأطفال ومن ثم على كل افراد المجتمع .

ويعتبر دخول المرأة إلى السجن هو نهاية المطاف بالنسبة لها من الناحية الاجتماعية وهذا في حد ذاته عقوبة اصعب من الحكم المنزل على عاتقها بالإضافة الى بعض الجرائم التي تترك اثار واضحة على علاقة النزيلة الاجتماعية فتتحفظ الأسر

[1]- د محمد غلاب: مشكلات الساعة في مجتمعنا، الدار المصرية التأليف والترجمة سنة 1966، ص59.

والمجتمع في التعامل مع النزيلة واسرتها في علاقات المصاهرة وغيرها من صور التعامل الاجتماعي الاخرى خاصة اذا كانت جريمة النزيلة غير أخلاقية أو جريمة قتل .

ونجد استهجان المجتمع وافراده لهذه النزيلة يمتد الى ابناءها وزوجها الأمر الذي يؤدي الى ان يترك الأبناء اماكن تعليمهم او يقلل من كفاءتهم في التحصيل العلمي ويدفع بالزوج الى ترك العمل كما غياب النزيلة عن اسرتها اثناء فترة العقوبة يؤدي الى تفكك الأسرة وانحراف الأبناء.

تشهد إمرأة تجاوزت الأربعين هذه قصة دعاء (31 سنة) إبنة خالتي في صغرها في سن المراهقة "غلطت غلطة كبيرة ربي يسامحها ويسامح والديها لي كانوا مطيشينها عند الجيران وهوما يخدموا " لا يسألونها أين تذهب ومن أين أتت، مازالها إلى يومنا هذا تدفع ثمن غلطتها، أمها حين سمعت الخبر أصيبت بجلطة وأبوها طلق أمها وأخوها الأكبر أصبح مدمن مخدرات أما هي فبعد خروجها من السجن أصبحت تعيش شبه ميتة لأنها كانت سبب في تفكك وتشرد أسرتها بعد إرتكابها للجريمة ودخولها السجن .

ومن الصعوبات التي تواجه النزيلة أثناء فترة عقوبتها لا تعتبر مرحلة عزل على المستوى الجسدي والاجتماعي فحسب بل هي مرحلة عن العالم الخارجي فكثيرا ما تحدث تغيرات ماديه وتغيرات في انماط وسلوك المجتمع الخارجي لا تعرف النزيلة كيف تتعامل معها خاصة نزيلات الأحكام الطويلة وهذا إن لم يتبعن الطريق القويم فسوف بعدن الى السجن مرة أخرى وبأقصر سرعة ان مدة عزل النزيلة عن الأسرة تؤدي الى خلل في المسئولية وفي اداء ادوارها التي كانت تقوم بها كام أو أخت او زوجة ... الخ ففي هذه الفترة تم اعادة ترتيب الأدوار والمسئوليات داخل الأسرة وذلك لتعويض الخلل الذي تركته النزيلة ,كان يستلم احد افراد الأسرة مسئولية الأم وقد يترتب على فترة العفوية تفكك الأسرة بالطلاق أو كبر الأطفال على غياب دور الأم وهذا يتطلب اعادة التكيف مع الأوضاع الجديدة

ومن الاثار الأخرى لمصاحبة الأطفال لأمهاتهم عدم وجود رعاية صحية كافية مما يجعلهم ومن اكبر واخطر الاثار الاجتماعية لعقوبة السجن بالنسبة للنزيلات الادارة السجن هي وجود الأطفال المصاحبين لأمهاتهم النزيلات وبالرغم من أن لائحة السجون اجازت مصاحبة الأطفال دون العامين لأمهاتهم بالسجن الا انها لم تقم بتخصيص جدول غذاءات خاص بهم كفاءة في مرحلة نمو معينه وتحتاج الى غذاء معين فهؤلاء الاطفال يتناولون غذاء هم خصما على غذاء ات امهاتهم رغم أنه قد ورد في لائحة السجون الاتي:(يجوز لطبيب السجن آن بصدق بغذاء خاص لأطفال النزيلات المصاحبين لهن بالسجن بما يتناسب وسنهم) كما أن هناك بعض المنظمات الطوعية والخيرية تقدم غذاءات لهؤلاء الأطفال ولكن نسبة لقلة الامكانيات فهي غير منتظمة.[1]

عرضة لكثير من الأمراض علما بان هناك أطفال حديثي الولادة واخرون يأتون وهم مرضى بأمراض وبائية مما يسبب العدوى لبقية الأطفال فينتج عنه الكثير من الوفيات خاصة في فصلي الخريف والشتاء وهذا بالإضافة الى أنه لا توجد ميزانية مخصصة لعلاجهم مع عدم توفر الكادر الطبي ومما يزيد الطين بله ان هناك أطفال قد تعدو السن التي حددتها لائحة السجون (وهي اقل من عامين على اساس ان الطفل في هذه المرحلة يكون أكثر حوجة الى امه) ولكنهم ما زالوا في السجن ومن المفارقات العجيبة أن المحكمة تسمح للام باصطحاب اكثر من ثلاثة أطفال. وهناك من تأتي بجميع أطفالها قل عندهم او كثر وذلك دون وضع نظام لهم كما أن نزيلات الأحكام الطويلة يظل اطفالهن معهن برغم كبر سنهم وذلك بحجة عدم وجود من يقوم برعايتهم خارج السجن .

[1]– د. احمد فوز المصادى: برعاية أسر النزلاء كأسلوب من الأساليب الرعاية اللاحقة ضمن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض،1988، ص ص 128– 129

2- أثر جريمة المرأة اجتماعيا على الأسرة :

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في شخصية الطفل وسلوكه ،حيث يكون للسنوات الأولى التي يقضيها الطفل من عمره بالمنزل تاثيرا واضحا في عمليات النمو النفسي والعقلي والانفعالي للطفل ومن خلال تفاعله مع والديه واخوانه داخل الأسرة يتسم سلوكه بصفات اجتماعية تساعده في تعلم واكتساب العادات والتقاليد والثقافات السائدة في مجتمعه.

والأسرة هي الخلية التي يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي اكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا وهي اساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية وتعتبر الأسرة هي الإطار العام الذي بحدد تصرفات افرادها وهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليها خصائصها وطبيعتها أو يرجع لها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي عملية التنشئة الاجتماعية.

وتعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية تعليم وتعلم ترتكز على تفاعل الفرد وقيامه بكل أدواره الاجتماعية في كل مراحل حياته سواءا كان طفلا أو مراهقة او كهلا بطريقة جيدة تمكنه من مسايره جماعته والتوافق معها .

والاسرة ليست اساس وجود المجتمع وحسب بل مصدر الأخلاق والدعامة الأولى للسلوك وضبطه والاطار الذي يتلقى فيه الأنسان دروس الحياة الاجتماعية.[1] أن كل ما سبق آنفا وبشكل اساسي هو الدور المنوط بالأسرة الطبيعية التي يعيش جميع افرادها في وضع اسري مستقر اما اذا حدث خلل ودخل احد افراد هذه الأسرة فهنا تتأثر الأسرة وبدورها تؤثر على المجتمع ومن ثم تدفع الأسرة المشلولة "الثمن لأنها ستواجه بأعباء جديدة قد لا تتمكن من التفاعل معها وهنالك أسر تتنازعها ضغوط الحياة ونوائب الدهر فتصب جام غضبها على المجتمع والاسرة المشلولة يتعرض ابناءها الى الفرقة والشتات وبتغير اسلوب حياتهم

[1]- أحمد الصاوى: مرجع سابق ، ص 119

الذي الفوه آمنا الى حالة من التصدع والقلق والخوف والارتباك والشعور بالحزن وغالبا ما يكونوا صغار السن فيتبدل شعورهم نحو المجتمع الى شيء من المرارة والبغض.

وتدل الدراسات أن تفكك الأسرة من أهم العوامل التي تؤدي الى جنوح الأحداث وهو مظهر متطرف من مظاهر سوء التكيف الاجتماعي فكثيرا ما يكون المنزل الذي يفرق السجن بين افراده مسرحا للصراعات المستمرة وقد ترتسم في أذهان الأبناء الناشئين في مثل هذه الأسرة صور قبيحة ومشوهة عن حياة الأسرة والدور الذي يلعبه كل من الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع كما أن السجن نفسه يشعر الأبناء بشيء من الخزي والشعور بالنقص فيتعاظم عندهم الاحساس بانهم غرباء في مجتمع اغلب ما فيه من اسر متماسكة حيث يعيش الأبناء مع آبائهم وامهاتهم .[1]

أن عقوبة السجن لا تترك اثرها على السجين في تقيد حريتة وزجره فقط بل انة من المتوقع أن تترك اثارة غير مواتية على ظروف الأسرة التي يعولها ، بحرمانها من العائل وفقدانه لعملة وما قد يستتبع ذلك من آثار سلبية على ظروف معيشة الأسرة بل والعلاقات داخلها ، وبنائها ووظائفها وأدوار الأفراد فيها . وبصفه عامه فإن الأسرة في بعض الأحوال تكون في موقف بحاجة لتدخل اجتماعي يساعدها على أن تستمر في اداء وظائفها وهو ما يفترض أن تنهض به هيئات المجتمع الحكومية والأهلية انطلاقا من فكرة الدفاع الاجتماعي وتفريد العقوبة التي يجب أن تقع على المجرم لا على أسرته التي يجب أن تكون موضع حماية المجتمع ورعايتة من الآثار السالبة .[2]

[1]– فهمي مقبل: العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الإحصائية ودوره في الاصلاح ضمن أبحاث الحلقة العلمية الثامنة نحو استراتيجية عربية للعمل الإصلاحي بالمركز الدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، سنة 1993، ص62.

[2]– أحمد الصاوي، مرجع سابق، ص124.

3- اثر عقوبة السجن اقتصاديا علي النزيلة:

يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما في تشكيل حياه الشعوب وأخلاقها ، والاقتصاد هو المتهم الأول لكل مشاكل الحياه، وهو أيضا بمثابه القوه الفعالة لترجمه حال الأفراد والمجتمعات وتشكيل توجهاتهم وأدبياتهم، أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية اثر في ارتكاب المرأة للجريمة، كما أن فقدان الأسرة لعائلها بسبب الوفاه أو الحروب أو السجن وفي ظل التحول المادي للمجتمع وضعف آلية التكافل وانعدامها احيانا وغير ذلك من اسباب دفع المرآه لولوج باب العمل، مما ادخلها في دائرة الصراع الاجتماعي وتعرضها للاستفزاز والاعتداء فاتجهت المرآه في ظل انعدم العمل الشريف الى صناعة الخمور او ممارسة البغاء والرذيلة وغيرها من السبل حتي تقتات هي وأطفالها ان لم يكن لها عائل، وذلك مما ادي الي زياده جرائم المرآه ،ولما كانت العقوبات الصادرة ضد هذه الجرائم ليست رادعه ولا تمنع المرآه من ارتكابها ثانيه، كان لابد من البحث عن حلول ناجعة لاجتثاث المشكلة من جذورها والقضاء عليها فضاها مبرما.

ورغم الاهتمام بإدماج المرأة في عمليات التنمية المختلفة الا اننا نجد أن الغالبية العظمى من النساء في اعمار الانتاج والتنمية حبيسات السجون، الأمر الذي يؤدي الي تعطيل قوة بشرية يكون المجتمع في اشد الحاجة في عملية التنمية باعتبار ان المرأة هي حجر الزاوية في عمليه البناء. وبالتالي فإن المرأة اذا كانت علي جانب عظيم من الأخلاق كان عماد الوطن مضمونا.[1]

[1]- حيدر ابراهيم: إدماج المرأة في خطط التنمية مشاكل وإمكانيات، بحث منشور في مجلة الدراسات الإعلامية تصدر عن المركز العربي للدراسات الاعلاميةّ، دمشق، العدد 30-31 ، 13 سبتمبر 1993، ص 197.

ومن الاثار الواضحة الجريمة المرأة هي ان النزيلة تصبح عاله علي اسرتها خاصة وان كان بصحبتها أطفال ذلك أن متطلبات الأطفال تتمثل في حاجتهم لغذاء خاص يتناسب مع مرحلة النمو بالإضافة للعلاج اذ انهم اكثر عرضة للأمراض من الكبار وتعتبر مشكله الأطفال المصاحبين لأمهاتهم في السجن مشكله تتعدي التزيله واسرتها وأداره السجن والدولة معا.

ومن الاثار أيضا أن النزيلات الحوامل بالسجن يكن في المنصرفات ماليه في فترة الحمل فبعض النزيلات تتكفل بذلك اسرهن والبعض الاخر يصبحن عاله على السجن فتقوم ادارته بالصرف على النزيلة منذ دخولها مرورا بفترة الحمل وحتي الولادة التي تتم عاده في مستشفي خارج السجن وتحتاج في هذه الحالة الي حارسات يتناوبن علي حراستها تفاديا لهروبها مما يؤدي الي زياده منصرفات السجن ونقص قوه الحارسات به.

ان اغلب النزيلات لا يعتمدن على ما يقدمه لهن السجن من طعام وشراب وعلاج وغيره كما أن كل النزيلات يرتدين ملابسهن الخاصة وان بعض النزيلات لا يأتي أحد لزيارتهن ومساعدتهن بما يعينهن على مجابهة الحياه داخل السجن فإنه ونتيجة لكل ذلك أصبحت الماديات هي المحور الأساسي الذي تدور حوله الحياه داخل السجن ومن ثم اصبح من المستحيل التنازل عن شيء الا بمقابل ذو قيمة مماثله مما ادي الي انعدام روح التعاون بين النزيلات وعدم مساعدتهن لبعض البعض بل أصبحت الروح السائدة هي حب السيطرة والاستغلال والاستحواذ والاستيلاء على ما تملكه الأخريات. ومن الآثار الاقتصادية الناجمة عن عقوبة السجن علي النزيلات عدم وجود عمل بعد الافراج عنها مما قد يؤدي الي ارتكابها للجريمة مره اخري ،وقد تكون الجريمة الثانية مختلفة تماما عن الجريمة الأولي.

تأكد ذلك "خ":" (د. 26 سنة) قريبتي ارتكبت جريمة بسبب ظروفها المعيشية التي أجبرتها على الخروج للشارع و تجارة المخدرات، دخلت للسجن عامين وبعد خروجها اعترفت

أنها كانت تعيش في السجن مرتاحة وأن حياة السجن أفضل بكثير من الخروج إلى الشارع قائلة: على الأقل في السجن ضامنة المأكلة والشراب وعندي وين نبات مانيش نادمة بالعكس راح نجرب نخدم حاجة أخرى ونرجع للسجن كنت متهنية الحمد لله الدولة قايمة بيا ما خصني والو عندي صاحباتي هنا كل يوم نتعرف على واحدة جديدة "، و تخبرنا خديجة : لم يكن كلام دنيا مجرد كلام بل عملت عليه وإرتكبت جريمة ثانية وهي اليوم في السجن.

وذلك يرجع الي بيئة السجن حين دخول النزيلة للمرة الأولي حيث توضع وسط جرائم مختلفة وثقافات اجراميه متنوعه دون توفير حد ادني للبيئة السليمة التي تنصهر فيها النزيله ، ومن ثم تصبح فتره العقوبة بالنسبة لها هي مجرد هدنة للعوده بصوره اكثر خطورة مما كانت عليه وبذلك يفقد السجن اهدافه ويصبح مدرسه تعد المجرمين بدل اصلاحهم ، ويحدث هذا كله دونما اكتراث من احد.

4- اثر جريمة المرأة اقتصاديا علي الأسرة:

تعتبر الأسرة في المجتمع هي التنظيم الذي يربط كافة الأعضاء برباط متكامل من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية بل وحتي الاقتصادية. فللأسرة بناء اجتماعي صلب متماسك تتكامل وظائف اجزائه والادوار التي يلعبها كل عضو في هذا البنيان وتسد الأسرة حاجات افرادها الي حد يقارب الاكتفاء الذاتي الا أن الأحداث الاقتصادية والسياسية وعوامل الثقافة الوافدة تترك آثارا هامه للأبد تذيد مع الوقت لتغير من النمط التقليدي للأسرة ويتفاوت هذا التغيير من مجتمع لأخر ، ويؤثر فيه الجهد الذي يبذل في المحافظة على الأصول الثقافية للأسرة بما فيها نظام القيم ، وتعتبر المشكلات الاقتصادية من العوامل التي تؤدي

إلى انهيار الأسرة وتفككها نظرا لما يترتب عليها من مشاكل اخري كأمراض سوء التغذية والضعف العام وانتشار الانحرافات الشاذة وجرائم الاحداث وارتفاع معدل الوفيات.[1]

ويري كثير من الباحثين أن المشكلة الاقتصادية لها اثرها في تهيئة الظروف التي تؤدي بالفرد الي الانحراف، فقله الموارد الاقتصادية وضآلة الأجر وعدم قدرة الأسرة علي اعالة نفسها مما قد يدفعها الى الاعتماد علي المعونة والصداقة كلها ظروف تتيح للفرد فرصا موائيه لارتكاب الجريمة والانحراف.

أن الأسرة في معظم المجتمعات في عباره عن وحده اقتصاديه انتاجية وأيضا استهلاكيه فالأسرة مسئوله عن مقابلة الحاجات الاقتصادية الأساسية لأعضائها وفقا لمتطلبات المجتمع الذي يعيش فيه، وكذلك لأفرادها الذين لا يستطيعون العمل لأي سبب من الأسباب وبذلك فهي مصدر امن اقتصادي يساعد الأفراد علي العمل والانتاج والاستثمار.

إنها حالة "ش" (39 سنة) التي تحكي عنها صديقتها في العمل " هدى خسرت سمعتها ومكانتها خسرت والدتها وإخوتها وعملها وزوجها وأبنائها، حياتها كامل خسرتها كانت تعمل وتعاون أهلها على المصاريف، أبوها مريض وأمها عاجزة زوجها نعم الناس، لعب الشيطان بعقلها وجرو بها أولاد الحرام سرقت نقود، هي تطلقت وأولادها الثلاثة عند أهلها أصبحوا عالة لا يهلا المسكين الذي يعيش ظروف مادية قاهرة .

أن النزيل الذي يعاني من العوز والفقر المدقع تتعرض اسرته للانحراف وذلك لعدم وجود عائلها وعدم وجود مصدر ترتزق منه، وكما اشرنا سابقا فإن ادارة السجن لا تفي بكل احتياجات النزيل وفي حدود امكانياتها المتاحة فهي بالكاد توفر له ابسط أبجديات الحياه ،ولذلك يصبح النزيل عبئا على اسرته لأنه يحتاج منها لدعم مادي للأيفاء ببعض احتياجاته

[1]– عبد الله خوج وفاروق عبد السلام: الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة و الإنحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض، 1409، ص 08.

الأساسية وفي مثل هذا الفراغ القائم الذي تعيشه الأسرة لابد أن يهتر مستقبل افرادها الأمر الذي يؤثر علي المستوي التعليمي للأبناء وبالتالي عدم مقدرتهم علي التحصيل ،وقد تضطر الأسرة في كثير من الأحيان للتضحية بأحد افرادها كخروج الام للعمل او قطع أحد الأبناء لتعليمه والبحث عن مصدر دخل يقلل به من الأسر الواقع علي الاسره . وفي كل الأحوال فإن دخول احد الوالدين أو كلاهما السجن له آثاره السالبة المباشرة وغير المباشره علي الاسرة.[1]

5- اثر جريمة المرأة نفسيا علي النزيلة:

هنالك عدة عوامل طرأت على حياة المرأة مما جعلها أكثر عرضة وإقدام على ارتكاب الجرائم وأهم هذه العوامل تحول كثير من النساء الي متخيلات بشكل تام عن الانفاق على الأسرة خاصة ادمانه اوبسبب وجوده داخل أحد السجون يقضي فتره عقوبة علي جرم ارتكبه أو بسبب الطلاق أو غيرها من الأسباب الأخرى التي تضطر المرأة لترك المنزل لفترات طويله لتطلع بدور الرجل في العمل ولهذا تدخل المراة في احتكاكات وصراعات مع الأخرين مما يقوي مشاعر العدوانية بداخلها ويجعلها عرضة لارتكاب الجرائم.

ثم أن عقوبة السجن في حد ذاتها قد تجعل النزيلة عرضه لأمراض عضويه ونفسية ديده مثل القلق والاكتئاب والإحباط .

أنها حالة "ب" التي تحكي " ودموع الحزن والقهر لا تفارقها تصرخ وتقول : راني مريضة أمراض ربي كل عندي حياتي ضاعت حاسة روحي رخيصة وتافهة ومانسواش كرهت روحي كرهت نعيش نفسيتي تعبت وتحطمت القلقة رح تجنني حاولت أكثر من مرة ننتحر كن غير مت وتهنيت "

[1]- أحمد الصاوي – مرجع سابق، ص129

وهذا بالنسبة للنساء اما الشائع بين الفتيات الصغيرات فأمراض الهستريا في ذات الوقت لا تتعرض النزيل للأمراض الذهنية والنفسية الأخري مثل الشيزوفرينيا (الفصام) والبرونيا (جنون العظمة وغيرها من الأمراض الا نادرة وقد تظهر هذه الأمراض بين مرتكبي جرائم القتل مما يستوجب نقل النزيلة الي مصحة كوبر عن طريق الخبيرة النفسية الموجودة بالسجن، ومن الاثار النفسية لعقوبة السجن على النزيلة بعدها عن أبنائها خاصه اذا كانوا في أعمار لا تسمح لهم المحكمة ببقائهم معها بالسجن وإذا أضفنا الي ذلك أن والدهم ربما لا يكون معهم بسبب الطلاق أو الوفاة اواي اسباب اخري مما يؤدي الي اصابتها بما ذكرنا من امراض نسبه للقلق الذي يصيبها علي ابنائها. وتمتد الاثار السلبية لعقوبة السجن على النزيله الي الجوانب السلوكية ذلك أن بقاء النزيله بمحيط مغلق واحتكاكها وتفاعلها مع نوعيات مختلفه من المحرمات ومعايشتها لهن فترة من الوقت ينتج عن ذلك اكتسابها أنماطا مسلوكيه يصعب معها تكيف النزيلة وانسجامها مع المجتمع بعد الافراج عنها أن الآثار النفسيه لجريمة المرأة تتعدي في تأثيرها فتمتد الي ادارة السجن ، ذلك أن النزيلة التي تعاني من ضغط نفسي تمل العمل بالورش وترفضه أحيانا وتتعمد الهروب منه بحجه المرض، اذا أن الاكتئاب والاحباط يجعل النزيلة لا تفهم قيمة العمل وبالتالي تسيطر عليها فكره الانطواء والهروب من كل شيء وكثيرا ما تفتعل المشاكل مع التنزيلات الأخريات .ان انقطاع زياره اسره النزيلة لها، يكون لها أثرا سيئا عليها وكما ذكرنا سابقا فإن للزيارة اثر نفسي عظيم على النزلاء والنزيلات.[1]

إن النساء أكثر ميا استسلامها من الرجال بمقتضيات الحياة داخل السجن مما يجعل النظام الاجتماعي بسجن النساء أكثر ثباتا واستقرارا بالمقارنة بسجن الرجال البناء الطبقي

[1]– محمد فرج الملهوف: الرعاية اللاحقة ودورها المهني في التعامل مع المفرج عنهم من المساجين، ورقة قدمت في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1990، ص 39.

لدي النساء لا يتعرض لهزات تقريبا حيث تقتنع كل طبقة من السجينات بالواقع الذي تعيشه والذي تحدده امكاناتها الاقتصادية والجسدية بالذات. ويروي بعض علماء النفس أن الضغوط النفسية الناتجة عن العقوبة السالبة للحرية والحياة في بيئه السجن المحدودة والمغلقة تؤدي الي بعض الأمراض النفسية ومنها ما يعرف باسم جنون السجن وهو نوع من الاضطراب الذهني واهم ما يميزه الهياج الشديد والعنف.

6-اثر عقوبة السجن نفسيا علي الأسرة:

ان الأسرة بطبيعة تكوينها وتركيبها وما تسهم به في بناء شخصية الأفراد تعتبر أهم مؤسسه اجتماعية توثر في شخصية الكائن الانساني ، كما لها دور كبير في بناء المجتمع ، وذلك لأنها تستقبل الوليد الإنساني أولا ، ثم تحافظ عليه خلال أهم فتره من فترات حياته وهي فترة الطفولة (وهي الفترة الحرجة في بناء وتكوين شخصية الإنسان كما يقدر ذلك علماء النفس) ان الأسرة هي الاطار الصحيح الزي يشعر فيه كل فرد من أفرادها بذاته وحبه الاخرين وحب الأخرين له كما أن الأسرة تلعب دورا في نمو ذات الفرد وتحافظ علي قوتها اذا توفر لها بناء محدد، كما يتوفر للفرد من خلال الأسرة الشعور بالأمن والحب الذي سمح لعاطفته بالنمو السليم بالإضافة الى الحاجة للتقدير الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد والذي له صلة وثيقه بتأكيد الأمن النفسي لديه.

وحرمان الفرد من الاحتياجات النفسية السابقة يشعره بالعزله والاغتراب والنبذ واحتقار الذات والحقد علي مجتمعه ويكون الفرد أكثر عرضة للانحراف من غيره فالطفل لا غني له علي الاطلاق عن النشاء في أسرة والشعور با الانتماء اليها، والا نما معوج الأخلاق ومبتور العواطف شاذ السلوك، كما أن حاجته الى امه وابيه حاجه فطريه اصليه لا تعوضها أي رعاية اخرى، وأكدت الدراسات النفسية أن حاجه الإنسان للأسرة لا تنتهي بتجاوزه سن الطفولة بل في مختلف السنين.

ان الاسرة نسيج اجتماعي تكافلي ابتداء من الرضيع انتهاء با الأبوين وفقدان هذا النسيج لأي من المرتكرين الأساسيين (الأب والأم) ستلحق خلا ولو موقتا في الاستمرارية على ذات المنوال ،حيث تتحول المسئوليات وتتضاعف تلقائيا نحو المتجه الاخر بغض النظر عن مدي استعداد الأسرة لمثل هذه النائبات ووضعها المعيشي فتتأرجح الحقيقة بين الممكن والمفروض المستحيل، وهذا التأرجح ينعكس وجدانيا علي الأسرة وتريويا علي التنشئة وتطهر بصماته المجهولة حول امكانيه الانسجام الاجتماعي والنفسي مع حركة التناغم من جهة ورفض المجتمع من الجهة الأخرى ، عندما تأخذ الأب كنموذج لأسره فقدت، عائلها فجأة سنجد أن الحتمية ادخلت جميع افراد الأسرة في معادلات مختلفة الأطراف يصعب وزنها، ومترادفات حسابيه تحتاج لوقت وجهد واضعين في الاعتبار كينونة الأسرة وامكانية مواجهة الأم للحياة في موقع مسئولية الاب ،وعندها يبرز السؤال عن مدي مقدرة وامكانيه الام الازدواجية الأدوار من واقعها الجديد كاب وام مدي قبول افراد الأسرة بالواقع الجديد الذي يحتمل وجود مشاكل نفسية يعاني منها الجميع.[1]

أن غياب الولدين والحرمان الواسع منهما يؤدي إلى انحراف سلوك الطفل بل وبعمليه نضجه ونموه ،كما أن انتماء الطفل لي أباء لديهم شخصيات مرضية وقد يؤدي به ذلك إلي انحرافه السلوكي وتقمص سماتهم المرضية ، وكذلك فان تقديم عملية التطبيع الاجتماعي في اطار من الرفض أو السيطرة او العقاب الدائم او التذبذب في العاملة يؤدي هو الاخر للسلوك المحرف.

ان الاب ومهما تكن مكانته في المنزل فانه يمثل بالنسبة لطفله السلطة والطفل يحتاج نفسيا الى وجود السلطة في حياته ، لأنها تساعد علي تمثل القيم والمفاهيم السائدة في

[1]– د احمد فوزى الصاوى مرجع سابق ص 63.

المجتمع الذي تعيش فيه، هي التي تكفه عن الانطلاق وراء نزوات الطفولة واهوائها أي أن هذه السلطة تساعد على اكتساب التنظيم الداخلي اللازم لعمليات التكيف الاجتماعي من ناحية ولتكون الاستقرار النفسي من ناحية أخري، وعدم وجود هذه السلطة وممارستها زياده او نقصا بطريقة خاطئة من أهم العوامل التي تبعد عن الطفل الطمأنينة وتبرر في نفسه بذور القلق. هنالك مشكله الوصمة التي لها اثر جسيم علي نفسية المسجون المفرج عنه وعلي اسرته وخاصة فيما يتعلق بالأسماء الصغار الذين يعانون اثر ذلك بين اقرانهم سواء بالجيرة او المدرسة ونجد المجتمع بنظر الأسرة المسجون نظرة لا تخلو من الهمز واللمز اضافه إلي عدم التقدير في حين أنها من المفترض أن تكون نظره عطف ، لأن الأبناء لا ذنب لهم فيما اقترت يد ابيهم من ذنب.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمكننا من الوصول ومعرفة الأثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة والتي تمثلت في (أثار جرائم المرأة اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا على النزيلة وأيضا اجتماعية واقتصادية ونفسية على الأسرة).

خـــــاتمـــــة

خاتمة:

تعتبر جريمة المرأة ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة ولا تقل اهمية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تلعب المرأة في حركتها دورا بارزا، وبطبيعة الحال تؤثر تأثيرا واضحا في امن المجتمع واستقراره بدرجة لا تقل عن تأثير اجرام الرجل، حيث بينت الدراسات الاجتماعية والنفسية ان المرأة تلعب دورا خطيرا في حياة ابنائها، يفوق في الاهمية والتأثير الدور الذي يقوم به الرجل، حيث تبذل مجهودا كبيرا من اجل استمرار المجتمع وتقدمه من خلال رعايتها لأبنائها وتنشئتهم، مما لم يعد يبرر اهمالنا لشأنها وتغاضينا عن دراسة سلوكها ونشاطها سواء كان مشروعا او غير مشروع، وهذا ما اثبتته الدراسة الميدانية حيث ان الجريمة تنشأ بتضافر عدة دوافع ساهمت في اتجاه المرأة التبسية نحو الانحراف والاجرام، حيث تبين ان الدوافع الاجتماعية الثقافية، النفسية تأثيرا كبيرا وقويا في دفع المرأة التبسية نحو السلوك الاجرامي، فالفتاة اكثر تأثرا بالظروف الاجتماعية المحيطة بها من الرجل، فتشعر بعدم الاستقرار وفقدان العاطفة والتأثير النفسي من انفصال الوالدين هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد ان الفتاة تستغل انفصال الوالدين وانعدام الضبط الاسري فتتجه الى القيام بما يحلو لها فتسقط في فخ الاجرام والسلوك المنحرف، كما اكدت هذه الدراسة ان الدوافع الاجتماعية والتربوية، والمتمثلة في الجهل، الامية، سوء التنشئة الاجتماعية، رفيقات السوء، والتفكك الاسري وانهيار البناء الاجتماعي للأسرة وانخفاض المستوى التعليمي للفتيات، كلها تعد دوافع رئيسية تحد من نجاح مواجهة استمرارية ارتكاب الجرائم من قبل الفتيات المراهقات في المجتمع التبسي كما ان العوامل الاقتصادية تساهم في ارتكاب الجريمة فكلما كانت المرأة بحاجة للمال لجأت الى كل الطرق سوى المشروعة او غير المشروعة لتلبية رغباتها المادية في ظل عالمنا الذي اصبح ماديا بحتا حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية ان هناك نوع من ضعف الوازع الديني لدى المرأة المجرمة حيث انه كلما

ابتعدت المرأة عن الالتزام الديني والانسياق وراء الافعال المحرمة كلما كان انحرافها واجرامها سهلا ودون تأنيب ضمير.

كما خلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان للإعلام المرئي دور واثر بالغ في انتهاج المرأة السلوك الانحرافي الاجرامي حيث ان البرامج التلفزية ومشاهد الانترنت لها دور في الجريمة كما انه قد تبين من خلال هذه الدراسة عدة نتائج سلبية تنتج عن اجرام المرأة سوى على مستوى اسرتها من خلال عدم تقبلهم لها بعد الخروج من السجن والتبري منها او من خلال تطليق زوجها ومنع اولادها من زيارتها وعلى مستواها الشخصي من خلال شعورها بالوحدة النفسية التي تعد في حد ذاتها تجربة اليمة ومريرة وشاقة على النفس البشرية فما بالك بالمرأة التي تعتبر حساسة لأتفه الاشياء، حيث تعاني من اجراء هذا الشعور البغيض والتعيس من فقدان الحب والتقبل الاسري وكذلك الشعور بانعدام الثقة بالآخرين وفقدان التواصل الاجتماعي بل وفقدان اي هدف او معنى للحياة مما يؤدي في نهاية الامر الى الاحساس بأنها شخص غير مرغوب فيه او انه لا فائدة منها فتظهر لديها بعض الاعراض النفسية كالاكتئاب والاغتراب الاجتماعي ..... وللحد من الجريمة النسائية نقترح ونوصي باتخاذ التدابير والاقتراحات التالية:

- يجب على الباحثين في الانثروبولوجيا اجراء المزيد من الدراسات حول اجرام المرأة .

- محو الامية ونشر ثقافة الوعي القانوني .

- منح مساعدات مادية للأسر الفقيرة لضمان عدم ارتكاب المرأة للجريمة .

- احكام الرقابة على برامج التلفزيون وعلى ما يقوم بعرضه من مشاهد جنسية خليعة ومنعها تماما وذلك تأسيسا على ان التلفزيون جهاز اعلامي خطير التأثير على المجتمع بأكمله .

– انشاء مراكز الارشاد الزواجي في جميع ولايات الوطن، وكذا تفعيل دور الاخصائيين النفسانيين والاجتماعيين فيها .

– اعداد برامج ارشادية دينية من خلال دور العبادات ومراكز الشباب للتعريف بحقوق المرأة والرجل كما شرعها الله عز و جل.

واجهة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ/ **القرآن الكريم:** رواية ورش، المنار للنشر والتوزيع، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط 2، 1425 هـ.

1- سورة الفرقان: الأية 27-28-29.

ب/ النصوص القانونية:

1- القانون الصادر بالأمر رقم 75/58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

ثانيا: قائمة المراجع:

أ/ الكتب باللغة العربية:

1- أحسن مبارك طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت، 2002.

2- أحمد الربايعة: أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، دراسة مقدمة من قبل المركز العربي للدراسات والتدريب، الرياض، 1983.

3- أحمد علي إبراهيم حمو: المدخل إلى علم الإجرام، كلية القانون، جامعة النيلين.

4- أحمد محمد خليفة، مقدمة في دراسات السلوك الإجرامي، ج 1، دار المعارف، القاهرة، 1962.

5- اسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام و العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979.

6- أكرم نشأت إبراهيم: القواعد العامة لقانون العقوبات المقارن، ط 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

7- أكرم نشات إبراهيم: علم الاجتماع الجنائي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

8- أكرم نشات إبراهيم: علم النفس الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، 2005.

9- بشير سعد زغلول: علم الإجرام، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007.

10- بلقاسم سلاطنية: حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

11- جعفر العلوي، علم الإجرام، مكتبة المعارف الجامعية، فاس، المغرب، 2005.

12- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.

13- د محمد غلاب: مشكلات الساعة في مجتمعنا، الدار المصرية التأليف والترجمة سنة 1966.

14- د. احمد فوز المصادى: برعاية أسر النزلاء كأسلوب من الأساليب الرعاية اللاحقة ضمن الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض،1988.

15- د. حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.

16- د. عبد الرحمن العيسوي، بسيكولوجية النساء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

17- د. مجدي عزيز ابراهيم، موسوعة المعارف التربوية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 1، 2007.

18- زينب حسن زيود: الانثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015.

19- سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1986.

20- شفيق محمد، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000.

21- طالب أحسن، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة، بيروت، 2001.

22- الطيب نوار، جريمة القتل في المجتمع الجزائرية ذات المجرم وواقعه الاجتماعي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

23- عبد الله خوج وفاروق عبد السلام: الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والإنحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض، 1409.

24- عبد الله عبد الغني غانم: طرق البحث الأنثروبولوجي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 1، 2004.

25- عبد الله فتوح: دراسات في علم الإجرام، المركز العربي للدراسات الآنية، الرياض، 1414هـ.

26- عدنان الدوري: اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط 3، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984.

27- علي محمد جعفر: علم الإجرام والعقاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

28- عوض جابر سيد: الجريمة والانحراف في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.

29- العيسوي عبد الرحمن: الصحة النفسية والجريمة، المكتب العربي الحديث، (س.غ.م).

30- غريب عبد الفتاح: علم النفس الجنائي، مكتبة السيد عبد الله وهبه ، القاهرة، 1987.

31- فتوح عبد الله الشاذلي، اساسيات علم الإجرام و العقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

32- فيصل السالم: أساسيات التنشئة الاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي، الكويت، جامعة الكويت، 1981.

33- محمد أبو حسان: أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، 1997.

34- محمد الحسن إحسان، علم اجتماع الجريمة، دار وائل، الأردن، 2007، ص 152.

35- محمد الفاضل: المبادئ العامة في قانون العقوبات المقارن، ط 4، دمشق، 1965.

36- محمد حسن غامري: المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ج 1، ط 1، 1982.

37- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي أنواعه والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.

38- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 3، 1983.

39- محمد فرج الملهوف: الرعاية اللاحقة ودورها المهني في التعامل مع المفرج عنهم من المساجين، ورقة قدمت في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1990.

40- محمد ياسر الخواجة: الانحراف والمجتمع، دار المصطفى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

41- محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم العام، ط 3، القاهرة، 1973.

42- محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

43- محي الديم مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

44- مصطفى الخشاب: دراسة الاجتماع العائلي، القاهرة، الدار القومية، 1966.

45- مصطفى العوجي: دروس في العمل الجنائي، الجريمة والمجرم، ج 1، مؤسسة نوفل بيروت، 1980.

46- مصطفى تيلوين: مدخل عام في الانثروبولوجيا، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1، 2011.

47- مصطفى عبد المجيد كارة: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985.

48- مصلح الصالح: النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة، مؤسسة الورق، الأردن، 2000.

49- معن خليل عمر: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1991.

50- ملحس ثريا: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2000.

51- نبيل السمالوطي: دراسات في علم الاجتماع بيروت: دار الجبلاوي، 1977.

52- نبيل محمد السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق، جدة، 1983.

53- نجيب علي سيف الجميل، المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي دراسة قانونية، اجتماعية، ميدانية منشورة على الموقع.

54- نجية اسحاق عبد الله، سيكولوجية البغاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984

55- يوسف مراد: مبادئ علم النفس العام، القاهرة، دار المعارف، 1966.

ب/ مراجع المترجمة إلى اللغة العربية:

1- دنيس كوش: مفهوم الثقافة في لعلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2006.

2- كلايد كلكهون ووليام هكلي: الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، تحرير: رالف لنتون، ترجمة: عبد المال الناشق، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، المكتبة العصرية، بيروت ونيويورك، 1967.

ج/ مراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdul Jabbar Karim, Crime Prevention, Almaarif Press, Baghdad, 1963.

2- David T- Herbert and David Smith, Social problems and the city, Oxford university press.N.Y ,1979.

3- Edoin H.Sutherland and Danald Gressy : Principles ol Criminology, Sixth Edition, New York, 1960 .

4- Edoin.M.Shur. our criminal society. Prentice hall N.Y 1969.

5- Frank.R.Prassel.Introduction to american criminal jusyice .5Hamper and row publisher N.Y. 197

6- Horton paul and gerals R. leslia, the sociology of social problems. 2nd edition Appleton Country pressine, 1960.

7- James E.Davis, Social problems, Free Press.N.Y , 1970.

8- John. Hangan : Modern Criminology –Crime and criminal behavior and control. New york, Mac Crow-Hill. 1978.

9- Marshall Barron Clinard : Sociology of Deviant Behavor. 3rd edition N.Y Rinhart and Winston.

10- IBIDM..Martine Kalus zynski

11- penser la violence des femmes, "Martine. Kalus zynski, coline.cardi et genviéve pruvost (ed), 2012.

ثالثا: المعاجم والقواميس:

1- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية –الانكليزي، فرنسي، عربي–، الاسكندرية، سبتمبر 1977.

2- بوريكو ويودون، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: حداد سليم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2007.

رابعا: الصحف والمجلات:

1- حيدر ابراهيم: إدماج المرأة في خطط التنمية مشاكل وإمكانيات، بحث منشور في مجلة الدراسات الإعلامية تصدر عن المركز العربي للدراسات الاعلاميةّ، دمشق، العدد 30-31، 13 ستمبر 1993.

2- د. عاطف أحمد فزاد نور الدين: في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.

خامسا: أعمال الندوات والملتقيات:

1- فهمي مقبل: العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الإحصائية ودوره في الاصلاح ضمن أبحاث الحلقة العلمية الثامنة نحو استراتيجية عربية للعمل الإصلاحي بالمركز الدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، سنة ،1993 .

2- نسيمة أحمد الصيد، إجرام المرأة والدلالات والأبعاد، دراسة أجريت في جامعة سكيكدة، الجزائر، ماي 2010.

3- نسيمة أحمد الصيد، الملتقى الوطني حول المرأة والجريمة والدلالات والأبعاد، أيام 10 و11 نوفمبر 2009 عنوان المداخلة: إجرام المرأة الدلالات والأبعاد، قسم علم الاجتماع، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2009.

سادسا: المذكرات وأطروحات التخرج:

1- بن شني أملة، الظاهرة الإجرامية عند الإناث، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجرام والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، مستغانم، 2012/2011.

2- حيزية حسناوي، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، قسم علم اجتماع الإنحراف والجريمة، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

3- وادي عماد الدين، السلوك الإجرامي عند المرأة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

سابعا: مواقع الأنترنيت:

1- http//www.wirt.net/publication/women%20and%20craims/wcb%2 .01.htm.01-06-2005

2- net.UAS.https://www

3- أمل المرشدي: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء ،2016، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.mmohamah.net/low

4- أمل المرشدي: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.mmohamah.net/low 00/5/21: 9، .pm.2021

5- الإهانة الشديدة قد تدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم عشوائية على الموقع http ://www.up.2sw2r.com

6- من دوافع الجريمة التسوية في الموقعhttp://www.alwatan.com.sa

الـمـلاحـق

دليل المقابلة:

المحور الأول:

- **الاسم واللقب:**
- **العمر:**
- **المستوى التعليمي:** أمي ☐، ابتدائي ☐، ثانوي ☐، جامعي ☐.
- **المستوى المعيشي:** منخفض ☐، متوسط ☐ عالي ☐

المحور الثاني: العوامل الدافعة لإجرام المرأة.

- ما الدافع الذي أدى بك إلى ارتكابك للجريمة؟.

- .....

.....

- هل ظروفك المادية كانت دافعا إلى ارتكابك للجريمة؟.

- .....

.....

- هل تعتقدين أن التفكك الأسري له دور في ارتكابك للجريمة؟.

- .....

.....

- هل تدني المستوى التعليمي دافع لارتكابك للجريمة؟.

- .....

.....

المحور الثالث: الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة.

- كيف أثرت عقوبة السجن اقتصاديا عليك؟.

- .....

.....

- كيف كان تأثير جريمتك على الأسرة اقتصاديا؟.

- .....

.....

- هل تغيرت حالتك النفسية بعد ارتكابك للجريمة ودخولك السجن؟.

- .....

.....

- ماهي الآثار الاجتماعية التي طرأت عليك حين ارتكابك للجريمة ودخولك السجن؟.
- .....
.....

الطالبة : بلغيث اماني . **المشرفة الدكتورة : بروقي وسيلة**

عنوان المذكرة : اجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع و الاثار .

ملخص :

تهدف هذه الدراسة التي تعد ضمن البحوث الانثروبولوجية الثقافية والاجتماعية الى الدوافع النفسية والاجتماعية التي تدفع بالمرأة الى ارتكاب الفعل الاجرامي وكذا معرفة الاثار التي تنجر عن اقتراف هذا الفعل، وقد ركزت الدراسة على علوم اخرى منها علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا لدراسة موضوع اجرام المرأة في المجتمع التبسي بين الدوافع والاثار .

الكلمات المفتاحية : المرأة المجرمة – دوافع الاجرام – اثار الاجرام

. **Étudiant :** Belghith Amani. **Dre : Proki Wassila**

Le titre de la note : La criminalité des femmes dans la société est la simplification entre les motifs et les effets.

résumé:

L'étude, qui s'inscrit dans le cadre de recherches anthropologiques culturelles et sociales, vise à identifier les motifs psychologiques et sociaux qui conduisent les femmes à commettre un acte criminel ainsi qu'à connaître les effets de cet acte, et l'étude s'est concentrée sur d'autres sciences, y compris la sociologie, la psychologie et l'anthropologie, pour étudier le sujet de la criminalité des femmes dans la société.

Mots-clés: Femme criminelle - motifs de criminalité - traces de criminalité.

Student: Belheith Amani. **Dr.:** Proki Wassila

The title of the note: The criminality of women in society is the simplification between motives and effects.

summary:

The study, which is part of cultural and social anthropological research, aims at psychological and social motives that lead women to commit a criminal act as well as to know the effects of this act, and the study focused on other sciences, including sociology, psychology and anthropology, to study the subject of women's criminality in society.

Keywords: Criminal woman – motives of criminality – traces of criminality.